

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ألكي محند أولحاج " البويرة "



محاضرات في مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد

موجهة إلى طلبة السنة الأولى (LMD) جذع مشترك

من إعداد الدكتورة : باية وقنوني

السنة الدراسية 2019/2018

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتويات |
|--------|--|
| 01 | مقدمة |
| 03 | المحور الأول: المدخل المفاهيمي لعلم الاقتصاد |
| 04 | أولاً- ماهية علم الاقتصاد |
| 04 | أ - نشأة ومفهوم علم الاقتصاد |
| 06 | ب - أهداف وأهمية علم الاقتصاد |
| 08 | ثانياً: مناهج علم الاقتصاد |
| 08 | أ- المنهج الاستنباطي |
| 08 | ب - المنهج الاستقرائي |
| 08 | ت - المنهج الوصفي |
| 09 | ث - المنهج التحليلي |
| 09 | ثالثاً- التحليل الاقتصادي |
| 09 | أ- مفهوم ومنافع التحليل الاقتصادي |
| 09 | ب- طرق التحليل الاقتصادي ومستوياته |
| 15 | رابعاً-علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى |
| 11 | أ - علم الاقتصاد وعلم الاجتماع: |
| 11 | ب - علم الاقتصاد وعلم السياسة |
| 11 | ت - علم الاقتصاد وعلم القانون |
| 12 | ث - علم الاقتصاد وعلم النفس |
| 12 | ج - علم الاقتصاد وعلم التاريخ: |
| 12 | ح - علم الاقتصاد وعلم الجغرافيا |
| 13 | خ - علم الاقتصاد وعلم الرياضيات والإحصاء |
| 14 | المحور الثاني: طبيعة المشكلة الاقتصادية |

| | |
|----|---|
| 15 | أولاً - المشكلة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي وطرق علاجها |
| 15 | أ - مفهوم المشكلة الاقتصادية وخصائصها: |
| 16 | ب - عناصر المشكلة الاقتصادية |
| 24 | ت - المشكلات الاقتصادية الأساسية |
| 25 | ث - علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي |
| 26 | ثانياً - المشكلة الاقتصادية في الفكر الاشتراكي |
| 27 | ثالثاً - المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي وحلولها |
| 29 | المحور الثالث: التطور التاريخي للنظم الاقتصادية |
| 30 | أولاً- تعريف النظام الاقتصادي |
| 30 | ثانياً- النظم الاقتصادية قبل المرحلة الرأسمالية: |
| 30 | أ - النظام الاقتصادي البدائي |
| 33 | ب - النظام العبودي |
| 35 | ت - النظام الإقطاعي |
| 37 | ث - النظام الحرفي |
| 38 | ثالثاً- نظم اقتصادية بعد الرأسمالية |
| 38 | أ - النظام الرأسمالي |
| 42 | ب - النظام الاشتراكي |
| 43 | ت - النظام المختلط |
| 47 | المحور الرابع: طبيعة الاستثمار |
| 48 | أولاً- مفهوم الاستثمار، أهدافه وأهميته |
| 48 | أ - مفهوم الاستثمار |
| 49 | ب - أهداف الاستثمار |
| 50 | ت - أهمية الاستثمار |
| 51 | ثانياً- علاقة الاستثمار بالاستهلاك والادخار |

| | |
|----|--|
| 51 | ثالثا- العوامل المؤثرة على الاستثمار: |
| 53 | رابعا- أنواع الاستثمار: |
| 53 | أ - تصنيف الاستثمارات وفقا للقطاع |
| 53 | ب - حسب معيار القائم على الاستثمار |
| 54 | ت - التصنيف على الأساس الجغرافي |
| 54 | ث - التصنيف على حسب المعيار النوعي |
| 54 | ج - حسب معيار المدة |
| 55 | ح - الاستثمار الخاص و العام |
| 55 | خامسا- دالة الاستثمار |
| 57 | المحور الخامس: الإنتاج |
| 58 | أولا- مفهوم الإنتاج وتطوره التاريخي: |
| 58 | أ - معنى الإنتاج في الفكر الاقتصادي القديم |
| 59 | ب - معنى الإنتاج في الفكر الاقتصادي الحديث |
| 60 | ثانيا- أهمية الإنتاج |
| 61 | ثالثا - عوامل الإنتاج |
| 61 | أ - العمل |
| 62 | ب - الأرض: |
| 62 | ت - رأس المال |
| 63 | ث - التنظيم |
| 64 | رابعا- دالة الإنتاج |
| 65 | خامسا- مؤشرات ومراحل الإنتاج |
| 65 | أ - الناتج الكلي |
| 66 | ب - الناتج المتوسط |
| 66 | ت - الناتج الحدي |

| | |
|----|---|
| 69 | سادسا- قوانين الإنتاج |
| 69 | أ - قانون تناقص الغلة |
| 69 | ب - قانون تزايد الغلة |
| 69 | سابعا- تكاليف الإنتاج |
| 70 | أ - التكاليف الصريحة والتكاليف الضمنية |
| 70 | ب - التكاليف المباشرة وغير المباشرة |
| 70 | ت - تكاليف الإنتاج على أساس الزمن |
| 73 | ثامنا- إيرادات الإنتاج: |
| 73 | أ - الإيراد الكلي |
| 73 | ب - الإيراد المتوسط |
| 73 | ت - الإيراد الحدي |
| 73 | تاسعا- تصنيف المنتجات |
| 74 | أ - السلعة |
| 76 | ب - الخدمة |
| 78 | المحور السادس: الاستهلاك والادخار |
| 79 | أولاً- مفاهيم أساسية حول الاستهلاك و دالة الاستهلاك |
| 79 | أ - مفهوم الاستهلاك |
| 80 | ب - أنواع الاستهلاك |
| 82 | ت - دالة الاستهلاك |
| 83 | ث - العلاقة بين الاستهلاك والدخل |
| 84 | ج- العوامل المؤثرة على الاستهلاك |
| 88 | ثانياً- مفاهيم أساسية حول الادخار و دالة الادخار |
| 88 | أ - مفهوم الادخار |
| 89 | ب - أهمية الادخار |
| 90 | ت - أنواع الادخار |

| | |
|-----|---------------------------------------|
| 91 | ث - دالة الادخار |
| 94 | ج - العلاقة بين الادخار والدخل |
| 95 | ح - العوامل المؤثرة على الادخار |
| 96 | المحور السابع: توزيع المداخيل |
| 97 | أولاً- مفهوم الدخل وتصنيفاته |
| 97 | أ - حسب المالك |
| 97 | ب - الدخل الصافي والإجمالي |
| 98 | ت - الدخل الحقيقي والنقدي: |
| 98 | ثانياً- مفهوم الدخل القومي وطرق حسابه |
| 100 | ثالثاً- أهمية الدخل القومي |
| 101 | رابعاً- طرق توزيع الدخل |
| 101 | أ - التوزيع الوظيفي للدخل |
| 106 | ب - التوزيع الشخصي للدخل |
| 112 | الخاتمة |
| 115 | قائمة المراجع |

مقدمة

مقدمة:

يعتبر النشاط الاقتصادي واحد من أهم جوانب السلوك الإنساني العام، ويلجأ الشخص (الطبيعي والمعنوي) وكذلك الدول باختلاف أنظمتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية متنوعة من أجل إشباع حاجاتها ورغباتها المتعددة في ظل ندرة الموارد الاقتصادية. من هنا تظهر أهمية علم الاقتصاد في استغلال الموارد المتاحة لإنتاج أكبر قدر ممكن من البدائل الاقتصادية التي تستخدم في تلبية الحاجات الإنسانية. ويغطي النشاط الاقتصادي مجموعة من الأعمال المرتبطة بالاستثمار، الإنتاج التوزيع، التبادل، الاستهلاك والادخار، وكل هذه الأعمال تحكمها قوانين وقواعد معينة ويتوقف حجمها على أساس كمية رأس المال الموجه لها. وتهدف هذه المطبوعة إلى إعطاء الطالب مفاهيم أساسية حول علم الاقتصاد، وإلى تعريفه بمختلف العمليات الاقتصادية بدءاً بالنشاط الاستثماري الذي يهدف إلى زيادة الإيرادات من خلال إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وصولاً إلى عمليات الاستهلاك والادخار،... كما تهدف إلى توضيح كيفية تقسيم الدخل القومي بين الأشخاص الذين شاركوا في إنتاجه، وكيفية إعادة توزيع المداخل من طرف الدولة. ونرجوا في الأخير أن تساهم هذه المطبوعة في تنمية الفكر الاقتصادي للطالب الذي هو مفتاح التطور والازدهار للبلد.

د. باية وقنوني

المحور الأول: المدخل المفاهيمي

لعلم الاقتصاد

المحور الأول: المدخل المفاهيمي لعلم الاقتصاد

يعد علم الاقتصاد من المعارف المهمة، لذا شهدت دراسته اهتماما كبيرا من قبل الفلاسفة والمفكرين الذين وضعوا القواعد الأساسية له وأسسوا ما صار يعرف بعلم الاقتصاد. ويهتم علم الاقتصاد بالبحث في الظواهر الاقتصادية المختلفة، وكل ما له صلة بأمور معيشة الإنسان من الموارد الاقتصادية والقدرة الشرائية، والعملية الإنتاجية والاستهلاكية وما إلى ذلك.

ولعلم الاقتصاد تعاريف وأهداف مختلفة، ومناهج متعددة، وعلاقة متشابكة مع العلوم الأخرى، وتختلف طرق التحليل الاقتصادي باختلاف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وفي هذا المحور سنتعرض إلى كل هذه النقاط.

أولا - ماهية علم الاقتصاد

يعتبر علم الاقتصاد واحدا من أهم العلوم وأبرزها على الإطلاق، فماذا نقصد بعلم الاقتصاد؟ وماهي أصوله التاريخية؟ وفيما تتمثل أهدافه وأهم النقاط التي تجسد أهميته؟

أ- نشأة ومفهوم علم الاقتصاد:

إن نشأة علم الاقتصاد غير محدد على وجهة اليقين، حيث لا يوجد تاريخ معين يحدد بدقة بدء ظهور هذا العلم، بل إنه جاء وليد أفكار عديدة متفرقة ظهرت في كتابات قديمة تعالج ما يواجه الإنسان من مشكلات اقتصادية.

ولكن نشأ علم الاقتصاد الحديث عندما قام الاقتصادي (آدم سميث) في القرن الثامن عشر بنشر كتاب " بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم " وذلك سنة 1776.

ويرجع أصل كلمة اقتصاد في اللغة العربية إلى القصد، ويعنى استقامة الطريق والقصد " هو العدل والقصد في الشيء هو خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يقتر " ¹.

¹ عبد الله بن عبد المحسن الطريقي: الاقتصاد الإسلامي (أسس، مبادئ وأهداف)، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 18.

أما في أوروبا فترجع إلى اللغة الإغريقية حيث أشقتها أرسطو من كلمتين هما Okios "" وتعني المنزل و " Nomos " وتعني الحكم أو القانون، وبذلك كانت كلمة اقتصاد تعني قانون تدبير المنزل.

وتقابل كلمة اقتصاد في اللغة الفرنسية كلمة " Economie " وفي اللغة الانجليزية كلمة " Economy " .

وقد كان الاصطلاح الشائع لعلم الإقتصاد خلال القرنين 18 و 19 هو الإقتصاد السياسي ويرجع السبب في ذلك إلى إهتمام الإقتصاديين بالعوامل السياسية والإجتماعية عند بحثهم المشاكل الإقتصادية التي عاصروها والى كيفية دعم قوة السلطة.

وقد ظل مصطلح الإقتصاد السياسي شائعا حتى ظهر كتاب " مبادئ الإقتصاد " الذي أصدره الباحث ألفريد مارشال سنة 1890، والذي حاول فيه عزل الظواهر الإقتصادية عن الشؤون السياسية والإجتماعية، وأصبح يطلق عليه من يومها الإقتصاد البحت¹. وتعرض الكثير من الكتاب لتعريف علم الاقتصاد، واختلفت آراؤهم باختلاف الزاوية التي ينظر منها لهذا العلم ومن هذه التعريفات مايلي:

عرف آدم سميث علم الإقتصاد على أنه " العلم الذي يدرس كيفية تنمية الأمة "² وكيفية زيادة ثروتها.

وعرفه الانجليزي الفريد مارشال على انه " دراسة بني الإنسان في أعمال حياتهم اليومية العادية " ³ ، أي دراسة كيفية حصول الإنسان على دخله وكيفية تصرفه في هذا الدخل. ويعرف الاقتصاد أيضا على انه " دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه، وان عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال والسلع وإشباع الحاجات " ⁴.

ويرى روبنز أن الاقتصاد هو " العلم الذي يدرس سلوك الإنسان فيما يتعلق بالعلاقات بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة " ⁵.

¹ إيهاب محمد يونس، أميرة على محمد: مبادئ الاقتصاد، أكاديمية الشروق، القاهرة، مصر، 2015، ص 03.

² علي خالفي: المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة للطباعة و النشر، الدويرة، الجزائر، 2009، ص 15.

³ محمود يونس، احمد رمضان نعمة الله: مقدمة في علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر 2007

⁴ زينب سين عوض الله، سوزي عدلي ناشد: مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 31.

⁵ نفس المكان.

وعلم الاقتصاد هو " العلم الذي يعنى بدراسة القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج وتوزيع الوسائل المادية التي تستخدم في إشباع الحاجات الإنسانية " ¹.

ويمكن تعريف شامل لعلم الاقتصاد وهو انه ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث عن كيفية استخدام الموارد المحدودة، من اجل إنتاج سلع وخدمات يتم توزيعها على المجتمع الاستهلاكي في الحاضر أو المستقبل، من اجل إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة وغير المحدودة.

ب - أهداف وأهمية علم الاقتصاد:

يمكن تصنيف أهداف علم الاقتصاد في مجموعتين رئيسيتين هما²:

➤ أهداف اقتصادية: وتتمثل أهمها في:

- استخدام القوانين الاقتصادية من قبل أصحاب القرار للتنبؤ بالمستقبل ورسم السياسات.
 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي (ثبات الأسعار)، وعدم وجود تقلبات غير طبيعية على المستوى العام للأسعار.
 - زيادة الناتج القومي وتحقيق معدل مرتفع للنمو الإقتصادي.
 - الكفاءة وتعني الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية من اجل إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة وإنتاج السلع والخدمات بالكميات المطلوبة.
 - البحث عن الطريقة المثلى التي ينفق فيها الفرد.
 - إيجاد التوافق بين أهداف المستهلكين والمنتجين.
- ##### ➤ أهداف إجتماعية: منها:
- القضاء على الفقر والمرض والجهل.
 - الحد من البطالة ورفع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية الإقتصادية للأفراد.
 - الحفاظ على بيئة سليمة.

¹ الطاهر قانة: نطاق علم الاقتصاد وموضوعه، ومجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير /المركز الجامعي بغيرداية، غرداية، يومي 23 و 24 فيفري 2011، ص 06.

² موسوعة العلوم: أهداف وأهمية علم الاقتصاد، متاح على الرابط: http://www.ar-science.com/2015/02/blog-post_48.html بتاريخ 2018/10/0.

ومن الأهداف أيضا نجد: علاج المشكلة الاقتصادية، اكتشاف الحقائق الجديدة بهدف زيادة المعرفة الاقتصادية وإثرائها، الوصول إلى القوانين الاقتصادية والنظريات والتعميمات التي تحكم الظواهر الاقتصادية، تحسين مستوى المعيشة و تحقيق الرفاهية الاقتصادية* لأفراد المجتمع و الدولة، تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها مع مرور الزمن وتحقيق الأمن الاقتصادي للفرد والدولة** معا.

أما عن أهمية علم الاقتصاد فهي تختلف من الفرد إلى الدولة، ويمكن إبرازها في الآتي:

بالنسبة للفرد: تكوين المعرفة الاقتصادية تمكنه من:

- ◇ فهم المحيط الاقتصادي وما يدور من حولنا في وسائل الإعلام المختلفة.
- ◇ إيجاد أجوبة لتساؤلات كثيرة في حياتنا ك : لماذا ندفع الضرائب، لماذا يوجد الفقر والبطالة ولماذا لا توجد فرص عمل كافية في مجتمعنا؟
- ◇ فهم طبيعة النظام الاقتصادي الوطني والدولي، واكتساب الخبرة والقدرة في مواجهة الأزمات والتقلبات الاقتصادية.
- ◇ فهم الوضع الاقتصادي للبلد ومقارنته باقتصاديات الدول الأخرى.
- ◇ معرفة طرق كسب المال وتحديد الميولات الشخصية للأفراد.
- ◇ إدارة الأعمال الخاصة للفرد وتعلم أساليب التخطيط الجيد والاستراتيجيات التنافسية من اجل البقاء والاستمرارية والتوسع في حجم المشاريع.
- ◇ تعلم كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالندرة والاختيار.
- ◇ تجنب المشاكل المرتبطة بالتغيرات والتقلبات الاقتصادية.

بالنسبة للدولة: من فوائد علم الاقتصاد على الدولة نجد²:

* الرفاهية الاقتصادية هي حالة من العيش الواسع الطيب يتصف فيها الفرد أو الجماعة بالخلو من الهم (أو التعب) في طلب المعاش، وترتبط الرفاهية بتوفير ضروريات الحياة من غير مشقة.

** يشمل الأمن الاقتصادي تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على حاجاته الأساسية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهو أيضا حماية المصالح الاقتصادية للدولة وتوفير سبل التقدم والرفاهية للمواطن، وتمكينه على امتلاك الوسائل المادية من اجل أن يحيا حياة مستقرة.

² إيهاب محمد يونس، أميرة على محمد، مرجع سبق ذكره، ص 05.

إختيار النظام الإقتصادي الذي يتوافق مع الأهداف القومية التي تريد الدولة تحقيقها من خلال الموارد التي تمتلكها الدولة سواء مادية أو بشرية. إختيار السياسات الإقتصادية المناسبة وتوجيهها، سواء كانت سياسة نقدية أو مالية أو متعلقة بالتجارة الخارجية.

مواجهة المشاكل التي يتعرض لها اقتصاد الدولة مثل مشكلة البطالة التضخم، عجز ميزان المدفوعات الخ

ويساعد علم الاقتصاد على معرفة العوامل التي تؤثر في العرض والطلب، مما يعمل على تطوير وتحسين العديد من النواحي المتعلقة بالعلميات التجارية والصناعية في الدولة كما انه يسمح بدراسة اتجاهات الأسعار و الإنتاج والاستهلاك ووضع الحلول الممكنة لتصحيح مسار الاقتصاد.

ثانياً: مناهج علم الاقتصاد:

لعلم الاقتصاد عدة مناهج نوجز أهمها في الآتي:

أ- **المنهج الاستنباطي:** يعتمد المنهج الاستنباطي على وضع فروض تُقبل صحتها بشكل مسبق، ويستخلص منها قوانين وأحكام تتعلق بمجالات معينة، وتكون هذه الفروض كلية عامة يستنبط منها قواعد جديدة¹ تستخدم لتفسير العلاقة بين الظواهر المختلفة.

ب- **المنهج الاستقرائي:** وهو المنهج الذي يقوم على أساس استقراء واستخلاص نتائج عامة وأحكام كلية من جزئيات، فإذا كان الحكم على الكل بما يوجد في جزئياته جميعاً فهو استقراء تام، وإذا كان الحكم على الكل بما يوجد في بعض أجزائه فهو استقراء ناقص.

ت- **المنهج الوصفي:** هو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً بوصفها وبيان خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها

¹ كامل علاوي كاظم القتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي: مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن 2009، ص40.

أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى، ويتناول المنهج الوصفي المشاكل والظواهر الاقتصادية من ناحية توصيف مظاهرها وتأصيل أسبابها دون اقتراح حلول لمعالجتها¹.

ث- **المنهج التحليلي**: يستخدم لتحليل الظواهر الاقتصادية معتمداً على النقد البناء والدلائل الرياضية والبراهين العلمية ووجهات نظر مختلفة تحاول تفسير الظاهرة وتحليلها.

ثالثاً- التحليل الاقتصادي:

أ - مفهوم ومنافع التحليل الاقتصادي:

يقصد بالتحليل الاقتصادي عملية الاستدلال المنطقي التي يقوم بها الباحث الاقتصادي مستعينا بالمنطق والإدراك السليم وطرق رياضية إحصائية ووصفية، في محاولة اكتشاف العلاقات التي تربط بين المتغيرات والظواهر الاقتصادية والقوانين العامة التي تحكمها².

وللتحليل الاقتصادي عدة منافع يمكن ذكر أهمها في الآتي:

- معرفة الوضع الاقتصادي الحقيقي للبلدان.
- يساعد التحليل الاقتصادي في الحكم على كفاءة وفعالية النظام الاقتصادي.
- يساهم في التنبؤ بالتغيرات الاقتصادية المحتملة.
- الاستعداد لمواجهة المستقبل.
- يساهم في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الصحيحة في كافة المستويات لزيادة النجاعة الاقتصادية للمشاريع.
- يساهم في إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية مع أقل خطأ ممكن.
- يعتبر أساسياً للاختيار بين البدائل الاقتصادية.

ب - طرق التحليل الاقتصادي ومستوياته:

هناك على العموم ثلاثة طرق للتحليل الاقتصادي هي:

¹ محمود يونس، احمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص13.

² المرجع أعلاه، ص 15.

1. الطريقة الوصفية: تتضمن هذه الطريقة تحليل الظواهر الاقتصادية بطريقة وصفية (لفظية) دون أن يكون هناك تحليل دقيق بين الظواهر المختلفة، إلا انه يمكن الاستفادة من هذه الطريقة في ظل العجز عن صياغة العلاقات الاقتصادية بشكل رياضي¹.
2. الطريقة الرياضية: تستخدم الطريقة الرياضية في التحليل الاقتصادي من اجل معرفة العلاقات الدالية للمتغيرات الاقتصادية، وتجنب وقوع الأخطاء قدر الإمكان، وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصادي يجب أن لا يسهب في استخدام الرياضيات، ويسمى العلم الذي يدرس الاقتصاد ويستخدم الرياضيات بالاقتصاد الرياضي.
3. الطريقة القياسية: تستخدم هذه الطريقة الرياضيات والإحصاء معا من اجل معرفة العلاقة الكمية بين التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية.
- ويمكن التمييز بين أربعة مستويات أو أنواع من التحليل الاقتصادي هي:
 4. التحليل الاقتصادي الجزئي: وفي هذا النوع يتم تناول قرارات الوحدات الاقتصادية الفردية والتي تتمتع باستقلالية تامة، وسلوك الأفراد في المواضيع المتعلقة بعملية الإنتاج أو الاستهلاك والاستثمار أو الادخار، كما يهتم بتحديد مستوى الإنتاج الذي يُمكن منظمة ما من تعظيم الربح، وقد يتعامل مع وحدات صناعية كبرى².
 5. التحليل الاقتصادي الكلي: يتعامل الاقتصاد الكلي مع لاقتصاد الوطني أو القومي في مجموعة ويتجاهل الوحدات الفردية، ولهذا فهو يهتم بالنتائج الكلية للاقتصاد والمستوى العام للأسعار وليس بالنتائج ومستوى الأسعار في كل منظمة على حدة³، كما انه يهتم بمواضيع كثيرة كالتضخم، البطالة، الإنتاج الوطني، ميزان المدفوعات وما إلى ذلك.
 6. التحليل الاقتصادي القطاعي : هو أسلوب تحليل وسطي بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي، ويظهر هذا الأسلوب خصوصية تحليل أوضاع المجموعات الصناعية الكبرى التي تشكل محور اهتمام التحليل الاقتصادي، ويركز هذا النوع من التحليل على احد قطاعات الأنشطة الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة، التجارة، الخدمات)

¹ كامل علاوي كاظم القتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² المرجع السابق، ص 44.

³ نفس المكان.

أو فرع من النشاط القطاعي كالنقل، السياحة، صناعة الصلب أو الصناعة الكيماوي وهكذا¹.

7. **التحليل الاقتصادي العالمي:** ينظر هذا النوع من التحليل إلى الاقتصاديات القومية كأجزاء متكاملة فيما بينها لتشكيل اقتصاد عالمي موحد، ويستند هذا التحليل غالى اتساع الشركات المتعددة الجنسيات وتزايد الاعتماد المتبادل بين مختلف البلدان².

رابعاً-علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

يتداخل علم الاقتصاد مع فروع كثيرة من العلوم الأخرى، وسنحاول في الأتي توضيح هذا التداخل:

أ- علم الاقتصاد وعلم الاجتماع:

علم الاقتصاد هو احد العلوم الإنسانية والاجتماعية لأنه يختص بدراسة نوع معين من العلاقات التي تنشأ بين أفراد المجتمع، كما انه يهتم بدراسة السلوك المادي للإنسان في حياته من اجل إشباع حاجاته المختلفة، وتؤدي بعض المشاكل الاقتصادية كانهخفاض مستوى المعيشة إلى مشاكل اجتماعية مختلفة كالبطالة، السرقة، المخدرات... الخ)

ب- علم الاقتصاد وعلم السياسة:

يتناول علم السياسة عموماً ما يتعلق بالأفكار السياسية وبطبيعة السلطة ومبادئ الحكم، وبالمؤسسات السياسية دولاً وحكومات وأحزاب وغيرها وبالعمليات السياسية أي تفاعلات السلطة السياسية داخليا وخارجيا ، وهو علم له ارتباط كبير بعلم الاقتصاد فقد ظل علم الاقتصاد لمدة طويلة من الزمن يعرف باسم الاقتصاد السياسي * ذلك أن الاعتبارات السياسية لها أثر كبير في الحياة الاقتصادية، ويرتبط اقتصاد أي بلد بسياساتها الداخلية والخارجية التي قد تكون سببا في إحداث الاستقرار أو الانكماش الاقتصادي، الاستقلال أو التبعية الاقتصادية، إحداث أو معالجة المشكلات الاقتصادية، ونظام الحكم السياسي قد يكون سببا في نمو الاقتصاد أو كساده.

¹ أحمد يوسف دودين: أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي: نظريا وتطبيقيا، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 159.

² المرجع السابق، ص 159.

* علم الاقتصاد يفسر ويحلل الظواهر الاقتصادية، ويدرس المشكلة الاقتصادية، بينما تهدف السياسة الاقتصادية إلى تقديم النصح فيما يجب أن يكون عليه الوضع الاقتصادي وكيفية تقيادي المشاكل الاقتصادية مستقبلا، وهناك علاقة تكامل بينهما.

ت- علم الاقتصاد وعلم القانون:

للاقتصاد علاقة بالقانون، حيث تهتم العلوم القانونية بدراسة القواعد التي تضعها الدولة لتنظيم علاقات الناس فيما بينهم وعلاقتهم بالحكومة، وهذه القوانين لا يمكن أن توضع دون اعتداد بالواقع الاقتصادي للجماعة، كما أن هناك قوانين وثيقة الصلة بالحياة الاقتصادية كالقانون التجاري، والقوانين المالية والضريبية، وقوانين الاستثمارات¹. وتؤثر التطورات الاقتصادية تأثيراً كبيراً على التشريعات القائمة حتى تتناسب مع المتغيرات والأوضاع الجديدة، والتشريعات القانونية تؤثر إلى حد كبير على الحياة الاقتصادية.

ث- علم الاقتصاد وعلم النفس:

علم النفس هو ذلك العلم الذي يهتم بتصرفات وسلوكيات الأشخاص وتحليلها وإعطاء التفسيرات والدوافع المسببة لها، كما أنه يهتم بدراسة رغبات واحتياجات الأفراد وتوقعاتهم واعتقاداتهم وعاداتهم وأذواقهم وغرائزهم وميولاتهم، وكل هذه المعطيات تفيد علم الاقتصاد في إعداد وتصميم المنتجات وأساليب التسويق وفن إدارة القوى العاملة وغيرها².

ج- علم الاقتصاد وعلم التاريخ:

لدراسة التاريخ الاقتصادي أهمية كبيرة، ذلك أنها تفسر الظواهر الاقتصادية وتقدم السياسة الاقتصادية المناسبة في ضوء الخبرة التاريخية المكتسبة من تجارب سابقة، وتتطلب صياغة التوقعات بالنسبة إلى الظواهر الاقتصادية الرجوع إلى التجربة التاريخية، فالنتبؤ لاحتمال حدوث أزمة اقتصادية في بلد ما يتطلب التحليل التاريخي لسلوك المؤشرات الاقتصادية من أجل التنبؤ بمسارات الاقتصاد في المستقبل³.

ح- علم الاقتصاد وعلم الجغرافيا:

يزود علم الجغرافيا علم الاقتصاد بمصادر المواد الأولية ومصادر الطاقة والتجمعات السكانية الكبرى التي هي مصدر للقوى العاملة، الإنفاق الاستهلاكي... الخ، كما أن هناك

¹ مختار عبد الحكيم طلبة: كتاب الكرونوني بعنوان مقدمة في المشكلة الاقتصادية، 2007، ص 20، متاح على الرابط: <https://www.goodreads.com/>، بتاريخ 2019/01/31.

² بوعلام بوشاشي: فوائد الاقتصاد، دار المعرفة، بولوغين، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 13.

³ عبد على كاظم المعموري وآخرون: مبادئ الاقتصاد، المديرية العامة للمناهج، بغداد، جمهورية العراق، 2017، ص 09.

علاقات تربط بين السلوك المادي للإنسان والظروف الطبيعية والبيئية المحيطة، وأيضاً هناك علاقة بين الأنشطة الاقتصادية والمناخ والتضاريس، ويحدد لنا علم الجغرافيا شبكات الطرق والنقل والمناخ الجوي والتنبؤات بالحالة الجوية، وكل هذا يستفيد منه علم الاقتصاد.

خ- علم الاقتصاد وعلم الرياضيات والإحصاء:

تمثل الرياضيات والإحصاء أدوات التحليل الاقتصادي وتستخدمان في اختبار صحة الآراء والنظريات الاقتصادية، كما أنهما يستخدمان في معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة، وتستعمل الرياضيات كأساس في بناء الاقتصاد الجزئي والكلي والمحاسبة، وأصبح التعبير عن العلاقات بين الظواهر الاقتصادية يتحول إلى صيغ رياضية، لذا استحدث فرع خاص يسمى بالاقتصاد الرياضي، وقد برزت العلاقة بشكل واضح بين الاقتصاد، الرياضيات والإحصاء عن طريق ما يعرف بالاقتصاد القياسي¹.

¹ علي خلفي، مرجع سبق ذكرهن ص 32.

المحور الثاني: طبيعة

المشكلة الاقتصادية

المحور الثاني: طبيعة المشكلة الاقتصادية

تمثل ندرة الموارد الاقتصادية شقا هاما في صراع الإنسان الدائم مع الطبيعة لإشباع حاجاته المتعددة والمتزايدة والمتجددة، وعليه التعايش مع مشكلة الاختيار بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي الذي يمارس من خلاله وظائفه الاقتصادية. وتتفق جميع المذاهب الاقتصادية على وجود مشكلة في الحياة الاقتصادية، وكذلك تتفق على ضرورة علاج هذه المشكلة، ولكن هذه المذاهب تختلف في تحديد طبيعة المشكلة وكذلك تختلف في طريقة علاجها.

أولا - المشكلة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي وطرق علاجها:

يختلف مضمون المشكلة الاقتصادية من مذهب إلى آخر، فكيف يرى الرأسماليين المشكلة الاقتصادية؟

أ- مفهوم المشكلة الاقتصادية وخصائصها:

تتمثل المشكلة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي فيما يمكن أن يعبر عنه بعدم التناسب والتوازن بين الموارد المحدودة والنادرة نسبيا وبين الحاجات المتعددة والتي يتوق الإنسان إلى إشباعها.

وهناك عدد من الخصائص لهذه المشكلة أولها أنها مشكلة عامة، وتعني العمومية أنها موجودة قديما وحديثا، كما تعني أنها تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون آخر، والثانية أن المشكلة الاقتصادية مشكلة أبدية دائمة وهو ما يتفق مع تفسير العمومية بأنها تنطبق على كل العصور والأزمنة، كما أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة اختيار وتخصيص، وتظهر هذه الخاصية بسبب محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات بحيث تظل الحاجات دائما أكثر من الموارد وهو ما يترتب عليه وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل إشباعه لحاجات أخرى أكثر أهمية، وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولويتها بالنسبة له، ثم يقوم بتخصيص

الموارد المتاحة ، ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع حاجاته حسب أهميتها¹ .

ومن خصائص المشكلة الاقتصادية أيضا أنها نسبية، بسبب اختلاف حدتها من شخص إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر.

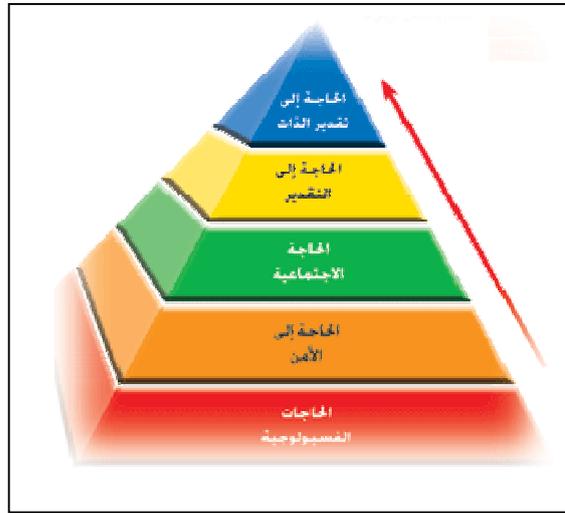
ب- عناصر المشكلة الاقتصادية :

للمشكلة الاقتصادية ثلاثة عناصر و أركان هي: الحاجات الاقتصادية، الموارد الاقتصادية والاختيار .

1-الحاجات الاقتصادية:

الحاجة هي عبارة عن الشعور بالنقص أو العوز لشيء معين، وهذا النقص والعوز يدفع الفرد لأن يسلك مسلكا يحاول من خلاله سد هذا النقص أو إشباع الحاجة. وقد قام ابراهام ماسلو بتقسيم الحاجات الإنسانية إلى خمسة أنواع موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): هرم ماسلو للحاجات الأساسية



المصدر : من إعداد الباحثة

وقد اهتم ماسلو بتسلسل الحاجات حسب أهميتها من الأسفل إلى الأعلى، وفي رأيه أن الأفراد يسعون إلى إشباع الحاجات في المستويات الدنيا قبل إشباعها في المستويات العليا.

¹ أحمد خالد عكاشة : نظرية التفضيل الشرعي في الاقتصاد الإسلامي ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين، جانفي 2013، ص 355.

وتمثل الحاجات الفسيولوجية قاعدة الهرم وهي مجموعة الحاجات الأساسية والضرورية لبقاء الإنسان وتضم الحاجة إلى الطعام، الماء، الأكسجين، الكساء، النوم، الجنس، التنفس وما شابه ذلك.

أما الحاجة إلى الأمان فهي تتمثل في حاجة الفرد إلى الأمن والحماية، مثل حماية نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو مستقبله هو وأسرته، والأمان ضد المستقبل ومفاجأته وهي أيضا السلامة الجسدية، الأمن الصحي والوظيفي، امن الممتلكات ..الخ. وتضم الحاجة إلى الانتماء تلك الحاجات اللازمة لتحقيق التفاعل الاجتماعي، وتتمثل في الحاجة للانتماء إلى الأسرة أو الجماعة أو الوطن، والحاجة للصدقة والحب وتكوين العلاقات الأسرية.

أما الحاجة إلى الاحترام فتضم تلك الحاجات المتعلقة بالشعور بالكفاءة والجدارة والاستقلالية والقوة والثقة بالنفس والتقدير، والاعتراف الحقيقي لهذه الخصائص أو الصفات عن طريق الآخرين.

وتعتبر الحاجة إلى تحقيق الذات من أصعب أنواع الحاجات النفسية، وذلك من حيث تعريفها وتحديد المقصود بها، فهي قد تضم الرغبة في تكوين وتنمية قدرات الفرد، والتعبير إلى أقصى درجة عن مهارات ومشاعر الفرد بالطريقة التي تحقق ذاته في الواقع العملي. ويمكن تقسيم الحاجات أيضا إلى حاجات فردية وأخرى جماعية* ، كما يمكن تقسيمها إلى حاجات مادية وأخرى غير مادية، وهناك أيضا حاجات أولية تتولد مع الإنسان كالحاجة إلى الغذاء والملبس والسكن، وحاجات حضرية تنشأ مع تطوره كالتعليم، ويمكن تقسيم الحاجات إلى حاجات أساسية وحاجات ثانوية، وأيضا الحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية.

ويجب التفرقة أيضا بين الحاجة الاقتصادية والحاجة غير الاقتصادية، فإذا كان موضوع الحاجة مالا اقتصاديا أو موردا نادرا اعتبرت الحاجة اقتصادية وإذا لم يكن الموضوع كذلك كانت الحاجة غير اقتصادية.

* الحاجة الفردية هي حاجة الإنسان بمفرده ويمكن أن تكون حاجة مادية كالطعام والشراب والملبس والسكن، وحاجة معنوية كالزواج والحب والأمان والأمومة والأبوة والترفيه ولعب الرياضة والسياحة...الخ، أما الحاجة الجماعية فهي الحاجة الضرورية لجميع أفراد المجتمع معا كالتعليم والصحة وتوفير سبل الحياة الكريمة، وفرص العمل، والقضاء على الجريمة، ونشر الفضيلة والحاجة إلى الدفاع والأمن والعدالة وغيرها.

والحاجة بمعناها الاقتصادي " هي كل رغبة تجد ما يشبعها في مورد من الموارد الاقتصادية"¹ ، وهناك من عرفها على أنها شعور الفرد بالرغبة في الحصول على مال اقتصادي مع توفر إمكانية تحقيق هذه الرغبة.

وتتميز الحاجة الاقتصادية بعدة خصائص أهمها:

القابلية للتعدد: ونقصد بها أن الحاجة متعددة ومتنوعة ومتزايدة باستمرار.
قابلية الحاجة للإشباع: وذلك من خلال استخدام المورد المناسب مع تركيز الاهتمام على حاجة معينة.

تعدد وسائل الإشباع: يمكن استخدام عدة وسائل لإشباع الحاجة، فمثلا يتم القضاء على الجوع وإشباع حاجة الأكل من خلال تناول نع أو عدة أنواع من المأكولات وهكذا.

قابلية الحاجة إلى الانقسام: وذلك من خلال قابلية الحاجة إلى الإشباع الكلي أو الجزئي وتميل حدة الحاجة إلى التناقص كلما تلقت قدرا من الإشباع.

قابلية الحاجة للقياس: والحاجة لا تقاس إلا قياسا شخصيا، إذ يستطيع الأفراد إجراء ترتيب وتفضيل الحاجات المختلفة² .

قابلية الحاجة للإحلال والتكامل: فهناك من الحاجات ما يحل بعضها محل البعض الآخر كما أن هناك من الحاجات ما يكمل بعضها البعض الآخر³ ، وقد يكون الإحلال كاملا أو جزئيا، ويتوقف ذلك على تقدير صاحب الحاجة.

2- الموارد الاقتصادية:

يؤدي ظهور الحاجة إلى خلق الطلب على الموارد الاقتصادية لإشباعها، والمورد هو كل ما يستخدمه الإنسان لتحقيق منفعة ما، أو لإشباع حاجة معينة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي هو كل ما يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية.

1-2- مفهوم المورد الاقتصادي :

تنقسم الموارد بالمعنى العام إلى قسمين هما: الموارد الحرة والموارد الاقتصادية ويرتكز معيار التفرقة بينهما في الندرة النسبية والثلث.

¹ عبد علي كاظم المعموري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد: مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ المرجع اعلاه، ص 20.

ويمكن تعريف الموارد الحرة على أنها الموارد التي تتوفر بشكل يفيض عن الحاجة أي الموارد التي تتواجد بكميات وفيرة تكفي لإشباع كافة الأفراد منها، كما أنه لا يتطلب الحصول عليها بذل جهد أو مقابل ولا تمثل مشكلة اقتصادية بالنسبة إلى الإنسان. غير أن هذه الموارد الحرة قد تصبح ذات قيمة اقتصادية ونادرة بفعل إدخال عليها تحويلات وإنفاق مصاريف وبذل جهد عضلي أو فكري.

فمثلا صناعة وتحلية مياه البحار يكلف البشرية جهدا ومصاريف باهظة، ولهذا تتحول من موارد حرة إلى موارد نادرة، كما أن صناعة الأكسجين تتم باستخدام الهواء الذي هو في الأصل مورد حر، لكن عند إدخال عليه تغييرات أصبح سلعة نادرة والأمثلة عديدة¹. أما الموارد الاقتصادية فهي تلك الموارد التي تكون لديها منفعة وتتوفر بكميات محدودة ولها ثمن في السوق، أي أنها تسمح بإشباع الحاجات الإنسانية المختلفة، وتتوفر بشكل محدود، وتتطلب من الإنسان بذل جهد أو مقابل للحصول عليها. وتعرف الموارد الاقتصادية أيضا على أنها تلك الخيرات الطبيعية، البشرية والرأسمالية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات لتلبية الحاجات البشرية.

2-2- خصائص الموارد الاقتصادية:

تتميز الموارد الاقتصادية بمجموعة من الخصائص أهمها:

- **الندرة**: والمقصود بها في علم الاقتصاد الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة*، أي ندرة الموارد بالنسبة للحاجات الإنسانية التي تساهم في إشباعها. فمشكلة الندرة تتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة كونها كثيرة أو قليلة وإنما المقصود أنها لا تكفي لإشباع كل الحاجات التي تصلح لإشباعها، فالبتروكول مثلا مورد ينتج بكميات هائلة لكن يبقى سلعة نادرة تدخل في نطاق المشكلة الاقتصادية كون الحاجة إليه تفوق ما ينتج منه. وعليه فالندرة محدودية الموارد والوسائل التي يملكها الإنسان في مواجهة حاجاته ورغباته المتزايدة في آن واحد.

¹ بوعلام بوشاشي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

* الندرة النسبية هي ندرة الموارد الاقتصادية بالنسبة للحاجات البشرية، أي عدم كفاية الموارد، اما الندرة المطلقة فهي عدم وجود المورد الاقتصادي .

ويمكن إرجاع ندرة الموارد إلى عدم استغلالها جيدا، وقابلية بعضها للنفاذ أو التلف أو النضوب، وزيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج، وأيضا إلى عدم محدودية الحاجات.

- **تحقيق المنفعة:** أي القابلية لإشباع حاجات إنسانية سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

- **الديناميكية والحركية:** تتميز الموارد الاقتصادية بأنها متحركة ومتغيرة من وقت إلى آخر ومن مكان إلى آخر، حيث أنها يمكن أن تزداد أو تنقص كزيادة المساحات الزراعية الصالحة للزراعة بفعل عمليات الاستصلاح الزراعي، أو زيادة عنصر العمل بزيادة السكان أو نقص رأس المال بسبب تراجع الاقتصاد وهكذا. وترتبط حركية وديناميكية الموارد الاقتصادية بالأهمية الاقتصادية للموارد التي تتغير باختلاف الزمان والمكان.

- **الإحلال أو الاستبدال:** يصعب إيجاد سلعة تنتج بدون استخدام عدة موارد اقتصادية ولذلك فإنه يمكن إحلال أي مورد منها محل مورد آخر ولكن إلى حد ما، وذلك بهدف تقليل تكاليف النشاط الإنتاجي، فمثلا إذا العمل أقل تكلفة من رأس المال في النشاط الزراعي، فإنه يمكن زيادة مورد العمل و تخفيض مورد رأس المال مما يعني إحلال العمل محل رأس المال.

وخاصية الإحلال نقصد بها إمكانية تغيير واستبدال موارد أخرى مقابل تحقيقها نفس الإشباع¹.

- **تعدد الاستخدامات:** تتميز الموارد الاقتصادية بتعدد استخداماتها وإدخالها في إنتاج عدة سلع، فالماء على سبيل المثال يستخدم في الشرب والاستخدامات المنزلية وفي الري الزراعي وتربية الحيوانات وفي الصناعة كوسيلة للطاقة والغلي والتبريد والتسخين والنظافة، وتستخدم الأرض في الإنتاج الزراعي و الصناعي و الخدمي وهكذا.

- **التكامل:** بعض الموارد لا تؤدي عملها ولا تحقق إشباعا إلا بوجود خيارات أخرى تتفاعل معها لتحقيق رغبات جديدة، بمعنى يشترط في استهلاكها وجود مادة أخرى

¹ المرجع السابق، ص 30.

ملازمة ومكاملة لها، فمثلا لا يمكن استخدام فقط العمل في الإنتاج الصناعي، وإنما لابد من توفر رأس المال لشراء ما يلزم لذلك.

3-2- أنواع الموارد الاقتصادية:

يمكن إعطاء عدة تقسيمات للموارد الاقتصادية، وتختلف هذه التقسيمات باختلاف المعايير.

❖ معيار الأصل:

تنقسم الموارد الاقتصادية من حيث أصلها إلى: موارد طبيعية، موارد بشرية وموارد مصنوعة.

- **الموارد الطبيعية:** وتشمل الأرض وما فوقها وما في باطنها من موارد.

وتقسم الموارد الطبيعية إلى موارد مائية، موارد زراعية، موارد معدنية وموارد طاقة ويمكن تقسيمها أيضا إلى موارد متناقصة وموارد متجددة¹. وتتميز الموارد الطبيعية بأنها توجد بصورة تلقائية دون أن يكون للإنسان دخل في إيجادها، ويؤدي سوء استغلالها إلى مشاكل للأجيال القادمة.

- **الموارد البشرية:** تختلف الآراء حول تحديد طبيعة الموارد البشرية، فهناك من يرى على أنها ترتبط بحجم ونوعية القوى البشرية، والسكان الموجودين على سطح الأرض²، وهناك من يربطها بالقوى العاملة (العمل اليدوي والذهني والفني والتنظيمي والإداري وكل جهد بشري) والموارد البشرية التي هي في طور الإعداد للعمل كالطلاب والمتدربين.

وتتحدد أهمية الموارد البشرية بعدد العمال ودرجة المهارة المتوفرة لديها والمستوى التعليمي والمعرفة التكنولوجية والتدريب أو التكوين.

- **الموارد المصنوعة أو الرأسمالية:** وتسمى أيضا برأس المال أو التقنية، وهي تفاعل بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية. وهي موارد ينتجها الإنسان باستخدام الموارد الطبيعية لتصبح موارد اقتصادية.

¹ المرجع أعلاه، ص 14.

² احمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد: مقدمة في الموارد الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2001 ص 18.

وتشمل هذه الموارد على المعدات والآلات والطرق والسكك الحديدية وشبكات المياه والسدود وغيرها من الموارد المادية الملموسة، وكثيرا ما تعوض مثل هذه الموارد عن الافتقار في الموارد الطبيعية.

❖ معيار التوزيع الجغرافي:

قد توجد في وقت من الأوقات بعض الموارد التي توجد في مكان واحد، مما يحدد مدى ندرتها وهيكل سوقها، وكلما تعددت أماكن تواجدها ازداد توفرها مما يقلل سعرها اعتمادا على حجم الطلب عليها والعكس بالعكس، ووفق هذا المعيار نميز بين ثلاثة أنواع من الموارد هي:

- **موارد موجودة في كل مكان:** كالهواء وأشعة الشمس وهي لا تدخل ضمن الموارد الاقتصادية إلا أن تلوث المياه والهواء جعل المياه النقية والهواء النقي* من السلع النادرة وأصبح لها ثمن.
- **موارد موجودة في أماكن كثيرة:** كالأراضي الصالحة للزراعة، فهي ذات سعر وتكلفة وتخضع في سوقها للمنافسة التامة لكثرة مالكيها وصغر حجم حيازاتهم منها بالمقارنة مع الكمية المتاحة منها.
- **موارد موجودة في أماكن قليلة:** كالمعادن ومصادر الطاقة وهي أكثر ندرة وسعرها يتحدد بالطلب عليها وتخضع لسوق احتكار القلة**.
- **موارد موجودة في مكان واحد:** هناك بعض الموارد لا تتواجد إلا في مكان واحد على سطح الأرض كالنيكل الذي يتواجد في كندا.

❖ معيار العمر الزمني:

- تقسم الموارد حسب عمرها الزمني إلى موارد متجددة وموارد غير متجددة.
- **الموارد المتجددة:** وهي الموارد التي تتجدد تلقائيا ومن ذات نفسها، ولا يفنى رصيدها بمجرد الاستخدام، بل إن هذا الرصيد قابل للانتفاع به مرات ومرات ولمدة زمنية

* يكون الأكسجين في بعض الأحيان معبئا في صورة خاصة لمواجهة احتياجات طبية أو صناعية، وعندئذ يكون له تكلفة وسعرا وحديثا أصبح الإنسان لكي يحصل على الأكسجين الذي مصدره الهواء، أن يدفع تكاليف تنقية الهواء من التلوث المصاحب للتقدم الصناعي.

** احتكار القلة هو أحد أشكال احتكار السوق، وهو حالة يكون السوق محكوما من قبل عدد قليل من الموفرين للبضاعة. بسبب وجود عدد قليل من المشاركين في مثل هذا الشكل من السوق.

طويلة إذا أحسن استغلال هذا المصدر الطبيعي ولم يتعرض للإفراط في الاستخدام بالشكل الذي يؤدي إلى تدهوره تدريجياً والانتقاص من صلاحيته للاستخدام¹. وتتميز هذه الموارد بأنها موجودة بصفة مستمرة وبكميات كبيرة كأشعة الشمس والهواء ومنها ما يتكاثر بالتوالد كالإنسان والحيوان والغابات.

- **الموارد القابلة للنضوب أو غير المتجددة:** وهي موجودة بكميات محدودة مثل المعادن واستخدامها يقلل القدر المتاح منها، وهي إما قابلة للنضوب لا يمكن إعادة استخدامها كالبترول أو قابلة للنضوب* يمكن إعادة استخدامها كالحديد والنحاس.

❖ معيار طبيعة الموارد:

تصنف الموارد وفقاً لهذا المعيار إلى:

- **الموارد الملموسة:** وهي الموارد التي يمكن رؤيتها وقياسها، مثل معدات الإنتاج، ومباني التصنيع، الموجودات الثابتة الأخرى المتعلقة بالبحث والتطوير، والموارد المالية المختلفة³.

- **الموارد غير الملموسة:** اختلفت التعاريف حولها، فهناك من عرفها على أنها " قوة ذهنية متكاملة تضم تشكيلة من المعرفة والمعلومات والخصائص الفكرية والخبرات الإبداعية التي يمتلكها العاملون في المنظمة، والتي تعد الموارد الرئيسية للاقتصاد العالمي في يومنا هذا"⁴، وهناك من عرف الموارد غير الملموسة على أنها قدرات متميزة يتمتع بها عدد محدود من العاملين في المنظمة تمكنهم من تقديم الإسهامات الفكرية الإبداعية وتمكن المنظمة من زيادة إنتاجيتها وتحقيق مستويات أداء عالية مقارنة بالمنظمات المماثلة"⁵، ومن أمثلة هذه الموارد السمعة والشهرة، العلاقات والتفاعلات المتبادلة المفيدة والداعمة، مهارات المديرين، الموقع الجيد، السياسة

¹ السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون: اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 89.

* للنضوب معنيان، أحدهما المعنى المألوف، أي انتهاء الموجود من شيء ما، أو استخراج كل احتياطي المورد. أما المعنى الثاني للنضوب، فهو النضوب الاقتصادي وتقصد به التوقف عن الإنتاج ليس بسبب انتهاء احتياطي المورد وإنما بسبب زيادة تكاليف الإنتاج أو الاستخراج على الإيراد المتوقع على المورد.

³ سعد العنزي، حميد سالم: دور الموارد غير الملموسة في تعزيز أداء مكاتب المفتشين العاميين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون، بغداد، جمهورية العراق، 2013، ص 132.

⁴ المرجع اعلاه، ص 134.

⁵ المرجع اعلاه، ص 135.

الفعالة...الخ، وتعتبر هذه الموارد مهمة لأنها تسهم في زيادة إنتاجية الموارد الملموسة و تزيد من منفعتها.

❖ معيار التملك:

ترتبط هذا النوع من الموارد بعوامل الإنتاج المتمثلة في العمل، رأس المال، الأرض والتنظيم.

فتشتمل الموارد المملوكة على الموارد التي يمكن بيعها وشراؤها مقابل ثمن يتم الاتفاق عليه، ومن ثم انتقال ملكيتها من فرد إلى آخر، ترتبط هذه الموارد بالأرض ورأس المال.

أما الموارد غير المملوكة فتشمل الموارد البشرية (العمل) والتنظيم لأنهما موارد غير قابلة للبيع والشراء مقابل ثمن، وبالتالي لا تنتقل ملكيتها من شخص لآخر.

3- الاختيار:

ويقصد به الاختيار بين الحاجات التي يجب على الإنسان أن يقوم بإشباعها، وأي الحاجات التي يضحي بها ويتخلى عن إشباعها، وتظهر أهمية الاختيار عندما يجد الإنسان نفسه مجبرا على إشباع حاجاته غير المحدودة في ظل ندرة الموارد الاقتصادية، وهو ما يترتب عليه وجوب تضحية ببعض الحاجات مقابل إشباعه لبعض الحاجات الأخرى التي هي أكثر أهمية، وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولويته، وبعد ترتيب الحاجات يقوم الفرد بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها. ولا يواجه مشكلة الاختيار الفرد فقط، وإنما أيضا المجتمع والدولة التي هي مطالبة دائما بان تقتصد في استخدام مواردها وان تتجنب أي ضياع فيها.

ت- المشكلات الاقتصادية الأساسية:

يتفرع من مشكلة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات الإنسانية تساؤلات تتعلق بعملية التوفيق بين الموارد المتاحة ذات الاستعمالات البديلة وحاجات المجتمع لإنتاج السلع المطلوبة، وتمثل هذه التساؤلات المشكلات الاقتصادية الأساسية لأي مجتمع مهما اختلف نظامه الاقتصادي، ويمكن توضيح هذه التساؤلات في الآتي:

➤ ماذا ننتج؟

والمقصود به التعرف على رغبات وتفصيلات أفراد المجتمع وتحديد نوعها وكما، أي ما هي السلع والخدمات المراد إنتاجها، و ما هي كمية كل نوع منها، وهذا ما يسمى بسلم التفضيل الجماعي.

➤ كيف ننتج؟

بعد أن تتحدد احتياجات المجتمع من مختلف السلع والخدمات ويتم ترتيبها وفقا لأهميتها النسبية، تأتي الحاجة إلى معرفة الكيفية التي تتم بها عملية إنتاج هذه الاحتياجات وكذلك تحديد المشكلات التي تحيط بهذه العملية من الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، وبمعنى آخر لابد من تنظيم عملية الإنتاج.

➤ لمن ننتج؟

بعد أن يحدد المجتمع رغباته نوعا وكما، وتتم عملية إنتاج مختلف السلع والخدمات الأزمة لإشباع هذه الرغبات، تأتي مشكلة التوصل إلى طريقة لتوزيع الإنتاج على مختلف الأفراد الذين ساهموا في العملية الإنتاجية، وقد شاع أن يتسلم كل فرد نصيبه من الإنتاج على شكل نقود يمكنه استخدامها في تلبية احتياجاته من مختلف السلع والخدمات، وحين ينفق جميع الأفراد في المجتمع دخولهم النقدية على السلع والخدمات التي تم إنتاجها يكون قد تم توزيع الإنتاج فيما بينهم¹.

➤ ما هو ضمان الاستمرار؟

لكي يتم الاستمرار في تلبية الحاجات المتزايدة، لابد من زيادة كميات الإنتاج وتحسين طرق استخدامها لكي يمكن تحقيق زيادة في الناتج القومي² ومن ثم إمكانية توزيع المنتجات على مختلف الأفراد الذين ساهموا في تحقيقه.

وتختلف الإجابات على هذه الأسئلة باختلاف المجتمعات وفقا للأنظمة الاقتصادية الموجودة فيها.

ث- علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

أهم ما يميز النظام الرأسمالي هو الحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي وكذلك الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج على اختلاف أنواعها، وعدم التدخل الحكومي

¹ محمود يونس، احمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² المرجع اعلاه، ص 35.

المباشر من جهة ودافع الربح لدى الأفراد من جهة ثانية، أما أهم القواعد التي يستخدمها الاقتصاد الرأسمالي في علاج المشكلة الاقتصادية فهي:

1- الحرية الاقتصادية: وهي تعتبر أهم دعائم النظام الرأسمالي، وتمس الحرية الاقتصادية عدة مجالات كحرية الامتلاك، حرية الإنتاج، حرية العمل وحرية الاستهلاك.

2- الرقابة على النشاط الاقتصادي بواسطة جهاز الثمن: يحاول النظام الرأسمالي حل المشكلة الاقتصادية عن طريق ميكانيكية جهاز الثمن. ويقصد بجهاز الثمن تلك الحركات التلقائية الناتجة عن تفاعل قوى السوق (العرض والطلب)، وبناءا على هذا الجهاز تتحدد أسعار المنتجات ومصحة البائعين والمشتريين.

ويعتبر جهاز الثمن وسيلة لحل المشكلة الاقتصادية من خلال ما يلي:

- تخصيص الموارد الإنتاجية في إنتاج السلع والخدمات الأكثر إلحاحا.
- اختيار الطرق الأكثر كفاية، أي التي تنتج لهم أكبر كمية من الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة، من اجل خفض الأسعار.
- يحدد جهاز الثمن حجم الوحدة الإنتاجية، إذا كان الحجم صغير أو كبيرا بحسب رغبة المستهلك من اجل تلبية حاجاته.

ثانيا - المشكلة الاقتصادية في الفكر الاشتراكي:

يؤمن الفكر الاشتراكي بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل في التناقض المستمر بين الشكل والنظام الذي يتم به الإنتاج في المجتمع، وبين نظام التوزيع¹، ويرى الاشتراكيون أن النظام الرأسمالي يتعرض للمشاكل الاقتصادية بسبب أن شكل الإنتاج جماعي أي أن الجميع يعملون وينتجون، بينما علاقات التوزيع فردية، حيث أن الذي يتولى التوزيع هم أصحاب الملكيات الخاصة من ملاك الثروات وأرباب الأعمال، وبالتالي فإن العمال لا يأخذون نصيبهم الحقيقي من الإنتاج بل يحصلون فقط على حد الكفاف ويأخذ الرأسماليون فائض القيمة .

¹ احمد محمد عاشور: المشكلة الاقتصادية، متاح على الرابط: <http://www.alukah.net/culture/0/106072>، بتاريخ

وتزول المشكلة الاقتصادية إذا زال التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية عن طريق تحول نظام التوزيع إلى نظام جماعي، وإحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة، واستخدام جهاز التخطيط المركزي.

وقد يأخذ جهاز التخطيط في الواقع العملي شكل هيئة أو لجنة أو وزارة أو خليط من هذه الأشكال معاً، ويقوم جهاز التخطيط بدراسات مستفيضة مسبقة قبل أن يقدم على اقتراح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك قرارات مركزية للتنفيذ¹.

ويحدد جهاز التخطيط نوع وكمية وطريقة إنتاج السلع والخدمات المزمع إنتاجها في فترة زمنية معينة، كما يقوم بتحديد الأجور والسياسات والخطط الإنمائية الطويلة أو المتوسطة أو قصيرة الأجل، والتي تهدف كلها إلى تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع. ومن أهداف جهاز التخطيط أيضاً نجد تحقيق الكفاءة والعدالة، ونقصد بالكفاءة حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة، أما العدالة فتعني عدالة توزيع الدخل والثروات في المجتمع بين مختلف أفرادهم².

ثالثاً - المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي وحلولها:

لقد اختلفت نظرة الاقتصاد الإسلامي إلى المشكلة الاقتصادية، فمنهم من يرى عدم وجودها وأن الله - سبحانه وتعالى - خالق الكون، قد ضمن توفير الرزق لعباده ولكافة المخلوقات الأخرى، وأن نعم الله لا تعد ولا تحصى.

أما الرأي الثاني فيرى أن المشكلة إن وجدت فسببها الإنسان، ويستند على ذلك إلى قول المولى عزوجل " وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعَدَّوْا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ " ³.

ومن هذه الآية الكريمة نستنتج أن:

أن الله تعالى قد خلق للبشرية من الثروات الطبيعية ما يلبي احتياجاتها جميعاً دون قصور ونفاد.

¹ محمود يونس، احمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص 52.

² المرجع أعلاه، ص 52.

³ سورة إبراهيم، القرآن الكريم، الآية 34، ص 260.

إن المشكلة تكمن في الإنسان ذاته بسبب أنه ظلوم كفار، ويعود ذلك إلى عدم استغلال واستثمار الثروات الطبيعية بشكل جيد، وإلى عدم ممارسة العدالة في توزيع الثروات.

ويعالج الإسلام المشكلة الاقتصادية من خلال التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية من أجل زيادة الإنتاج وعلى التوزيع العادل لهذه المنتجات، حتى يشبع الغني والفقير والضعيف احتياجاتهم المختلفة.

وقد وضع الإسلام أسساً للإنتاج والتملك والاستثمار وتوزيع الثروة والمنتجات* . وتجدر الإشارة إلى أن هناك مشاكل اقتصادية أخرى كمشكلة الفقر في المجتمع، مشكلة البطالة، مشكلة التضخم، مشكلة الإنتاج، مشكلة الاستهلاك، مشكلة السياسة المالية والنقدية... الخ.

* يتقيد الإنتاج في الإسلام بعدة شروط أهمها : خضوع الإنتاج لمبدأ الإشراف المركزي، للدولة دور قيادي في التنمية الاقتصادية، الإنتاج يهدف إلى إشباع جميع حاجات الأفراد، يرفض الإسلام إنتاج الموارد الكمالية أو نصف الضرورية إلا بعد استكمال إنتاج الموارد الضرورية تمامًا، يرفض المجتمع الإسلامي إنتاج أدوات الترف والمجون رفضًا تامًا. ويعتبر الإسلام العمل والحاجة هما أساسا التوزيع ، ولقد نظّم الإسلام التوزيع بشكل يضمن منع وقوع الظلم والاستغلال ولم يسمح بالتملك إلا بالعمل الاستثماري غير الاحتكاري، ومنع الإسلام التملك عن طريق الحيازة في الثروات الطبيعية، ويلاحظ أن الحاجة تدخل في التوزيع لعدم قدرة بعض البشر أصلاً على العمل كالعاجزين مثلاً، كما أن بعض الناس ينتجون أقل مما يحتاجون بسبب ضعفهم، وقد جعل الإسلام لهؤلاء وأولئك الحق في إشباع حاجاتهم، وضمن لهم نصيباً من الثروة.

المحور الثالث: التطور
التاريخي للنظم الاقتصادية

المحور الثالث: التطور التاريخي للنظم الاقتصادية

تختلف الكيفية التي يتم بها الإنتاج والتبادل والتوزيع من دولة إلى أخرى، وفي الدولة الواحدة من وقت إلى وقت آخر حسب النظام الاقتصادي السائد فيها، فإذا كانت الغاية النهائية للنشاط الاقتصادي هي إشباع حاجات الإنسان عن طريق إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لهذا الإشباع، فإن تنظيم الإنتاج وتوجيهه يختلف في المكان وفي الزمان، حسب النظام الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع.

أولاً - تعريف النظام الاقتصادي:

يعرف النظام الاقتصادي على أنه " ذلك الكل المركب من علاقات اقتصادية تتسم بالترابط والاستمرارية بين عدة أجزاء، تخدم تحقيق هدف (أو أهداف) معين من خلال إتباع قواعد وأسس معينة تتفق وطبيعة المجتمع والحقبة الزمنية " ¹.

ويشير النظام الاقتصادي أيضا إلى " الأسس والمبادئ التي تقوم عليها حياة المجتمعات الاقتصادية، كما يتضمن كذلك أساليب سيرة هذه الحياة في حل مشكلاتها وأساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية وأساليب الإدارة الاقتصادية والتخطيط تطبيقا لتلك الأسس والمبادئ " ².

وتصنف النظم الاقتصادية حسب تطورها التاريخي إلى نظم اقتصادية قبل المرحلة الرأسمالية، ونظم اقتصادية بعد الرأسمالية.

ثانياً - النظم الاقتصادية قبل المرحلة الرأسمالية:

وتشمل النظام الاقتصادي البدائي، العبودي والإقطاعي.

أ - النظام الاقتصادي البدائي (المشاعية البدائية):

تعد المشاعية البدائية أول نظام اقتصادي اجتماعي في التاريخ، وكانت وسائل الإنتاج التي استخدمها الإنسان بسيطة وبدائية، كما كانت مهارات العمل وخبرة الأفراد ومعرفتهم قليلة جدا، فالحياة الاقتصادية في هذه المرحلة كانت تربط الإنسان مباشرة بالطبيعة، بحيث

¹ كامل علاوي كاظم القتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

تركز جهد الإنسان و إنتاجه في صيد الحيوانات و اقتطاف الثمار والخيرات التي توجد بها الأرض، فلم يكن يملك آلات ورأس مال ليحول إنتاجه، بل مجرد أدوات بسيطة كالعصا أو الحجر لتحصيل قوته اليومي، وبالتدريج بدأ الإنسان يدخل تحسينات على أدوات إنتاجه الحجرية والخشبية والعظمية ليحصل بواسطتها على كميات أكبر من المواد اللازمة لتحسين معيشته¹، يمكن إبراز أهم التطورات التي عرفها هذا النظام في الآتي:

• **تطور اللغة:** اعتمادا على الإشارة وحركات اليد والرأس وتغيرات الصوت والقدرة على الكلام ، ومن ثم التحدث مع الآخرين ونشوء لغة أو لغات لكل جماعة من المجموعات البشرية.

• **اكتشاف النار:** تم اكتشاف النار في هذا النظام وذلك عن طريق حك الحجارة هذا الاكتشاف ساعد الإنسان في الوقاية من البرد، وصنع بعض الأواني المنزلية باستخدام الطين، واستعملت النار أيضا كوسيلة للدفاع عن النفس ومكافحة الوحوش الضارية التي تخشى النار وتهرب عند إشعالها، ومكنت الإنسان البدائي من تطوير وسائل إنتاجه.

• **اكتشاف القوس:** كان لهذا الاكتشاف خطوة كبيرة في تطور قوى الإنتاج، وزيادة الاعتماد على الصيد الذي أصبح يفيض عن الحاجيات اليومية، فتعلم الإنسان حصر الحيوانات في أماكن خاصة لفترات أخرى وتعلم من ذلك ترويض هذه الحيوانات، وكان أول حيوان قام الإنسان بترويضه هو الكلب الذي رافق الإنسان في البحث عن الغذاء، ثم الماعز فالبقر والحصان، وقد وفرت تربية الحيوانات زيادة عن المنتجات الغذائية، الصوف والجلود.

• **التوصل إلى الزراعة والانتقال من التعامل المباشر مع ما متاح في الطبيعة إلى زراعة بعض أنواع النباتات خاصة الحبوب وذلك بغرسها واستخدام وسائل بسيطة كالعصا في الحفر.**

- اتخذ التنظيم الاجتماعي في النظام البدائي شكل قبائل تتكون من عدة عشائر وكل عشيرة تتكون من مجموعة من الأسر، وفي إطار هذا التنظيم تم ظهور نوع بدائي من التخصص وتقسيم العمل بين القبائل وبين الرجل والمرأة، حيث أن المجاميع أو القبائل التي تمتهن الزراعة يقوم رجالها باستصلاح الأرض وزراعتها في حين تؤدي النساء إعداد

¹ إبراهيم بولمكاحل: مفهوم النظم الاقتصادية وتطورها التاريخي، متاح على الرابط: <http://www.boulemkahel.yolasite.com/>

الغذاء للأسرة و القيام ببعض الأعمال المنزلية البسيطة و المساعدة في الزراعة وان المجاميع أو القبائل التي اتمهنت تربية الحيوان يتولى الرجل هذه المهمة في حين أن القيام بتجهيز الجلود و النسيج بشكله البدائي والأعمال المنزلية وبالذات إعداد الطعام تتولاه المرأة، أما المجاميع التي اتمهنت الصيد يقوم رجالها بمهمة الصيد وتتولى المرأة مهمة جمع الثمار و النباتات البرية وإعداد الطعام¹، وقد أدى تخصص المجاميع البشرية في الزراعة والصيد وتربية المواشي إلى زيادة الإنتاج و الفائض و المبادلات التي كانت تعتمد على المقايضة.

● **التطور في وسائل الإنتاج:** لقد تطورت الوسائل التي استخدمها الإنسان في توفير متطلبات عيشه وحمايته وبقائه خاصة بعد اكتشاف بعض المعادن كالبرونز والحديد هذا ما أدى إلى تطوير الوسائل الحجرية والخشبية إلى معدنية لها القدرة على زيادة الإنتاجية والقوة الدفاعية من الأخطار التي تحيط بالإنفراد، وبهذا تمهد الطريق لانقسام هام جديد في المجتمع وهو التخصص الحرفي أو المهني داخل المشاعية نفسها وهو ما أدى إلى توسع نطاق المبادلات.

● **ظهور التملك الخاص والطبقات:** ويمكن القول عند التكلم عن التملك الخاص والطبقات أننا بصدد التكلم عن مرحلة جد متقدمة من النظام المشاعي (تكاد تكون بمثابة مرحلة انتقالية بين النظام المشاعي و نظام الرق)، فبعد التطور الحاصل على مستوى أدوات العمل أصبح العمل أكثر إنتاجية وهو الأمر الذي لم يعد يستدعي العمل بطريقة جماعية على مستوى العشيرة، وأصبحت الأسرة الوحدة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في المجتمع، و بهذا فسح المجال للعمل الخاص على نطاق الأسرة للحلول تدريجيا محل العمل الجماعي المشترك و هو الذي أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج².

تميز المجتمع البدائي بالعمل الجماعي وبالملكية والمشاركة الجماعية لوسائل الإنتاج التي كانت جد بسيطة، وبالمساواة في توزيع المنتجات ومشاركة الرجل و المرأة في العمل معا، كما عرفت المجتمعات البدائية ظهور حرفيين مختصين في إنتاج

¹ انمار اسعد خليل: النظام الإقتصادي الرأسمالي، متاح على الرابط: <https://www.scribd.com/>، بتاريخ 2018/10/30.

² يوسف كتلان: تاريخ الوقائع الاقتصادية، متاح على الرابط:

<https://app.box.com/s/u84mx7189g9l5sgbazds>، بتاريخ 2018/10/27.

صناعات معينة كصناعة التعدين و الحياكة و الحدادة و صنع الأسلحة إلى جانب قسم آخر يختص في الزراعة¹.

غير انه مع مرور الوقت ظهر حب التملك والتحول من العمل الجماعي المشترك إلى العمل الفردي مما أدى إلى ظهور فائض في المنتج ونهاية التوزيع المتساوي، وهذا ما مهد لظهور النظام العبودي.

ب- النظام العبودي (الرق):

بدأ نظام الرق بالتشكل عقب انهيار النظام المشاعي حوالي 4000 - 3000 سنة قبل الميلاد واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا وازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي.

وتميز النظام العبودي بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج، الأرض، والإنسان، كما انقسم إلى ثلاث طبقات رئيسية وهي:

1. طبقة العبيد: وهم المحرومين من ملكية وسائل الإنتاج والمكروهين على العمل بالعنف المباشر.

2. طبقة الأحرار المنتجون: وهم المالكون الأحرار لوسائل الإنتاج، ويحتفظون بالتنظيم المشاعي كالحرفيين والفلاحين الصغار والتجار والمربين، وتضم هذه الطبقة حتى المحاربين الذين يتولون مهمة الدفاع باعتبارهم ليسو عبيدا وليسو ملاكا غير أنهم أحرار.

3. طبقة الأسياد (الملاك): وهم ملاك العبيد الذين أصبح عددهم يزداد بسبب الحروب وتجارة الرقيق وازدياد الحاجة إلى القوة العاملة المنتجة.

ولقد مر النظام العبودي نفسه بثلاثة مراحل وهي كالتالي² :

● المرحلة الأبوية للمجتمع الطبقي الأول:

وهي المرحلة الانتقالية بين المجتمع البدائي والمجتمع العبودي المتطور، تتميز هذه المرحلة بظهور تقسيم العمل بشكل واضح وظهور الملكية الخاصة القائمة على الاستثمار، وتطور التمايز الاجتماعي وظهور بوادر تكون الطبقات الاجتماعية

¹ إبراهيم بولمكاحل، موقع سبق ذكره.

² سامي ملوكي: مراحل المجتمع العبودي، متاح على الرابط: http://sami740.blogspot.com/2012/10/blog-post_1912.html

بتاريخ 2018/11/01.

والدولة، إلا أن العلاقات العبودية (أو تملك واستثمار العبيد) لم تصبح هي السائدة بعد.

● العبودية المتطورة :

تميّزت هذه المرحلة بسيادة العلاقات الاستثمارية العبودية واحترام التناقضات الاجتماعية للنظام، وخراب المنتجين المستقلين نتيجة منافسة مالكي العبيد، كذلك ظهرت الثورات الاجتماعية فقد قام فقراء الأحرار وكذلك العبيد بعدد من الثورات قمعت بقسوة متناهية، أشهرها ثورة العبيد عام 71 قبل الميلاد المشهورة بثورة سبارتاكوس، وعجز المنتجون الصغار عن تقديم أي بديل عن النظام العبودي السائد.

● النظام العبودي:

بعد أن تطورت القوى المنتجة داخل المجتمع المشاعي، كان نظام الرق (نظام العبودية) قد بدأ يتكون فعلاً ، وكان في البداية مجرد مؤسسة مشاعية بدائية قائمة على استثمار قوة عمل العبيد من أسرى الحروب، لكنها تلعب دوراً ثانوياً في الاقتصاد المشاعي الذي يستهدف تأمين حاجات الأسرة الأبوية، خصوصاً بعد أن تركت الأدوات الخشبية والحجرية مكانها نهائياً للأدوات المعدنية، وأصبح أسرى الحروب بين القرى والقبائل يتحولون إلى قوى منتجة تحت منظومة علاقات جديدة، وبدأ نظام التملك يأخذ حيزاً في العلاقات الاجتماعية، ثم جاءت ضرورة خلق مؤسسة جديدة لحماية مصالح المالكين المتحدين فكان أن وجدوا في اختراع الدولة هدفاً لا بد منه

ويمكن إجمال خصائص النشاط الاقتصادي في ظل المجتمع العبودي في النقاط التالية¹:

- شكلت طبقة العبيد الأساس الاقتصادي لعملية الإنتاج والوسيلة الأساسية للثروات في المجتمع العبودي.
- عرفت وسائل الإنتاج تطوراً ملحوظاً في هذه المرحلة، بحيث اكتشف الإنسان الكثير من الآلات و وسائل البناء و التشييد و الزراعة.
- تم تقسيم العمل على أساس طبقي اجتماعي إلى عمل جسدي و آخر ذهني، فالعمل الجسدي تخصص له العبيد للإنتاج المادي، وقد اقتصوا في أعمال البناء والتشييد

¹ إبراهيم بولمكاحل، موقع سبق ذكره.

والمناجم وشق الطرق...الخ، في حين كان العمل الذهني من نصيب الأسياد الذين اقتصوا بالإدارة الحكومية والسياسة والفلسفة والشعر والأدب والفن، إلى جانب العمل الحرفي الذي اقتص فيه الحرفيين و كذلك النشاط التجاري للمربين و صغار الفلاحين .

- ظهر في ظل نظام الرق تبادل البضائع الذي تحوّل تحوّلًا متدرجاً إلى تجارة منظمة ونشأت الأسواق التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة، وظلت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسية، واعتمد النشاط الاقتصادي على الزراعة وتربية الماشية مع ظهور الإنتاج الحرفي، ومع تطور التجارة المنظمة ظهرت النقود التي بدأت تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات مجتمع الرق.

ومن خصائص النظام العبودي أيضا نجد¹:

- استحواذ
- ظهور الدولة كتنظيم سياسي، ويرجع ظهورها في نظر البعض إلى ما يسمى بالفائض الاقتصادي، وهو زيادة الإنتاج عن الاستهلاك الضروري.
- التدخل الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية.
- قيام علاقات الإنتاج على أساس الملكية الفردية للأرض، لأدوات الإنتاج، وللأفراد (الرقيق).

وقد استحوذت طبقة الأسياد على فائض الإنتاج وكان الاقتصاد العبودي اقتصادا عينيا بصفة أساسية.

ت- النظام الإقطاعي:

امتدت المرحلة الإقطاعية من القرن الخامس ميلادي إلى بداية المرحلة الأولى من الرأسمالية، أي القرن السادس عشر، وتهدف الإقطاعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي² أي الإنتاج من أجل الاستهلاك وليس من أجل التجارة الخارجية، ولهذا ضعفت التجارة مع الدول الأجنبية إلى حد بعيد، وتم التركيز على الزراعة كنشاط أساسي.

وظهر في هذا النظام عدة طبقات تمثلت في:

¹ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 145-147.

² علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

1. **الطبقات المالكة للأراضي:** و التي مثلها السادة الإقطاعيين وهم المسيطرون الفعليون وأصحاب النفوذ القوي في هذا النظام، وقد كان الإقطاعي يملك حقوقاً لا حصر لها في حين ليس عليه أي واجبات حيث كان من حقه أن يضرب رقيق أرضه أو يقتله في بعض الأماكن دون أن يخشى عقاباً، وأن يمتلك أكثر من ضيعة واحدة

2. **أقنان الأرض:** وهم الذين يرتبط وجودهم بالأرض وليس لهم حق امتلاكها¹، ويقوموا الأبقان بالعمل الزراعي في الإقطاعية، والقنانة هي الحالة بين العبودية (الرق) والحرية، حيث أن العلاقة بين العبد ومالكه هي علاقة ملكية يملك بموجبه المالك عبده كملكيته لأي شيء آخر يملكه، في حين أن العلاقة بين قن الأرض و السيد الإقطاعي هي علاقة تبعية اقتصادية وشخصية، أي انه مرتبط اقتصادياً به من خلال عمله في الأرض التي يحكمها السيد الإقطاعي وانه تابع للأرض، ويمكن أن نفرق بين العبد والقن في أن العبد في الأصل إما أسير مغلوب، وإما مخالف للسيد في الدين أو الجنس أو المذهب، بعكس القن الذي هو أصيل في الإقطاعية، وينتمي إلى الدين والجنس اللذين ينتمي إليهما سيده.

3. **طبقة الفلاحين الأحرار:** وهم الأشخاص المستقلون وغير التابعين للإقطاعيين، ولكن عددهم قليل جداً بسبب تنازل أغليبتهم عن أراضيهم إلى الإقطاعيين وتحولهم إلى أقنان من اجل تأمين حمايتهم.

4. **طبقة الحرفيين:** عملت هذه الطبقة على تحقيق التماسك و التعاون الاجتماعي بين أعضائها، كما أنها تخضع في كل نشاطاتها لتعاليم الكنيسة.

5. **رجال الدين :** كان رجل الدين بسلطته الروحية سيداً إقطاعياً إلى حد ما، وكان يملك الإقطاعيات، ويورث مرتبته لذريته، ويدافع عن مصالح الإقطاعيين، وقد كان لرجال الدين تنظيم يفوق النبلاء، وقد مكنهم التنظيم من اكتساب الأراضي².

وتجدر الإشارة إلى أن النظام الإقطاعي لم يستبعد العبيد رغم التناقص الكبير في عددهم مقارنة بالنظام السابق، وقد أباحت الكنيسة استرقاق المسلمين والأوروبيين الذين لم يعتنقوا الدين المسيحي، وكان القانون الكنسي يقدر ثروة أراضي الكنيسة في بعض الأحيان بعدد من فيها من العبيد لا بقدر ما تساوي من المال.

¹ المرجع السابق، ص 69.

² المرجع اعلاه، ص 70.

وفيما يلي توضيح لطريقة توزيع الأراضي الإقطاعية:

➤ جزء من الأرض يحتفظ به السيد لنفسه والجزء الثاني يوزع بين المزارعين بالتساوي حيث يقومون بزراعة حصتهم من الأرض لحسابهم الخاص مع التزامهم بدفع جزء من المحصول في شكل ريع نقدي أو عينية لسيد الإقطاعية وللكنيسة .

➤ يلتزم المزارعون بالعمل وفق نظام السخرة في ذلك الجزء من الأرض المخصص للإقطاعي حيث يخصصون أيام معينة من الأسبوع للعمل على أرضه (نظام السخرة معناه العمل بدون مقابل).

➤ كان يحق لرقيق الأرض (المزارعين) توريث حق زراعة الأرض (حصتهم من الأرض) إلى أبنائهم بعد موتهم، كما كانوا مجبرين على العمل وطاعة من يرث سيد الإقطاعية في حالة موته، ويلتزم سيد الإقطاعية بحماية رقيق الأرض والقضاء بينهم (العدالة) مع ضمان بعض الحاجات الضرورية الأخرى.

وقد عم في هذا النظام استخدام المحراث الحديدي والأدوات الأخرى للزراعة، فضلا عن التوسع في استخدام قوى الحيوان في الإنتاج واستخدام بعض قوى الطبيعة كطواحين الهواء والماء¹.

ومن نتائج هذا النظام ظهور الربيع السخرة، الربيع العيني والربيع النقدي* ، و ظهور الاقنان والتزاماتهم اتجاه السيد الإقطاعي إما بالعمل المجاني في أراضيه (ثلاثة أو خمسة أيام في الأسبوع)، أو بالعمل الإضافي مجانيا في الأوقات التي تتطلب عملا كثيرا في أرض السيد الإقطاعي، أو دفع مقابل عيني أو نقدي.

ث- النظام الحرفي:

لقد أدى ظهور المدن وكثرة الحروب في الشطر الثاني من القرون الوسطى* إلى انهيار النظام الإقطاعي وظهور النظام الحرفي الذي كان يتميز ب³:

¹ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 149.

* في ظل ربيع السخرة ينتج الفلاح المنتج الضروري لضمان وجوده وعائلته خلال عدد من أيام الأسبوع باستعمال أدواته الخاصة بينما ينتج المنتج الفائض الذي ينتزعه الإقطاعي بدون مقابل، أما الربيع العيني فالفلاحون التابعون ينتجون المنتج الضروري والإضافي، ثم يذهب المنتج الإضافي إلى الإقطاعي في صورة نسبة من المنتجات، والربيع النقدي هو الشكل المتحول للربيع العيني، ويتميز عنه بأن الفلاحين لا يقدمون للإقطاعيين المنتج الفائض، وإنما ثمن هذا المنتج.

³ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 150-151.

- تجميع أرباب الحرفة الواحدة من صبية وصناع ومعلمين في طائفة مهنية واحدة يرأسها شيخ أو رئيس يتم انتخابه، وكانت توجد قواعد لترقي الصبية إلى صناع وهؤلاء إلى معلمين، وقواعد أخرى تحدد بدقة طرق صنع المنتجات، بحيث كان من المستحيل الأخذ باختراع جديد لم توافق عليه الطائفة.

- تجمع عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال وموارد طبيعية في يد شخص واحد هم أرباب الحرف المستقلين، ولم يكن الإنتاج يتم إلا إذا كان هناك طلب سابق عليه ومنه فان المخاطرة الاقتصادية كانت محدودة.

- تميز الفن الإنتاجي بالبساطة لاقتصاره على استخدام الأدوات اليدوية مما أدى إلى عدم تطوره.

وتميز النظام الحرفي أيضا بظهور الأجير بدلا من العبيد، وتعتبر المنظمات الحرفية الصورة الأولى للنقابات العمالية التي نراها اليوم، ففي مجال الصناعات الحرفية ظهرت تنظيمات نقابية ابتداء من القرن 12 م، تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة تسمى بالنقابات الطائفية، فكان لكل حرفة نقابتها الخاصة بها مهمتها تنظيم النشاط الحرفي وتقوم هذه النقابات بمايلي :

❖ تحديد الأسعار والمحافظة عليها، تحديد عدد العمال في كل حرفة، مع وضع شروط للعضوية النقابية.

❖ الإشراف على الإنتاج وضمان جودته.

ورغم ايجابيات النظام الحرفي، إلا انه وضع قيودا شديدة على ازدهار التجارة والصناعة* ، مما كان سببا في زواله وظهور النظام الرأسمالي.

ثالثا- نظم اقتصادية بعد الرأسمالية: وتشمل النظام الاقتصادي الرأسمالي، الاشتراكي والمختلط.

أ- النظام الرأسمالي:

استخدم تعبير الرأسمالية لدلالة على مرحلة تاريخية معينة، وهي تلك التي تلت النظام الحرفي ابتداء من القرن السادس عشر، وقد كانت الرأسمالية في مرحلتها الأولى رأسمالية تجارية نظرا لسيطرة رأس المال التجاري على مجمل النشاط الاقتصادي، ثم تحولت إلى

* ظل النظام الحرفي قائما حتى القرن الثامن عشر.

رأسمالية صناعية بعد سيطرت رأس المال الصناعي، وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت الرأسمالية المالية بعد تداخل رأس المال الصناعي مع رأس المال المصرفي¹. ويمكن التمييز أيضا بين الرأسمالية التنافسية التي سادت القرنين السابع عشر والثامن عشر بسبب صغر حجم وحدات الإنتاج وعدم قدرة الشركات الصغيرة على السيطرة على السوق*، وبين الرأسمالية الاحتكارية التي سادت القرن التاسع عشر، العشرين و الواحد والعشرين، ويتميز هذا النوع بسيطرة الوحدات الإنتاجية الضخمة التي تحتكر الأسواق الوطنية والدولية.

ويعرف النظام الرأسمالي على انه نظام اقتصادي وسياسي، تملك فيه عوامل الإنتاج من قبل شركات خاصة وأفراد يتمتعون بالحرية في تحقيق أقصى ما يستطيعون تحقيقه من أرباح، ويعمل النظام السياسي في خدمة مصالح هؤلاء الملاك.

ويتميز النظام الرأسمالي بمجموعة من الخصائص نوجزها في الآتي:

- الملكية الفردية (الخاصة) لعوامل الإنتاج المتمثلة في الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم.
- الحرية الاقتصادية والتي تتجلى في حرية العمل والملكية والإنتاج والمنافسة والاستهلاك**.
- البحث عن الربح بشتى الطرق والأساليب إلا ما تمنعه الدولة لضرر عام كالمخدرات مثلا.
- إن الآلية التي يعمل بموجبها النظام الاقتصادي الرأسمالي تتمثل بالية السوق التي تقوم على أساس التفاعل الحر بين قوى السوق أي بين قوى العرض وقوى الطلب وبصورة تلقائية وبعيدا عن أي تدخل أو تقييد لهذه الحرية، وتساهم هذه الآلية في تحقيق التوازن واستقرار الأسعار وعدم ارتفاعها، لأن المنافسة داخل السوق* تجعل

¹ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 152.

* تتواجد الرأسمالية التنافسية أيضا في الدول النامية التي هي في طور الدخول إلى اقتصاد السوق.

** أي أن المستهلك حرفي اختيار السلع والخدمات، ويجب على المؤسسات العمل على توفير تلك السلع والخدمات لتعظيم أرباحها.

التجار يبيعون منتجاتهم بأسعار تنافسية لترويج منتجاتهم وتحقيق الأرباح وفي الوقت ذاته تتحقق منفعة المواطن المستهلك المستفيد من هذه المنافسة.

- المنافسة والمزاومة في الأسواق، وهذا ما يؤدي إلى بقاء الأقوياء وانهايار المؤسسات الضعيفة.

- حرية التعاقد بين البائع والمشتري وحرية العمل.

- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد، وعدم وضعا أي حواجز أو معوقات تحول أو تضيق إمكانية الفرد لممارسة حقه الطبيعي في العمل والتملك فليس من حق الدولة في النظام الرأسمالي التدخل في تحديد مجالات العمل أو صيغ الملكية المنافسة للملكية الفردية، ودورها يتمثل في خلق البيئة المستقرة والأمنة التي تكفل للأفراد و تضمن لهم ممارسة أعمالهم و حماية ممتلكاته، وهذا ما اصطلح عليه بـ"الدولة الحامية" التي تقوم بسن التشريعات و القوانين المنظمة لعلاقات الأفراد الاقتصادية، وتقوم الدولة أيضا بوضع برنامج تخطيطي توجيهي للنشاط الاقتصادي غير أن المنظمات الاقتصادية غير مجبرة على الالتزام بتطبيقه².

- نظام حرية الأسعار وإطلاق هذه الحرية وفق متطلبات العرض والطلب، واعتماد قانون السعر المنخفض في سبيل ترويج البضاعة وبيعها، وللأفراد أن يتصرف فيما يملكه وفق ما يشاء دون قيد أو شرط، وله أن يحتكر ما تصل إليه يده من وسائل الإنتاج مهما كثرت وتنوعت³.

واشتملت الرأسمالية أيضا على مجموعة كاملة من الحقوق الفردية كحق التعبير والفكر والعقيدة والتمثيل النيابي... الخ.

لكن ورغم المساهمات الكثيرة للنظام الرأسمالي، إلا انه اشتمل على العديد من العيوب ويمكن إبراز أهم المساهمات في الآتي:

* السوق هو مركز تلاقي وتوافق قوى العرض والطلب، وهو الذي تقدم أو تشتري في نطاقه السلع والخدمات وعناصر الإنتاج موضوع المبادلة، وهو الذي تتحدد فيه الأثمان كقياس للمبادلة.

² علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

³ عماد عمر خلف الله أحمد: الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية، الملتقى الدولي الأول بعنوان الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بقرادبية، الجزائر يومي 23-24 فيفري 2011، ص 11.

- تلبية رغبات الأفراد نتيجة المنافسة وتتنوع المنتجات وهدف تحقيق الربح من طرف المؤسسات المختلفة.
 - تهيئة المناخ المناسب لقيام الثورة الصناعية وما أعقبها من تطور في الإنتاج ووسائله وظهور أعداد كبيرة من الشركات والمؤسسات الإنتاجية والتجارية والمالية والنقدية محلية كانت أم دولية.
 - زيادة إنتاجية العمال وتحفيزها ماديا.
 - وضع الكفاءات في المناصب المناسبة.
 - الدقة في المحاسبة والتقدير والتسيير.
 - تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع دون تمييز.
 - تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- إلا أن تطبيق النظام الرأسمالي بصورته المثالية لم يدم إلا لفترة قصيرة قد لا تتجاوز نصف قرن من الزمان، وذلك لما أحدثه هذا النظام من خلل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول التي طبقتها، مما أدى بحكومات هذه الدول للتدخل في النشاط الاقتصادي بهدف التأثير على مجريات الأمور.
- ومن الآثار السلبية لهذا النظام نذكر:
- تركز الثروة في يد جماعة قليلة من المجتمع مع بقاء الأغلبية العظمى تعاني الفقر.
 - ظهور الإحتكارات الكبيرة، وارتفاع الأسعار ومعدلات الأرباح وانخفاض الأجور الحقيقية للعمال واستغلالهم أقصى استغلال.
 - تدخل رجال المال والأعمال في السلطة.
 - سعي الرأسماليين وراء زيادة الإنتاج مقابل تخفيض التكاليف مما أدى إلى انتشار البطالة وظهور الأزمات الاقتصادية المختلفة كأزمة 1929.
 - تعارض المصالح الخاصة في بعض الأحيان مع المصلحة العامة للمجتمع.
 - حدوث فائض في الإنتاج مع نقص الدخل والاستهلاك.
- ومع هذه السلبيات وغيرها ظهر مع بداية القرن التاسع عشر نظام اقتصادي جديد يسمى بالنظام الاشتراكي.

ب- النظام الاشتراكي:

يعرف النظام الاشتراكي على انه نظام اقتصادي موجه من طرف الدولة وبموجبه يقرر مسؤولو الحكومة كيفية استغلال موارد المجتمع لإنتاج سلع وخدمات معينة.

وتستمد النظم الاقتصادية الاشتراكية أسسها الفكرية العامة من الاشتراكية الماركسية والتي ترجع في صورتها الأولى إلى كارل ماركس (1883-1881) وفريدريك انجلز (1820-1895)، ويمكن إجمال أهم خصائص هذا النظام في الآتي:

- الملكية العامة لوسائل الإنتاج : يرتكز النظام الاشتراكي على ملكية المجتمع

لوسائل الإنتاج أو من يمثل المجتمع قانونا وهو الدولة، وتتخذ الملكية الاجتماعية شكلين : الأول هو ملكية الدولة والثاني هو الملكية الجماعية أو التعاونية¹.

- التخطيط الاقتصادي: يقوم النظام الاشتراكي على دعامة أساسية هي التخطيط

والتخطيط الاشتراكي هو محاولة جماعية وقومية لتعبئة الموارد الطبيعية والبشرية التي

يحوزها الاقتصاد، واستغلالها بطريقة علمية ومنظمة لأجل تحقيق أهداف المجتمع

الاشتراكي وتنظيم الإنتاج وإعادة الإنتاج²، ومنه فان النظام الاشتراكي يقوم على

التدخل الواسع من طرف الدولة عن طريق التخطيط المركزي.

- إحلال التعاون وتلافي الصراع في استخدام وسائل الإنتاج الجماعية.

- إشباع الحاجات المعنوية والمادية للأفراد، وهذا عن طريق زيادة الإنتاج وتغطية

حاجات المجتمع مجانا كالتعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية وهكذا.

ويطمح النظام الاشتراكي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

➤ تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك بتوزيع الدخل الوطني على الأفراد بطريقة

عادية كل حسب طاقته ولكل حسب عمله.

➤ القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

➤ تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

➤ توفير الخدمات المجانية : تعليم، صحة... الخ.

➤ القضاء على البطالة، وتوفير مناصب العمل عن طريق إحداث مشاريع جديدة

¹ علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

² زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 170.

ورغم نجاح هذا النظام في بعض البلدان كالصين الشعبية والاتحاد السوفياتي، إلا أنه انهار في بلدان أخرى، ويمكن إبراز أهم مساوئه في الآتي¹:

- تتعدم في ظل النظام الاشتراكي حرية المستهلكين في اختيار السلع اللازمة لإشباع حاجاتهم طبقاً لمعاييرهم الخاصة في التفضيل، وقد يخطأ جهاز التخطيط في تقديراته وقراراته ويتحمل نتيجة هذا الخطأ جميع المواطنين.
- تضطر هيئة التخطيط وهي تقوم بتوجيه موارد المجتمع إلى الاستعانة بعدد كبير من الأفراد، وكمية هائلة من الموارد، وهذا تبذير لبعض موارد الدولة البشرية والمادية.
- عدم الاهتمام بجودة المنتجات في الغالب، والتركيز على الكمية أكثر.

ومن عيوب النظام الاشتراكي أيضاً نجد:

- أدت الملكية العامة لوسائل الإنتاج إلى انعدام المنافسة والتحدي وظهور اللامبالاة والتسيب والكسل.
- ساهم استحواد الدولة على النشاط الاقتصادي في اختلال توزيع الاستثمارات التي كانت تتم في الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وفي الزراعة، كما استحوذت الصناعة الحربية على جزء كبير من رؤوس الأموال.
- لقد أدت المركزية إلى تجميع سلطة اتخاذ القرار في فئة محددة، وقد أدت القرارات الخاطئة إلى آثار سلبية على المجتمعات.
- أدت ضخامة الجهاز الإداري إلى عدة مشاكل كالروتين والبيروقراطية.
- إلغاء شخصية الفرد والقضاء على روح الابتكار والإبداع والمبادرة والحرية، لأن النظام الاشتراكي لا يعترف إلا بالحاجات المادية.

لكن تحت تأثير الواقع السياسي والاقتصادي الدوليين بدأ النظام الاشتراكي في الانحسار بل في الاختفاء من التطبيق في اقتصاديات الغالبية العظمى من الدول وبرز من جديد النظام الرأسمالي.

ت- النظام المختلط:

يمكن تعريف النظام الاقتصادي المختلط على أنه نظام اقتصادي يقوم بالجمع بين نمطين ونظامين اقتصاديين مختلفين هما الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق.

¹ مختار عبد الحكيم طلبه، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

والواقع أن النظم الاقتصادية السائدة في العالم اليوم هي نظم مختلطة، فلا يوجد نظام رأسمالي يحمل سماته بصفة 100 %، وكذا لا يوجد نظام اشتراكي نقي يحمل سماته بنسبة 100 %، وعليه فإن النظام الاقتصادي المختلط هو ذلك النظام الذي يجمع سمات النظامين المعروفين في العالم¹.

ويتسم النظام الاقتصادي المختلط بعدد من الخصائص أو السمات، وقد تختلف من زمان لآخر ومن مكان لغيره ومن حالة لأخرى تبعاً لتغير الظروف والأحوال منها²:

- تعايش القطاع العام مع القطاع الخاص، وهذا يضمن وجود الملكية العامة للمشروعات إلى جانب وجود المشروعات الاقتصادية الخاصة.
- يعمل النظام الاقتصادي المختلط من خلال الجمع بين آليتي السوق والتوجيه الحكومي، فهو يمتاز بدرجة من الحرية الاقتصادية ممزوجة بتخطيط اقتصادي توجيهي.
- إن دور الحكومة في النظام الاقتصادي المختلط يكون أساساً منصباً على مراقبة سير وظائف الاقتصاد من أجل سلامة سيرها بالشكل الذي يحقق المصلحة الاجتماعية. وهناك وسائل عديدة لانجاز هذه الرقابة والتوجيه منها نظام التراخيص (الإجازات) التي يتم بموجبها إنشاء المصانع في القطاع الخاص، وتستخدم الدولة هذه الوسيلة لتنظيم الإنتاج وضبطه ومن ثم التحكم في كمية الإنتاج ونوعيته، كذا في هذا السبيل تستطيع الدولة استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي.
- إن النظام الاقتصادي المختلط يسعى إلى تأمين المصلحة العامة، فمثلاً من خلال الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية يهدف النظام إلى مساعدة الطبقات الفقيرة على شكل إعانات في مجال التعليم والصحة، كما يسعى من خلال إجراءات وقوانين الدولة إلى تأمين مصالح العمال من جهة توفير ظروف عمل مناسبة وأجور تحد من

¹ جواد كاظم حميد: طبيعة النظام الاقتصادي المختلط واتجاهاته الصين نموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، المجلد التاسع، جامعة البصرة، العراق، جويلية، 2014، ص 124.

² المرجع أعلاه، ص ص 129-131.

استغلال العمال والسعي إلى تخفيض ساعات العمل كل هذا يصب في مسألة تحسين الأحوال المعاشية للطبقة العاملة.

- يقوم النظام الاقتصادي المختلط ومن خلال الدولة بدور مهم في توفير البنية التحتية للاقتصاد.

- تضع الدولة في ظل هذا النظام القوانين والقواعد اللازمة لإدارة النشاط الاقتصادي وخلق البيئة المواتية للاستثمار أمام القطاع الخاص، كما أن الدولة ترسخ معايير للسلوك الاجتماعي لجعل القطاع الخاص منسجماً مع المصالح العامة فضلاً عن تحقيق مصالحه الخاصة.

وللنظام الاقتصادي المختلط مميزات يختص بها، كما له جملة من النفاض وعلى نحو الإجمال فإن المزايا هي:

■ محاولاته لإيجاد التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وذلك بتقسيم الأدوار بين الجهات الخاصة والحكومة، وكل يقوم بممارسة نشاطه الاقتصادي في حدود استطاعته، مراعيًا للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

■ وجود الرقابة الحكومية على القطاع الخاص، مما يؤدي إلى ضمان الجودة وضبط الأنشطة الاقتصادية لتحقيق المصالح المشتركة.

■ حماية العمال من استغلال "البرجوازيين" والمحافظة على حقوقهم وضمان مستقبلهم بعد التقاعد، وذلك من خلال التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي.

■ حماية المنتجين ورعاية جهاز الأسعار ونظام السوق والأمن العام، وكذلك توفير الحرية للمستهلك، حيث يتم الإنتاج حسب ذوقه وتوفير الإعانات له.

ومن عيوب النظام الاقتصادي المختلط نجد:

- صعوبة وضع حدود واضحة تفصل بين دور الجهات الخاصة وما تؤديه من أنشطة وبين دور الحكومة وما تقوم به من نشاط اقتصادي.

- صعوبة الوصول إلى الإجراءات والأساليب التي يمكن إتباعها من أجل تحقيق التعاون والتناسق، وإلغاء التعارض والتناقض بين عمل الجهات الخاصة وعمل الحكومة، وكذلك صعوبة التوصل إلى الكيفية التي يمكن أن يتم من خلالها تحقيق العدالة في

توزيع الدخل في ظل اقتصاد تعمل فيه الجهات الخاصة لتحقيق أعلى دخل لمالكي هذه المشروعات مع أقل تكلفة قد يكون المستهلك ضحيتها.

- صعوبة تحديد اتجاهات تطور الاقتصاد اللاحقة، ومدى هذا التطور في النظام الاقتصادي المختلط.

لكن ورغم كل هذه العيوب، يبقى النظام الاقتصادي المختلط حل لكثير من الدول خاصة مع تزايد الأزمات الاقتصادية وظهور ما يسمى بالاشتراكية الديمقراطية. ويرتبط نظام أي بلد بنشاطه الاقتصادي، فما هي مرتكزات النشاط الاقتصادي؟

المحور الرابع: طبيعة الاستثمار

المحور الرابع: طبيعة الاستثمار

ترتبط التنمية الاقتصادية لأي دولة بعملية زيادة الطاقات الإنتاجية و توفير رأس المال اللازم للاستثمار .

وفي ظل التغير السريع للتكنولوجيا وأساليب الإنتاج، ونظام الاتصالات وأذواق المستهلكين، يجد المستثمرون أنفسهم في تردد كبير لاختيار مجال الاستثمار الذي يسمح لهم بتحقيق أكبر عائد ضمن مستوى معين من المخاطرة.

ويعد الاستثمار من أهم أوجه النشاط التجاري، كما أنه مصدر من مصادر التمويل ونقطة انطلاق العملية الإنتاجية، وسندرس في هذا المحور طبيعة ودالة الاستثمار.

أولاً- مفهوم الاستثمار، أهدافه وأهميته:

لقد اخذ الاستثمار حيز كبير من الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الباحثين في المجال الاقتصادي، وفي هذا الإطار قدمت له تعاريف وأهداف مختلفة.

أ- مفهوم الاستثمار: تميز الاستثمار بتعاريف متعددة أبرزها:

الاستثمار هو " توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم " ¹.

وهو أيضا توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على صاحب الاستثمار وعلى البلد.

والاستثمار هو " تيار من الإنفاق على الأصول الإنتاجية (المعدات، الآلات، الأرض المباني...الخ)، إضافة إلى التغيرات في المخزون السلعي من مواد وسيطية أو نهائية، خلال فترة زمنية معينة " ².

ويعرف القانون الجزائري الاستثمار على انه " اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل " ³.

¹ ماجد احمد عطا الله: إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 12.

² بسام الحجار: علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 79.

³ المادة 02 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46، الجزائر، 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016، ص 18.

والاستثمار من المنظور المالي هو " شراء حصة في رأس مال ممثلة بأسهم، أو حصة في قرض ممثلة في سندات أو شهادات الإيداع، تعطي لحاملها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد أو الحقوق الأخرى التي تقرها القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأوراق المالية " ¹. وهو أيضا استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل.

ويتعلق الاستثمار بالأصول التي يتم تقييم مداخيلها على المدى الطويل، والأصول هي ملكية ملموسة أو غير ملموسة ملائمة لسداد الديون، وهي أيضا الموارد التابعة للمنظمة والمملوكة لها و تطلق على أي شيء له قيمة ويمثل موردا اقتصاديا أو ملكية يمكن تحويلها إلى شيء ذو قيمة، وتقسم إلى نوعان: الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة*.

ب- أهداف الاستثمار:

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة.

وبالرغم من تنوع الاستثمار الخاص والمخاطر المحيطة به، إلا أن المستثمر في هذا الجانب يسعى إلى تحقيق أهداف عديدة أبرزها²:

- تحقيق العائد الملائم: فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع.

¹ ماجد احمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 79.

*الأصول نوعان هي:

- **الأصول الملموسة:** هي أصول تتوفر على الوجود المادي حيث يمكن تحسبها ويتم استخدامها لمدة طويلة نسبيا في نشاط المنظمة، وهي نوعان: أصول متداولة مثل البضائع الموجودة ، وأصول ثابتة مثل الآلات والمعدات، المباني المخصصة للقيام بعمليات المنظمة وسائل النقل كالسيارات، الأراضي، الأثاث.

- **أصول غير الملموسة:** هي أصول غير نقدية تفقر للوجود المادي مما يصعب تحديدها أو تمييزها مقارنة بالأصول الملموسة، ويتم الحصول عليها من طرف المنظمة عن طريق الشراء أو عن طريق اكتسابها مع مرور الوقت، ومن أمثلتها: الاسم التجاري، حقوق التأليف والنشر، العلامة التجارية، والأصول المالية (الأسهم والسندات).

² اعميري خالد: اثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014/2015، ص ص 11-12.

- **المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع:** و ذلك من خلال المفاضلة بين المشروعات والتركيز على أقلها مخاطرة، لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح، ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحاً فسيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي لتجنب الخسارة.

- **استمرارية الدخل وزيادته:** يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر بوتيرة معينة بعيداً عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة، حفاظاً على استمرارية النشاط الاستثماري

- **ضمان السيولة اللازمة:** لاشك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لاسيما للمصرفيات النثرية اليومية تجنباً للعسر المالي.

ومن الأهداف الأخرى للاستثمار نجد: تأمين المستقبل، وتحقيق تنمية مستمرة في الثروة مع عائد مقبول.

ت- أهمية الاستثمار:

لقد حظي موضوع الاستثمار ومازال بأهمية خاصة في نظريات التنمية الاقتصادية حيث اعتبر العنصر الأساسي والمحرك الأول للتنمية الاقتصادية.

فالاستثمار علاقة اقتصادية واجتماعية في آن واحد، فهو يؤدي إلى تجديد الطاقات الإنتاجية للمجتمع ويوسع الجهاز الإنتاجي في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والخدمات، ومن خلاله تتمكن الدولة من¹:

- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين.
- توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة.
- زيادة معدلات التكوين أو التراكم الرأسمالي للدولة.
- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.
- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.
- ورغم الدور الكبير للاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا انه ثمة مخاطر تصاحبه نظراً لعدم تأكد تحقق العائد في المستقبل، ولهذا لا بد من إجراء دراسات معينة

¹ ماجد احمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

قبل البدء في عملية الاستثمار من أجل التقليل من عنصر المخاطرة وإضافة نوع من الرشادة والعقلانية عند اتخاذ القرار الاستثماري.

ثانياً- علاقة الاستثمار بالاستهلاك والادخار

يتأتى الاستثمار من ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، ويمكن من هذا المنطلق تعريف الاستثمار على أنه التضحية بالاستهلاك الحالي أملاً في الحصول على عوائد أكبر في المستقبل.

ويمكن كتابة معادلة الدخل على الشكل التالي:

$$Y=I+S$$

حيث:

Y: الدخل المتاح

I: الاستثمار

S: الادخار

فالدخل ينفق إما على الاستهلاك وإما على الادخار (الذي يفترض أن يتحول مباشرة إلى استثمار)، فإن ما لا يتم استهلاكه من الدخل في مدة زمنية معينة يكون مهياً للاستثمار.

ثالثاً- العوامل المؤثرة على الاستثمار:

يتأثر القرار الاستثماري بمجموعة من العوامل أهمها:

- **سعر الفائدة:** يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين معدل سعر الفائدة السائد في السوق وحجم الاستثمارات، حيث كلما ارتفع سعر الفائدة كلما قلل المستثمرون معدل الاقتراض من البنوك، ومن ثم ينخفض معدل الاستثمار لارتفاع تكلفة التمويل المتعلقة بهذه القروض.
- **الكفاية الحدية لرأس المال:** وهي نسبة الربح الصافي المحقق نتيجة إقامة مشروع جديد¹، فالاستثمار نطوي على إنفاق مبالغ مالية في سبيل الحصول على عائد من

¹ بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 83.

هذا الإنفاق في المستقبل، ولا يمكن للمستثمر أن يتخذ قراره هذا إلا إذا توقع أن مجموع التدفقات النقدية المتولدة منه تفوق القيمة الإجمالية لاستثمار.

- **الاستقرار السياسي:** إن استقرار النظام السياسي يؤدي إلى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار، مما يؤدي إلى توسيع الاستثمارات وتنوعها، وتلعب الحكومة دورا كبيرا في استقرار ونمو الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار قيمة العملة.

- **السياسة الاقتصادية للدولة:** تعمل السياسة الاقتصادية للدولة على تبسيط إجراءات الاستثمار وخلق المحفزات للمستثمرين ومنحهم الإعفاءات الضريبية، كما يمكنها التأثير أيضا على الاستثمار باتجاه الركود أو الراج، نظرا لنا تتمتع به الدولة من إمكانيات كبيرة في التأثير على السياسة المالية والنقدية والدخول كمستثمر أو كمشجع للاستثمارات أو العكس.

- **التوقعات المستقبلية:** تساهم التوقعات المستقبلية في تحديد حجم العملية الاستثمارية فإذا كانت التوقعات بازدياد الطلب على المنتجات، يقوم المستثمر بالاستمرار في العملية الاستثمارية وتطويرها والعكس صحيح.

- **الدخل القومي:** يرتبط الدخل القومي بعلاقة طردية مع الاستثمار، فكلما زاد نمو الدخل القومي ازداد حجم ومرونة الطلب الكلي للمجتمع، إضافة إلى زيادة الادخار وهذا يشجع على القيام بتنفيذ الاستثمارات.

- **معدلات التضخم:** إن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة، وبذلك فإن التضخم لا يشجع الاستثمار الجديد، لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

- **النمو السكاني:** يؤدي ازدياد عدد السكان إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ووفرة الأيدي العاملة التي يمكن استخدامها في الاستثمار.

- **التقدم التقني:** يساعد التقدم التقني على تطوير أساليب الإنتاج وتخفيض التكاليف مما يؤدي إلى ارتفاع الأرباح التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر.

- **تكاليف الاستثمار:** يحتاج المشروع الاستثماري إلى تكاليف رأس المال الثابت (الأصول الثابتة) وتكاليف رأس المال العامل وتكاليف المواد الأولية والسلع الوسيطة إضافة إلى تكلفة النقل والاتصالات وتكاليف أخرى قد تدخل في تكاليف الأصول غير الملموسة.، وعموما عناك علاقة عكسية بين حجم التكاليف وحجم الاستثمار.
- **طرق التمويل:** قد تقوم المنظمة بتمويل استثمارها بنفسها وقد تلجا إلى الاقتراض وما يتبعه من شروط قد لا تستطيع المنظمة تنفيذها¹.
- **عوامل أخرى:** مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري، معدلات الاستهلاك، درجة المخاطرة، مدى توفر البنية التحتية اللازمة للاستثمار (الماء، الكهرباء، المواصلات والاتصالات)، طبيعة البنية الإدارية والتي كلما كانت بعيدة عن البيروقراطية كلما زاد الاستثمار، توفر الموارد البشرية المتخصصة.

رابعاً- أنواع الاستثمار:

تختلف أنواع الاستثمار باختلاف معايير التصنيف المرتبطة به، وعموما يمكن التمييز

بين:

أ- تصنيف الاستثمارات وفقا للقطاع: ونميز بين:

1. **الاستثمار الفلاحي:** ويتضمن عدة أنشطة أهمها: الزراعة، استصلاح الأراضي الصيد البحري، تربية الأحياء المائية، تربية الحيوانات.
2. **الاستثمار التجاري:** هو الاستثمار في مجال شراء وبيع السلع والخدمات المتنوعة.
3. **الاستثمار الصناعي:** يقوم على تحويل المواد الخام إلى مواد نهائية تلبى احتياجات المستهلكين.
4. **الاستثمار العقاري:** وهو الاستثمار في أي شيء يمتلك طبيعة غير منقولة وثابتة كالأراضي والمباني المختلفة من المنازل والمحلات.

ب- حسب معيار القائم على الاستثمار: يمكن تقسيم أنواع الاستثمار من خلال هذا المعيار إلى:

- 1- **استثمار فردي:** وهو الاستثمار الذي يملكه شخص أو جهة بشكل منفرد.

¹Mr DIEMER: L'INVESTISSEMENT DES ENTREPRISES, IUFM AUVERGNE, p 318, sur le site www.oeconomia.net/private/cours/economiegenerale/, le 1801/2019.

2- استثمار الشركات: يقوم به عدد من الأفراد في إطار شركة مشتركة بينهم.

3- استثمار الحكومات: تقوم به الحكومة.

ت- التصنيف على الأساس الجغرافي: تنحصر أنواع الاستثمار من الوجهة الجغرافية إلى استثمارات محلية وأجنبية.

1- استثمارات محلية : ونعني بها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار، وهو الاستثمار الذي يتم داخل الوطن من طرف افراد مواطنين او مؤسسات وطنية.

2- استثمارات أجنبية (خارجية) : وهو امتلاك احدى المؤسسات او احد الافراد في دولة ما لاصول مؤسسات تعمل في دولة اخرى.

ث- التصنيف على حسب المعيار النوعي: ونميز بين نوعين للاستثمار هما:

1-الاستثمار الحقيقي: وهو الاستثمار في الأصول الحقيقية كالعقار، السلع، الذهب...الخ.

2- الاستثمار المالي: ويشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حياة المستثمر أصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل أسهم وسندات أو شهادة الإيداع¹...الخ.

3- الاستثمار المعنوي: وهي عبارة عن استثمارات ليس لها وجود مادي ملموس وتشتمل على مختلف النفقات التي تؤدي إلى تحسن السمعة التجارية للمستثمر والرفع من القيمة الاقتصادية لممتلكاته، وتتمثل بوجه الخصوص وفي شهرة المحل وبراءات الاختراع ومختلف الأبحاث وبرامج التطوير وغيرها.

ج- حسب معيار المدة:

1- الاستثمار قصير الأجل: وتكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قد لا تزيد عن سنة.

2- الاستثمار متوسط الأجل: وتكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات بين سنة وخمس سنوات.

¹ ماجد احمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 28.

3- الاستثمار طويل الأجل: قد تصل مدة التوظيف في هذه الاستثمارات عن 15 سنة.

ح- الاستثمار الخاص و العام:

1- الاستثمار الخاص: يتمثل الاستثمار الخاص بما يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات الخاصة بعملية الاستثمار، بهدف تحقيق الربح أساسًا خلال فترة زمنية مستقبلية.

2- الاستثمار العام (الحكومي): فيتمثل في رأس المال الذي تقوم به الحكومة أو أي جهة ذات كيان عمومي بتكوينه و تمويله.

خامسا- دالة الاستثمار:

تتوقف دالة الاستثمار على عوامل كثيرة منها الدخل وسعر الفائدة وتكلفة تمويل الاستثمار، كما أن هناك نظريات مختلفة تتناول الاستثمار من ناحية محدداته وتفسر السلوك الاستثماري منها نظرية كينز، نظرية المعجل البسيط، نظرية المعجل المرن، وسنعرض فيمايلي دالة الاستثمار وفقا لنظرية كينز (نظرية الكفاية الحدية لرأس المال).

تعرف دالة الاستثمار وفقا لهذه النظرية بأنها علاقة ارتباطية بين المبالغ التي يرغب المستثمرون في إنفاقها وأسعار الفائدة السائدة في الأسواق، ويقارن المستثمر فيها بين ما يتوقع الحصول عليه من عائد صافي طوال فترة حياة الأصل الاستثماري وبين سعر الفائدة الذي يقترض على أساسه ليُمول الاستثمار المطلوب.

وسوف يشرع المستثمر في الاستثمار، إذا كان سعر الفائدة أقل من الكفاية الحدية لرأس المال (MEC)، أما إذا كان سعر الفائدة أكبر منها، فإن المستثمر سوف يمتنع على الاستثمار.

دالة الاستثمار حسب هذه النظرية تأخذ الشكل التالي:

$$I = f(i)$$

$$I = I_0 - \beta i$$

حيث:

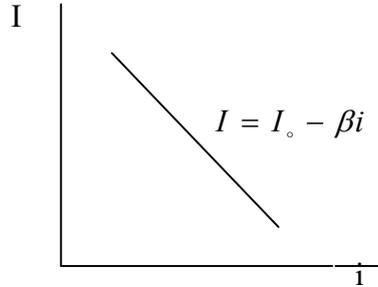
β : هو الميل الذي يعبر عن مدى استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة، وهو الميل الحدي للاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة.

10 : هو الاستثمار المستقل عن سعر الفائدة.

وطبقاً للدالة أعلاه، يوجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار كما هي موضحة

في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): منحنى الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة



المصدر: من إعداد الباحثة

يتضح من الشكل أعلاه أن منحنى طلب الاستثمار سالب الميل، وسيتم التحرك من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الاستثمار إذا ارتفع أو انخفض سعر الفائدة، بينما ينزحف منحنى الاستثمار إلى اليمين إذا ارتفع MEC وينزحف إلى اليسار إذا انخفض MEC.

المحور الخامس: الإنتاج

المحور الخامس: الإنتاج

يمثل إنتاج السلع والخدمات الهدف الأساسي لأي منظمة إنتاجية قائمة، باعتباره السبب الرئيسي في تحقيق عوائد مادية للمنظمة من خلال البيع والشراء والاستهلاك ومصدر الثروات والمدخيل التي تتفق فيما بعد في اقتناء المنتجات. وللإنتاج تعاريف وعوامل وتكاليف مختلفة سنوضحها في هذا المحور.

أولاً- مفهوم الإنتاج وتطوره التاريخي:

يعتبر الفيلسوف وعالم الاقتصاد المشهور آدم سميث أول من استخدم كلمة إنتاج للإشارة إلى العمليات الإنتاجية في عام 1776، ومن ثم بدأ مفهوم الإنتاج ينتشر في اغلب القطاعات الاقتصادية، وفي عام 1900 ربط العالم والمفكر فريدريك تايلور بين الإنتاج ووظيفة التخطيط بصفاتها الوسيلة المباشرة للقيام بالأعمال الخاصة بالإنتاج، وفي عام 1915 تم الربط بين الإنتاج والمخزون بصفته من الوسائل التي تساهم في المحافظة على المنتجات بعد تطبيق الإنتاج بشكل صحيح، وبين عامي 1931-1935، تم العمل على تفعيل دور الرقابة على جودة الإنتاج¹، مما ساهم في تعزيز مفهوم الإنتاج بشكل كبير. ويختلف معنى الإنتاج في الفكر الاقتصادي القديم عن معناه في الفكر الاقتصادي الحديث، وسنحاول توضيح ذلك في الآتي:

أ- معنى الإنتاج في الفكر الاقتصادي القديم:

تمثل الإنتاج عند الإغريق في إشباع الحاجات البشرية عن طريق الزراعة وتربية المواشي والصيد، وركزوا على دور الطاقة البشرية، واهتموا بذلك بتقسيم العمال. أما الرومان، فاعتبروا الزراعة هي العمل الوحيد المنتج وما عاداها من الحرف فهي ليست نبيلة بعدها بزغ عهد جديد بظهور الفكر الإسلامي فشجع رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم المسلمين على ممارسة التجارة، الزراعة والصناعات اليدوية، وحث على العمل خشية مذلة المسلم في الدنيا والآخرة، كان في هذا العهد ظهور عنصر جديد من عناصر الإنتاج

¹ أمينة سرير: استخدام البرمجة بالاهداف في لسيير الانتاج لمؤسسة وطنية تحت ظروف عدم الدقة، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسة، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2018/201، ص13.

تمثل في رأس المال الذي يتوقف على شرعيته وكيفية تكوينه، وأيده بعد ذلك الخلفاء الراشدون وعلماء الدين، أما عبد الرحمن ابن خلدون فقد قسم الإنتاج إلى إنتاج بدوي وحضري، كذلك ما ميز ابن خلدون إكتشاف عوامل أخرى تؤثر في الإنتاج تمثلت في المعرفة الفنية والتقدم الفني إضافة إلى استقرار الأمور في الدولة وانتشار العدل والأمن، إلا أن ابن خلدون ركز على العمل ورأس المال وموارد الطبيعة، أما الفكر التجاري فقد أتى بمفاهيم مخالفة للإنتاج واعتبروا التجارة السبيل الوحيد لثراء البلد لجلبه المعدن النفيس¹.

واهتم فيما بعد الطبيعيون بمشكلة الإنتاج فصاغوا أول نظرية متكاملة، تؤسس على أن الأرض أو النشاط الزراعي بصفة عامة هو النشاط المنتج الوحيد، فهو وحده الذي يحقق الفائض والأرض في رأيهم تعطي الطيبات من بذور قليلة، ولهذا فهي منتجة، بينما نظروا إلى التجارة والخدمات الأخرى على أنها أعمال غير منتجة².

ب- معنى الإنتاج في الفكر الاقتصادي الحديث:

تعرض ادم سميث ورواد آخرون للمدرسة الكلاسيكية لنظرية الإنتاج من وجهة نظر مخالفة، فالعمل الإنساني عندهم هو العنصر الإنتاجي الأصيل، ولما كانت مجالات العمل تمتد إلى أنشطة كثيرة مثل: الصناعة، التجارة والنقل، فقد اعتبرت جميعها أنشطة منتجة كما أسس النظام الإنتاجي على التخصص وتقسيم العمل، وادخل ادم سميث في معنى الإنتاج كل نشاط إنساني يؤدي إلى خلق أموال مادية سواء كانت هذه الأموال المادية منتجات زراعية أو صناعية، و فرق "جون إستوارت ميل" متأثراً في ذلك بالتقدم الصناعي، بين قوانين الإنتاج الصناعي وقوانين الإنتاج الزراعي، فالأول يخضع لقانون الغلة المتزايدة أما الثاني فيخضع لقانون الغلة المتناقصة.

أما ماركس فقد اهتم بالإنتاج لأنه يعكس طبيعة النظام الإقتصادي، كما اهتم بالعمل الإنساني و قسمه إلى عمل مباشر وإلى عمل غير مباشر، وبالنسبة لرأس المال فقد قسمه إلى ثابت ومتغير.

¹ أم الخير فرد: أهمية العامل التقني في عملية الإنتاج -حالة الجزائر-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: الاقتصاد الكمي، قسن العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص32.

² محمد الزيود وآخرون: أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلّي، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 136.

جاء بعد ذلك الحديون مناقضين للفكر الماركسي، واعتبروا الإنتاج من قبيل خلق المنفعة، ويترتب عن ذلك توسيع نطاق النشاط الإنتاجي ليشمل الخدمات إلى جانب السلع المادية وانحصرت المشكلة لديهم في كيفية التوفيق بين مختلف عناصر الإنتاج لتحقيق الناتج الأمثل هذه العلاقة أطلق عليها تعبير دالة الإنتاج.

و بعدها ظهرت الكينزية، واستندت نظرية الإنتاج هنا على إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج تبعا لأسعار هذه العوامل، وأخيرا ظهرت مدارس حديثة بأفكار جديدة أدت إلى ظهور دوال الإنتاج بمصطلحات جديدة تهم الإنتاج.

والفكر الاقتصادي الحديث ذهب إلى اعتبار الإنتاج ليس خلق المادة كما اعتقد الأولون، وإنما خلق المنفعة أو إضافة منفعة جديدة، بمعنى آخر إيجاد استعمالات جديدة لم تكن موجودة من قبل¹.

وعلى هذا يمكن تعريف الإنتاج على انه خلق المنافع التي يتشبع الاحتياجات البشرية المختلفة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

وهو أيضا " عملية إيجاد السلع والخدمات الموجهة لإشباع البشري المباشر وغير المباشر"².
و الإنتاج هو عملية تحويل المدخلات (المواد الأولية و العمل) من خلال العمليات التحويلية إلى مخرجات (منتجات سلعية و خدمات)، يكون المستهلك على استعداد لدفع الثمن لها.

ثانيا- أهمية الإنتاج:

للإنتاج أهمية كبرى يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الإنتاج وسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية.
- الإنتاج مصدر للدخل وزيادة معدلات الرفاهية عند الأفراد.
- ساهمت العملية الإنتاجية إلى ظهور التطور الصناعي العالمي الذي أدى إلى نمو العديد من الصناعات.

¹ المرجع السابق، ص 136.

² ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف: مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 ص 18

- يوفر الإنتاج الدعم المناسب للتنمية الاقتصادية عن طرق تزويد الناتج المحلي الإجمالي بمجموعة من الموارد التي تساعد على تنميته.
 - المساعدة في دعم العديد من القطاعات المهنية والزراعية التي كانت تعتمد في السابق على مهارات الأيدي العاملة فقط، والتي أصبحت مع مرور الوقت تستخدم الأجهزة والآلات في تعزيز سير العمل الخاص بها.
 - العمل على تطوير التجارة.
- ويساهم الإنتاج في خلق وتحقيق عدد من المنافع الاقتصادية والمتمثلة فيمايلي:
- **المنفعة الشكلية (التحويلية):** ذلك بتغيير جوهر وشكل المادة وتحويلها إلى شكل آخر ومادة نفعية يمكن أن يستفيد منها المستهلك.
 - **المنفعة المكانية :** وهي نقل المنتجات من مكان إنتاجها إلى مكان استهلاكها، ومن مكان تكثر فيه إلى مكان تقل فيه وسط الطلب المتزايد من قبل المستهلكين.
 - **المنفعة الزمانية :** وذلك عن طريق الادخار والتخزين واختيار الوقت المناسب الذي تزداد فيه الحاجة إليها.
 - **المنفعة الحيازية (الملكية) :** وذلك عن طريق نقل ملكية السلعة أو الخدمة من شخص إلى شخص آخر.

ثالثاً - عوامل الإنتاج (Farceurs de production):

- تقوم العملية الإنتاجية على أساس مزج وتنظيم عوامل الإنتاج المختلفة بهدف الحصول على المنتج النهائي من السلع والخدمات، وتتمثل هذه العوامل في :
- أ- **العمل:** يتمثل العمل في النشاط الاقتصادي " كل مجهود إنساني ذهني أو جسماني لأجل الإنتاج، ويستبعد كل جهد غير اقتصادي غير موجه للإنتاج"¹. مثل ممارسة الألعاب الرياضية والعاب التسلية وغيرها.
- و عنصر العمل في دولة ما يتوقف على عنصرين هما:
- عدد السكان : إذ كلما ارتفع عدد السكان ارتفع حجم العمالة.
 - مستوى التدريب الفني و المهني: لأن ارتفاع عدد السكان وحده لا يكفي لارتفاع العمالة، بل يجب أن يكون هؤلاء العمال على درجة عالية من الكفاءة المهنية والفنية.

¹ المرجع السابق، ص 18

كما أن دراسة عنصر العمل تتضمن ناحيتين:

➤ الناحية النوعية (الكيف) : وتعني كفاءة العمل الذي يؤديه الفرد.

➤ الناحية الكمية (الكم) : وتعني عدد العمال.

ب- **الأرض**: الأرض بمعناها الواسع ترمز إلى جميع الموارد الطبيعية، كما وجدت عليه في الطبيعة، وهذه الموارد ليس فقط سطح الأرض، بل تشمل الأنهار والبحيرات والوارد المعدنية والنباتات الطبيعية كالغابات.

من خصائص الأرض ما يلي¹:

1- **الثبات النسبي لكمية الموارد الطبيعية**: بمعنى لا يمكن تغيير كميتها أو على الأقل لا

يمكن تغيير كميتها في نفس الفترة كما هو الحال بالنسبة لعنصر العمل و رأس المال.

2- **عدم وجود نفقة لإنتاج الأرض بحالتها الطبيعية** : وهذا لكونها هبة من الله، ولأن

الحصول عليها يتم دون بذل أي جهد أو إستخدام لرأس المال بالرغم من أن هذين

العاملين لا يمكن الاستغناء عنهما بالنسبة لعنصر الأرض و بالتالي العملية الإنتاجية.

3- **عدم تجانس الأرض كمورد طبيعي**: وتظهر هذه الخاصية عند أخذ الأرض الزراعية

كعنصر من عناصر الإنتاج الزراعي، حيث يظهر التفاوت بين قطعة وأخرى من حيث

درجة الخصوبة والموقع ويترتب عن هذا إمكانية ترتيب الأرض ترتيباً تنازلياً بحسب ما

تحققه من فائض بعد خصم نفقات العمل ورأس المال المستخدمين في العملية

الإنتاجية.

ت- **رأس المال**: ويمثل " الثروة التي توظف في عملية الإنتاج بما في ذلك الموارد

الاقتصادية والمعدات والسلع التي تستخدم في الإنتاج"²، وهناك من عرفه على انه

"جميع العناصر التي يتم إنتاجها بواسطة الإنسان من أجل استعمالها في عمليات

لاحقة"³.

ويمكن تقسيم رأس المال إلى عدة أنواع منها⁴:

¹ أم الخير فرد ، مرجع سبق ذكره، ص23.

² سمير خليل: إدارة الإنتاج والعمليات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 24.

³ محمود الوادي وآخرون: الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 49.

⁴ المرجع أعلاه، ص ص 50-51.

- **رأس المال الثابت ورأس المال المتغير:** رأس المال الثابت هو الذي لا تنتهي منفعته بمجرد استخدامه مرة واحدة ويمكن استخدامه حتى يصل إلى مرحلة الاهتلاك (المباني، الآلات، الأدوات، المناجم...الخ)، أما رأس المال المتغير فهو الذي يستخدم مرة واحدة فقط في العملية الإنتاجية مثل المواد الخام والوقود.
- **رأس المال النقدي ورأس المال العيني:** يشمل رأس المال العيني الآلات والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبسبب حاجة المؤسسات إلى تقييم رأس المال بصورة نقدية، نشأ رأس المال النقدي الذي يمثل النقود السائلة (كالأسهم والسندات).
- **رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي:** رأس المال الوطني تمتلكه الدولة ومواطنيها، بينما رأس المال الأجنبي هو الأتي من مصادر خارجية يعمل في اقتصاديات الدول المختلفة.

ث- التنظيم: يقصد بالتنظيم خدمات المنظمين أو أصحاب المشروعات الذين يقومون بإدارة وتنظيم المشروع ويقومون بعملية التأليف بين عناصر الإنتاج الأخرى الرئيسية وهي الأرض والعمل ورأس المال، لإنتاج السلع والخدمات ويتحملون مخاطر الإنتاج ومسئولية اتخاذ القرارات في المشروع، وقد يحققون ربحاً أو خسارة، ونظراً لاختلاف طبيعة عمل المنظمين عن طبيعة عمل الأيدي العاملة الأجير، فقد تم فصل عنصر التنظيم عن عنصر العمل واعتبر عنصراً مستقلاً من عناصر الإنتاج.

والتنظيم هو تحديد وتوزيع المسؤوليات والمهام على أفراد المنظمة بهدف ربح الوقت والجهد وتحقيق المردودية والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يضيف التقدم التقني كأحد عوامل رأس المال، لما له من دور كبير في رفع الإنتاج الكلي مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة.

رابعاً- دالة الإنتاج (Fonction de production):

تعرف دالة الإنتاج على أنها علاقة فنية بين المدخلات المادية المستخدمة من عوامل الإنتاج كمتغيرات مستقلة، وبين الإنتاج من سلعة معينة كمتغير تابع، ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج رياضياً بالصيغة الآتية¹:

$$Y = f(X_1, X_2, \dots)$$

حيث:

Y: الكمية المنتجة من سلعة معينة.

X₁: عامل إنتاجي

X₂: عامل إنتاجي

وتشير الصيغة الرياضية أعلاه إلى أن إنتاج السلعة (Y) دالة للمقادير المستخدمة من عناصر الإنتاج (X₁, X₂, ...)، وتعتبر هذه العناصر متغيرات مستقلة، فيما تعتبر الكمية المنتجة من السلعة (Y) المتغير التابع.

وتعرف دالة الإنتاج أيضاً على أنها عبارة عن العلاقة الموجودة بين كمية عوامل الإنتاج المستخدمة في فترة زمنية معينة وحجم الإنتاج المتحصل عليه في تلك الفترة، وبناءاً على هذا التعريف يمكن كتابة دالة الإنتاج على هذا الشكل:

$$Q = f(K, L, I, T, \dots)$$

حيث:

Q: كمية الإنتاج

K: عنصر رأس المال

L: عنصر العمل

I: عنصر الأرض

T: عنصر التكنولوجيا مثلاً.

وتختلف العلاقة بين عوامل الإنتاج، فقد يكون بعضها ثابتاً وبعضها متغيراً، وقد تكون جميعها متغيرة. والعوامل الثابتة هي التي لا يمكن تغيير كميتها بسهولة في نطاق معين من

¹ كامل علاوي كاظم الفنلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي: مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ص 118.

الزمن، ومن أمثلة ذلك: المباني، الآلات، الموظفون الإداريون، وكل هذه العوامل لا يمكن زيادتها أو تخفيضها بسرعة.

أما العوامل المتغيرة فهي تلك العوامل التي تتغير كميتها مع تغير الناتج، ومن أمثلتها: خدمات العمل والمواد الأولية، والمواد نصف المصنعة.

ويمكن زيادة حجم الإنتاج في المشروع أو المنظمة بطريقتين:

- **الطريقة الأولى:** أن يتم زيادة حجم الإنتاج من السلعة التي ينتجها المشروع عن طريق زيادة كمية المستخدم من أحد عناصر الإنتاج (أو بعضها) مع ثبات عناصر الإنتاج الأخرى، ويحدث ذلك في **المدى القصير**، وهو المدى أو الفترة الزمنية التي لا يتمكن فيها المشروع من تغيير جميع عناصر الإنتاج المستخدمة، وإنما يتمكن من تغيير بعضها فقط، بحيث إذا أراد زيادة حجم ما ينتج من السلعة فإنه يلجأ إلى زيادة كمية المستخدم من بعض عناصر الإنتاج مثل عنصر العمل أو كمية المستخدم من المواد الأولية، بينما يبقى حجم المشروع ثابتاً وتبقى عناصر الإنتاج الأخرى مثل رأس المال الثابت من آلات و معدات ومباني ثابتة.

- **الطريقة الثانية:** أن يتم زيادة الإنتاج عن طريق زيادة حجم المشروع بالكامل بحيث يتم زيادة جميع عناصر الإنتاج المستخدمة بنفس النسبة، و يحدث ذلك في **المدى الطويل** وهو المدى أو الفترة الزمنية التي تكفي لتغيير جميع عناصر الإنتاج المستخدمة في المشروع، وبالتالي تغيير الطاقة الإنتاجية وحجم المشروع بالكامل.

خامساً- مؤشرات ومراحل الإنتاج:

دائماً في الفترة القصيرة ونتيجة التوظيف المتواصل للعنصر الإنتاجي الواحد وليكن العمل L مثلاً ينتج عنه هذه المؤشرات.

أ- **الناتج الكلي (Total Product):** يشير إلى مجموع الكمية المنتجة من سلعة معينة خلال العملية الإنتاجية.

وفي حالة الاعتماد على العمل، يشير الناتج الكلي (TP) إلى مجموع السلع والخدمات التي أنتجت عن طريق استخدام العمل في فترة زمنية معينة ومنه يمكن كتابة المعادلة التالية:

$$Q = TP$$

ب-الناتج المتوسط (Average Product): هو عبارة عن الناتج الكلي مقسوما على كمية المستخدم من عنصر الإنتاج المتغير¹.
وإذا تعلق الأمر بالعمل يصبح الناتج المتوسط عبارة عن متوسط إنتاج العامل الواحد، وهو يعبر عن حاصل قسمة الإنتاج الكلي على عدد العمال، ويعبر عنه رياضيا ب :

$$AP = \frac{TP}{L} = \frac{Q}{L}$$

ت-الناتج الحدي (Marginal Product): يمثل مقدار التغير في الناتج الكلي الناجم عن استخدام وحدة واحدة إضافة إلى عنصر الإنتاج المتغير².
وفي حالة عنصر العمل يصبح الناتج الحدي عبارة عن مقدار التغير في الناتج الكلي الناشئ عن التغير في الكمية المستخدمة في عنصر العمل بوحدة واحدة في فترة زمنية معينة، ويكتب رياضيا كما يلي:

$$MP = \frac{\Delta TP}{\Delta L} = \frac{\Delta Q}{\Delta L}$$

ويوضح الجدول التالي حجم الناتج الكلي والذي يتم الحصول عليه عن طريق استخدام كميات متزايدة من عنصر العمل (L)، مع بقاء حجم رأس المال (K) ثابتا:

الجدول رقم (01): الناتج الكلي، والمتوسط و الحدي

| الناتج المتوسط AP = TP / L | الناتج الحدي MP = Δ TP / Δ L | الناتج الكلي TP = Q | عناصر الإنتاج | |
|-------------------------------|---------------------------------|------------------------|---------------|---|
| | | | L | K |
| 0 | -- | 0 | 0 | 6 |
| 50 | 50 | 50 | 1 | 6 |
| 60 | 70 | 120 | 2 | 6 |
| 60 | 60 | 180 | 3 | 6 |
| 55 | 40 | 220 | 4 | 6 |
| 50 | 30 | 250 | 5 | 6 |
| 45 | 20 | 270 | 6 | 6 |

¹ محمد الزيود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص142.

² نفس المكان.

| | | | | |
|----|-----|-----|----|---|
| 40 | 10 | 280 | 7 | 6 |
| 35 | 0 | 280 | 8 | 6 |
| 30 | -10 | 270 | 9 | 6 |
| 25 | -20 | 250 | 10 | 6 |

المصدر: من إعداد الباحثة.

يتكون الجدول الموضح أعلاه من أربعة أعمدة رئيسية، ويقسم العمود الأول إلى عمودين يمثلان عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية إنتاج السلعة مع ملاحظة أن كمية رأس المال المستخدمة ثابتة في جميع مستويات الإنتاج المختلفة ($K=6$)، بينما تتزايد كمية عنصر العمل المستخدمة في الإنتاج تدريجياً.

أما العمود الخاص بحجم الناتج الكلي، فنلاحظ أنه في تزايد مستمر إلى أن يصل إلى 280 وحدة من وحدات الإنتاج، أين يبدأ في التناقص.

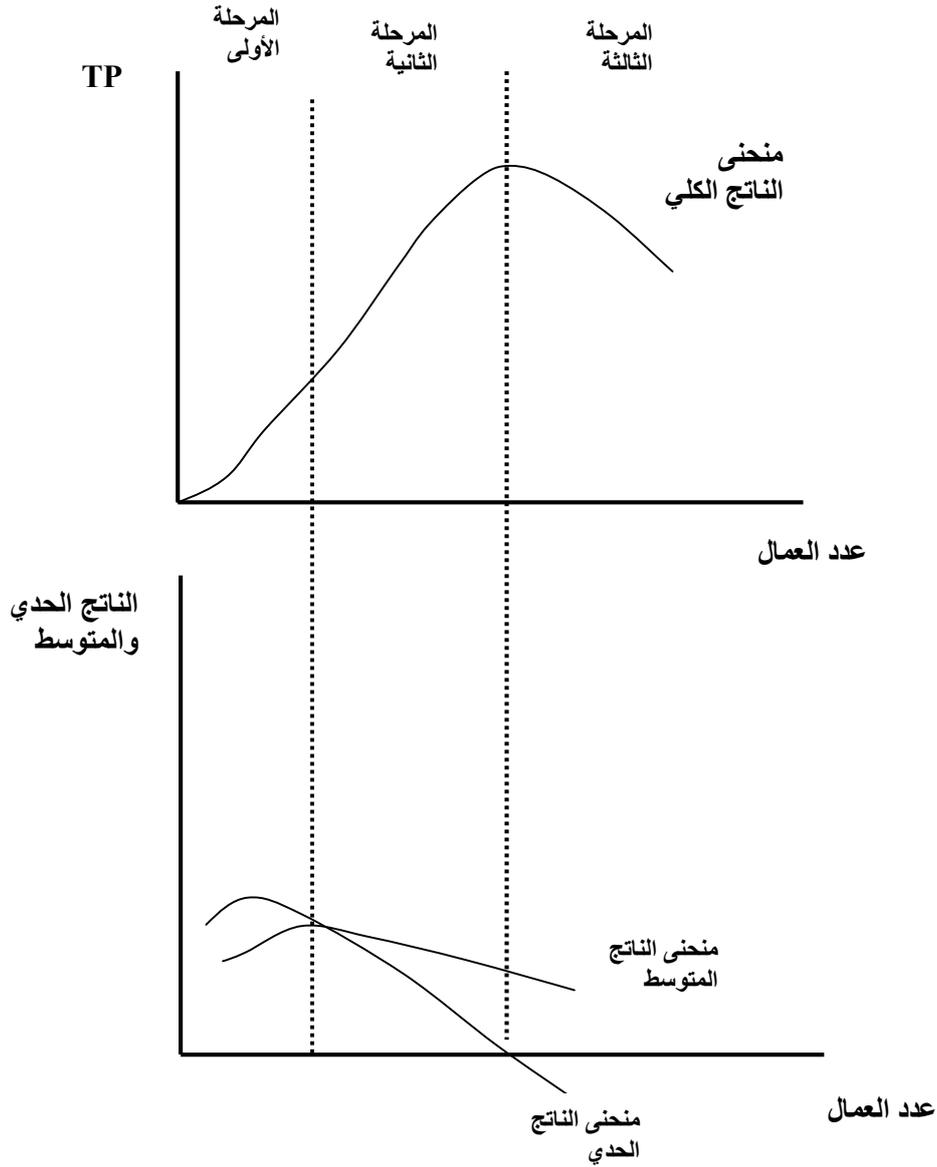
أما بالنسبة للعمود الخاص بالناتج الحدي للعنصر العمل، فيلاحظ أن استخدام العامل الأول أدى إلى زيادة الناتج الكلي بمقدار (50) وحدة، بينما أدى استخدام العامل الثاني إلى ارتفاع الناتج الحدي بمقدار (70) وحدة*. لكن بمجرد استخدام العامل الثالث بدأ الإنتاج الحدي يتناقص رغم تزايد الإنتاج الكلي، وكلما أضفنا عدد أكبر من العمال كلما تناقص الناتج الحدي إلى أن يصل إلى القيمة السالبة، ويساعدنا الناتج الحدي لعنصر العمل في التعرف على مقدار الإضافة التي يساهم بها العامل الإضافي إلى الناتج الكلي.

ويوضح العمود الأخير قيم الناتج المتوسط التي تتزايد بتزايد عدد العمال إلى أن يصلوا إلى العدد (06)، بعدها يبدأ في التناقص كلما استخدمنا أكثر لعدد العمال.

ويوضح الشكل الأتي منحنيات الناتج الكلي (TP)، الناتج الحدي لعنصر العمل (MP_L)، والناتج المتوسط لعنصر العمل (AP_L).

* $70=1/50-120$

الشكل رقم (03): منحنى الناتج الكلي، المتوسط والحدّي



المصدر: من إعداد الباحثة

نلاحظ أن منحنى الناتج الكلي يبدأ بالزيادة إلى أن يصل إلى أقصى مستوى له، وعندما يصل الناتج الكلي إلى أقصى مستوى، يكون الناتج الحدي مساوياً للصفر. ويبدأ الناتج الكلي بالانخفاض عندما يكون الناتج الحدي سالباً.

ومن الشكل السابق، نلاحظ وجود علاقة بين كل من الناتج الحدي لعنصر العمل والناتج المتوسط لعنصر العمل، فعندما يكون الناتج الحدي أكبر من الناتج المتوسط، فإن الناتج المتوسط يتزايد، أي أن هناك ارتفاعاً في معدل إنتاجية العامل الواحد. أما عندما يكون الناتج الحدي أقل من الناتج المتوسط، فإن الناتج المتوسط يتناقص، أي أن هناك انخفاضاً

في معدل إنتاجية العامل الواحد. وأخيراً، فعندما يكون الناتج الحدي لعنصر العمل مساوياً للناتج المتوسط، فإن الناتج المتوسط يكون عند أعلى مستوى له.

ووفقاً لهذه النتائج يمكن تقسيم مراحل الإنتاج إلى ثلاثة مراحل وهي:

➤ **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة تزايد الغلة، أين يزداد الناتج الكلي بمعدلات متزايدة

وفيها يتزايد كل من الناتج الحدي والناتج المتوسط، ويكون الحدي أكبر من المتوسط.

➤ **المرحلة الثانية:** وهي المرحلة التي يجب أن يتم فيها الإنتاج، حيث يصل الناتج

المتوسط إلى أقصاه، والناتج الحدي يكون مساوياً للصفر.

➤ **المرحلة الثالثة:** وتسمى أيضاً بمرحلة تناقص الغلة، حيث يكون الناتج الكلي

متناقصاً، ويكون الناتج الحدي سالباً، والوحدات الإضافية من العنصر المتغير خلال

هذه المرحلة من الإنتاج تسبب انخفاضاً في الناتج الكلي، لذا فإن التوسع في الإنتاج

ينبغي أن يتم من خلال استخدام وحدات إضافية من المدخل الثابت وليس المتغير.

سادساً- قوانين الإنتاج:

من أهم قوانين الإنتاج نجد:

أ- **قانون تناقص الغلة:** ويسمى أيضاً بقانون المردود المتناقص، ومضمون هذا القانون

هو أنه إذا كان هناك عنصران أو أكثر من عناصر الإنتاج وكانت كمية أحدهما

ثابتة وكمية الآخر متغيرة فإن زيادة العنصر المتغير يترتب عليها بعد حد معين

تناقص الناتج الحدي والناتج المتوسط كما هو موضح في الجدول والشكل والمراحل

السابقة.

ب- **قانون تزايد الغلة:** أو قانون المردود المتزايد، ويشير هذا القانون إلى أن التغير في

جميع عوامل الإنتاج تؤدي إلى الزيادة في مردود الإنتاج مثلاً زيادة رقعة الأرض أو

حجم المنظمة.

سابعاً- تكاليف الإنتاج:

تكاليف الإنتاج هي مجموع قيمة عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج أو هي

مجموع ما يتكلفه المشروع لإنتاج كمية معينة من السلعة خلال مدة معينة.

وتتنوع تكاليف الإنتاج بتنوع المعايير منها:

أ- التكاليف الصريحة والتكاليف الضمنية:

1- التكاليف الصريحة (الظاهرة أو المحاسبية):

وهي التكاليف التي تتحملها المنظمة مقابل الحصول على خدمات عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية والتي لا يستطيع الحصول عليها دون دفع مقابل لها¹، وتشمل تكاليف الأجور ومرتببات العمال، الضرائب، أثمان المواد الخام، ومصاريف الصيانة والدعاية والإعلان وأثمان الماء والكهرباء والنقل والهاتف... الخ

2- التكاليف الضمنية:

هي تلك التكاليف التي لا تتحملها المنظمة بشكل صريح وواضح ومباشر، فمثلا بناء مصنع على قطعة ارض مملوكة لصاحبه فإنه ضحى باستخدامها في أمور أخرى كتأجيرها أو بيعها أو زراعتها أو إذا عمل احد أفراد عائلته في المصنع، أو إذا قام هو بإدارة مصنعه كل هذا يعتبر تكلفة تتمثل في الأجور والفوائد التي كان بإمكانه الحصول عليها لو استخدمها خارج نطاق عمل مصنعه.

أ- التكاليف المباشرة وغير المباشرة:

التكاليف المباشرة هي التكاليف التي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية مثل الأجور وتكاليف المواد الأولية، أما التكاليف غير المباشرة فهي التكاليف التي لا تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية مثل الضرائب، الرسوم، الإيجار، تكاليف نقل العمال.

ب- تكاليف الإنتاج على أساس الزمن:

تقسم تكاليف الإنتاج على هذا الأساس إلى التكاليف في الأجل القصير والأجل الطويل.

1 - تكاليف الإنتاج في المدى القصير: وهي ثلاثة أنواع: التكلفة الكلية، التكلفة الحدية والتكلفة المتوسطة.

1-1- التكلفة الكلية (TC) Total Costs (TC): وهي مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف

المتغيرة، أي أن : $TC = FC + VC$

➤ **التكاليف الثابتة (FC) Fixed Costs:** وتشمل جميع التكاليف التي لا تتغير بتغير

الكمية المنتجة من السلعة، حيث تبقى ثابتة عند مستوى معين سواء عمل المشروع ام

¹ نفس المرجع السابق، ص 162.

لم يعمل، ومن هذه التكاليف: الإيجارات، الضرائب على العقارات، رواتب الموظفين الدائمين¹.

➤ **التكاليف المتغيرة (VC) Variable Costs**: وهي التكاليف التي تتغير بتغير حجم الإنتاج، فتزيد مع زيادة الكمية المنتجة من السلعة من دون أن يتغير حجم المشروع² فإذا كانت الكمية المنتجة تساوي صفراً، فإن التكلفة الكلية المتغيرة تساوي صفر أيضاً.

وبما أن التكاليف الثابتة هي مقدار ثابت، فإن التكاليف الكلية تتغير مع تغير التكاليف المتغيرة.

1-2- التكاليف الحدية (MC) Marginal Costs: وهي مقدار التغير في التكلفة الكلية الناتجة عن تغير الكمية المنتجة بوحدة واحدة، ويمكن كتابة معادلتها على الشكل الآتي:

$$MC = \frac{\Delta TC}{\Delta Q} = \frac{\text{التغير في التكلفة الكلية}}{\text{التغير في الناتج (الإنتاج)}} = \text{التكلفة الحدية}$$

1-3- التكاليف المتوسطة (AC) Average Costs: وهي تكلفة الوحدة الواحدة من السلعة المنتجة، وهي أيضاً مقدار ما تتحمله كل وحدة منتجة من أنواع التكاليف الثلاثة ولهذا نميز بين:

$$AFC = \frac{FC}{Q} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{كمية الإنتاج}} = \text{متوسط التكلفة الثابتة}$$

$$AVC = \frac{VC}{Q} = \frac{\text{التكاليف المتغيرة}}{\text{كمية الإنتاج}} = \text{متوسط التكلفة المتغيرة}$$

$$ATC = \frac{TC}{Q} = \frac{\text{التكاليف الكلية}}{\text{كمية الإنتاج}} = \text{متوسط التكلفة الكلية}$$

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

² نفس المرجع السابق، ص 135.

2- تكاليف الإنتاج في المدى الطويل (Costs in the Long-Run):

يعرف المدى الطويل بأنه " المدة الزمنية التي يمكن من خلالها أن تغير الوحدة الإنتاجية من حجمها وتغير مستوى إنتاجها، بمعنى أنها المدة الزمنية التي تسمح بتغير مدخلات الإنتاج وكذلك موجوداتها الثابتة بحيث تصبح عناصر الإنتاج متغيرة"¹. وفي المدى الطويل، تكون جميع عناصر الإنتاج متغيرة (قابلة للتغيير)، حيث لا يوجد هناك أي عنصر إنتاجي ثابت 100%. ومن ثم، فإن الطاقة الإنتاجية للمنظمة تكون متغيرة بحيث تستطيع المنظمة التوسع في حجمها (كزيادة حجم المصنع، زيادة العمالة المستخدمة شراء آلات جديدة وهكذا)، وتختار الحجم الأمثل للإنتاج والذي يضمن تخفيض التكاليف التي تتحملها المنظمة.

ويمكن خصر تكاليف الإنتاج في المدى الطويل فيمايلي:

1-2- التكلفة الكلية الخاصة بالمدى الطويل (Long-Run Total Cost):

بما أن المنظمة تنتج في المدى الطويل، فلا يوجد عنصر إنتاجي ثابت في هذه الحالة ومن ثم لا توجد هناك تكلفة ثابتة، ويمكن تعريف التكلفة الكلية الخاصة بالمدى الطويل (LRTC)، بأنها إجمالي التكلفة الكلية لإنتاج كمية معينة من السلعة أو الخدمة، وذلك عندما تكون المنظمة قادرة على تغيير جميع عناصر الإنتاج.

2-2- التكلفة المتوسطة الخاصة بالمدى الطويل (Long-Run Average Cost):

ويمكن تعريف التكلفة المتوسطة الخاصة بالمدى الطويل (LRAC)، بأنها إجمالي التكلفة الكلية في المدى الطويل مقسومة على عدد الوحدات المنتجة، أو:

$$LRAC = \frac{LRTC}{Q}$$

3-2- التكلفة الحدية الخاصة بالمدى الطويل (Long-Run Marginal Cost):

وهي عبارة عن حجم التغير في التكلفة الكلية الخاصة بالمدى الطويل الناجم عن تغير حجم الإنتاج بوحدة واحدة، أو:

$$LRMC = \frac{\Delta LRTC}{\Delta Q}$$

¹ نفس المرجع السابق، ص 139.

ثامنا- إيرادات الإنتاج:

تسعي المؤسسات الاقتصادية إلى الحصول على أكبر ربح ممكن من خلال عملية الإنتاج، والربح هو الفرق بين الإيراد الكلي (أو قيمة المبيعات) والتكاليف الكلية للإنتاج، أي أن:

الربح = الإيراد الكلي - التكاليف الكلية.

ونميز بين عدة مفاهيم للإيراد وهي¹:

أ- **الإيراد الكلي (TR) Total Revenue** : هو مجموع ما يحصل عليه البائع ثمنا

للكمية التي يبيعها وبالتالي هو حاصل ضرب الكمية المباعة X السعر، أو:

$$TR = Q \times P$$

حيث أن:

TR: يمثل الإيراد الكلي

Q : تمثل الكمية المباعة.

P : سعر الوحدة الواحدة.

ب- **الإيراد المتوسط (AR) Average Revenue**:

هو نصيب الوحدة المباعة من الإيراد الكلي، وبالتالي هو خارج قسمة الإيراد الكلي على الوحدات المباعة، أو:

$$AR = \frac{TR}{Q}$$

ت- **الإيراد الحدي (MR) Marginal Revenue**: هو مقدار التغير في الإيراد الكلي

الناجم من تغير الكمية المباعة بوحدة واحدة، أو هو الإيراد الناجم عن بيع وحدة إضافية من الإنتاج.

$$MR = \frac{\Delta TR}{\Delta Q}$$

تاسعا- تصنيف المنتجات:

يهدف النشاط الإنتاجي إلى إنتاج منتجات على شكل سلع وخدمات مختلفة، ويعرف المنتج عند Vandercammen Marc على أنه " كل ما يمكن عرضه في السوق لتلبية حاجة معينة، ويمكن أن يكون سلع مادية، خدمة، أشخاص، أماكن أو أفكار"¹.

¹ محمد الزبيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 182-183.

وهو أيضا مجموعة من الخصائص المادية والمعنوية، يتم تركيبها وتصميمها لأجل تحقيق الإشباع المطلوب لحاجات ورغبات المستهلكين.
وللمنتج قيمتان:

❖ **قيمة استعمالية:** تدل على الأهمية أو المنفعة التي يعلقها المستهلك على المنتج.

❖ **قيمة تبادلية:** وتعني الثمن أو السعر الذي يتم به تداول المنتج أو تبادله.

ولكي يكون للمنتج قيمة تبادلية لا بد أن يكون نافعا، لكن يمكن أن يكون المنتج نافعا دون أن تكون له قيمة تبادلية مثل الهواء.

و قد يأخذ المنتج عدة أشكال منها السلعة، الخدمة، الأفكار، الأشخاص، المكان وغيره . وسوف نتعرف على السلع والخدمات.

أ- **السلعة:** وهي الوسيلة المادية التي يتم من خلالها إشباع حاجات الإنسان، ويمكن تصنيفها إلى:

1- السلع الحرة والسلع الاقتصادية:

فالسلع الحرة هي تلك التي يحصل عليها الإنسان في أي أرض وتحت أي سماء بلا مقابل كالهواء وأشعة الشمس وما شابه ذلك، وهذه السلع تتسم بالوفرة، ولا يبذل الإنسان في سبيل الحصول عليها أي جهد أو عناء أو يخصص لإنتاجها أي قدر من الموارد.
أما السلع الاقتصادية فهي التي لا بد للإنسان أن يستغل قدراته الذهنية والعلمية والجسمية والفنية حتى يتمكن من الحصول عليها، وتتسم هذه السلع بالندرة. ولا توجد إلا بكميات محدودة.

2- السلع المعمرة وغير المعمرة: السلع المعمرة هي السلع التي لا تفنى بمجرد استخدامها

عدة مرات مثل الثلاجة، الغسالة، أما السلع غير المعمرة فهي السلع التي تفنى نتيجة استخدامها مرة أو عدة مرات مثل الخضار، الفواكه، الملابس... الخ.

3- السلع الضرورية، الكمالية والبديلة: السلع الضرورية هي سلع لا يمكن الاستغناء عنها

عكس السلع الكمالية التي يمكن الاستغناء عنها، وتشارك السلع البديلة في نفس المنفعة

¹Vandercammen Marc et autres: Marketing (l'essentiel pour comprendre, décider, agir), DEBOECK, paris France, 2^{eme} édition, 2006, P299.

مع سلع أخرى أو منفعة تقريبية، مثل القهوة والشاي، وهي تشكل خطر تنافسي على السلع القريبة منها.

4-السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية:

4-1 - السلع الاستهلاكية:

هي السلع التي يتم إنتاجها ثم استخدامها للاستهلاك المباشر وهي أربعة أنواع:

- **السلع المسيرة:** ويقصد بها تلك التي يتم شرائها بصورة متكررة وفورية وبأقل وقت ممكن مثل الحليب والخبز، ويقوم المستهلك بشراء هذا النوع من السلع بسهولة وطبيعة قراره الشرائي تكون روتينية، كما أنه يقوم باقتنائها من أقرب متجر وذلك بمجرد الشعور بالحاجة، لذلك سميت بـ سلع سهلة المنال.

- **سلع التسوق:** هي السلع التي يتطلب شرائها قيام المستهلك بدراسة وبحث ومقارنة السلع المعروضة كالملابس، الأثاث، التلفاز وغيرها، من حيث مناسبتها وجودتها وتصميماتها، شكلها وسعرها وتمتاز سلع التسوق بأنها أكثر تكلفة من السلع المسيرة لهذا فان قرار الشراء لا يتكرر في فترات متقاربة، ولا يتم إلا بعد تفكير وروية وبحث عن السلعة من بين التشكيلات المعروضة والمتنوعة، لهذا تسمى هذه السلع بالسلع الانتقائية.

- **السلع الخاصة:** هي السلع التي تتميز بموصفات وخصائص فريدة، ويبدل المستهلك جهودا كبيرة قبل أن يستقر رأيه على شرائها، كالأدوات الرياضية، السيارات المجوهرات...الخ.

- **السلع غير المطلوبة:** تعد السلع غير المطلوبة سلعا لا يفكر المستهلك بشرائها حاليا أو قد لا يعرفها، مثل التأمين على الحياة، الموسوعات العلمية، أجهزة إنذار الدخان.

4-2-السلع الصناعية:

هي السلع التي يتم شراؤها لأغراض إنتاجية، ومن يقومون بعملية الشراء مشتركون صناعيون أو هيئات ومؤسسات إنتاجية، ومن أهم أنواعها نجد:

- **السلع الرأسمالية:** هي السلع التي يتم إنتاجها ثم استخدامها في عمليات إنتاجية لاحقة، وتشمل الآلات والمعدات التي يتم استخدامها في المصانع لإنتاج السلع

المختلفة. وتستخدم هذه السلع إما لإنتاج سلع أخرى أو تقديم خدمات ذات نوعية متميزة، وهي السلع التي تدخل في تأسيس المصنع.

- **السلع التامة الصنع:** عبارة عن منتجات جاهزة الصنع تستخدم في عملية الإنتاج

النهائي، مثل إطارات السيارات، عدسات الميكروسكوب... الخ

- **المواد الأولية:** هي تلك المواد التي تستخدم في عمليات الإنتاج ولا يمكن الحصول

على المنتج النهائي دون استخدامها، ومن أمثلتها: المعادن الخام قبل المعالجة،

منتجات الغابات، الأشجار، والقطن.

ب- الخدمة: الخدمة هي الوسيلة غير المادية لإشباع الحاجات الإنسانية، وتعرف أيضا على

أنها "أي فعل أو أداء يمكن أن يحققه طرف ما إلى طرف آخر ويكون جوهره غير ملموس،

ولا ينتج عنه أي نقل للملكية وإنتاجه قد يكون مرتبطا بإنتاج مادي أو قد لا يكون"¹.

وتتميز الخدمة بخصائص معينة أهمها:

➤ منتجات غير ملموسة.

➤ التلازم: أي عدم إمكانية فصل الخدمة عن مقدمها.

➤ الإختلاف وعدم التجانس: تختلف طريقة تقديم الخدمة من شخص لآخر.

➤ غير قابلية الخدمات للنقل والتخزين: كونها غير ملموسة.

➤ عدم إنتقال الملكية: إن المستفيد من الخدمة له الحق بإستعمال الخدمة لفترة معينة دون

أن يمتلكها، فحين يدفع المستفيد من غرفة في فندق أو مقعد في الطائرة فالدفع يكون

بهدف إستعمال المقعد أو إستئجار الغرفة فقط وليس إمتلاكها.

وتتشارك الخدمة مع السلعة في خاصية إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية، أما أوجه

الاختلاف فيمكن حصرها في الآتي:

¹ عبد القادر دبون: دور التحسين المستمر في تفعيل جودة الخدمات الصحية، مجلة الباحث ، عدد 11، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص 216.

الجدول رقم (02): الفرق بين السلعة والخدمة

| السلعة | الخدمة |
|---|--|
| يمكن فحص السلعة قبل الشراء | لا يمكن فحص الخدمة |
| يمكن تخزين ونقل السلعة | لا يمكن تخزين ونقل السلعة |
| لا تتأثر جودة السلعة بمقدمها، ولا يوجد هناك ضرورة لمقابلة المستهلك مع البائع. | تتأثر جودة السلعة بمقدمها، كما أن هناك ضرورة لتواجد المستهلك ومقدم الخدمة وجها لوجه. |
| يمكن استخدامها عدة مرات | تستهلك فور استخدامها |
| مادية (لموسة) | غير مادية (غير ملموسة) |
| جودة السلعة فإنها ثابتة نسبيا | تتذبذب جودة الخدمة من وقت لآخر حسب ظروف وقدرات من يقدمها |

المصدر: من إعداد الباحثة.

يوضح الجدول أعلاه أن هناك فروقا كثيرة بين السلعة و الخدمة، وتقوم المؤسسة الاقتصادية بتوجيه السلع والخدمات المنتجة لعملية الاستهلاك.

المحور السادس: الاستهلاك
والادخار

المحور السادس: الاستهلاك والادخار

يحتل موضوع الاستهلاك والادخار أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية، وذلك لارتباطه بالإنسان، فضلا عن أن دراسة سلوك الأفراد تعتبر أداة مهمة للتنبؤ بحجم الطلب ورسم سياسات الدولة السعرية والضريبية.

ويعد العالم الاقتصادي "كينز" أول من أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل، كما أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه للزيادة مع كل زيادة في الدخل، بحيث تكون زيادة الاستهلاك أقل من إجمالي الزيادة في الدخل طالما أن هناك جزء من الدخل يوجه للادخار.

وسندرس في هذا المحور كل من الاستهلاك والادخار والعلاقة الموجودة بينهما.

أولا- مفاهيم أساسية حول الاستهلاك و دالة الاستهلاك:

أ- مفهوم الاستهلاك:

يسعى الإنسان دوما إلى تلبية حاجاته المختلفة التي يتم إشباعها عن طريق الإستهلاك، ويمكن تعريف الإستهلاك على انه استعمال المنتجات بصفة كلية أو جزئية لتلبية حاجة أو رغبة معينة.

وهو أيضا الجزء المستقطع من الدخل الكلي، والذي يتم إنفاقه من قبل المجتمع على السلع والخدمات التي تشبع رغباته بطريقة مباشرة .

وهناك من عرفه على انه " التدمير المادي للسلع " ¹.

ويطلق على الإنفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات تعبير الإستهلاك، حيث أن مقدار الإستهلاك والإنفاق الاستهلاكي * على السلع الاستهلاكية متطابقين، أما الجزء الذي لا يستخدم فيطلق عليه الادخار ².

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

* يتمثل الإنفاق الاستهلاكي في مجموع القيم النقدية للسلع النهائية و الخدمات التي يستهلكها الأفراد، و يشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة كسيارة أو ثلاجة أو أثاث وغيره، و سلع غير معمرة كمختلف السلع الاستهلاكية، هذا إضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب و المعلم و المهندس و الكهربائي ..و غيرها.

² علي كنعان: الإستهلاك والتنمية، بحث مقدم إلى جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص 03، متاح على الرابط:

www.mafhoum.com، بتاريخ 2019/02/07.

وقد يكون الإنفاق أكبر من الدخل نفسه، وحينئذ نكون أمام ادخار سلبي أي ننفق من المدخرات السابقة أو الممتلكات.

وما سبق يمكن كتابته المعادلة التالية:

$$Y = C+S$$

حيث:

Y: الدخل المتاح للإنفاق

C: الإنفاق الاستهلاكي (الاستهلاك)

S: الادخار

وتجدر الإشارة إلى أن معادلة الدخل تختلف باختلاف نوع السلعة، فتكتب بالصيغة السابقة في حالة السلع النهائية، وتكتب كالتالي في حالة السلع الصناعية:

$$Y = I+S$$

حيث (I) يمثل قيمة الاستثمار الذي تقوم به المؤسسات الاقتصادية.

ب- أنواع الاستهلاك:

يمكن الاعتماد على عدة معايير لتقسيم الاستهلاك منها:

1- على أساس الغرض من الاستهلاك:

يقسم الاستهلاك وفقاً لهذا المعيار إلى نوعين هما:

1-1- الاستهلاك النهائي (الشخصي): يقصد به الاستعمال المباشر للسلع والخدمات من أجل إشباع مختلف الحاجات، يرتبط بالأفراد والهيئات المختلفة، الذين يقومون بشراء السلع من أجل الاستخدام الشخصي أو العائلي أو المنزلي، مثل استهلاك الكهرباء والغاز، الخضار والفواكه... الخ.

1-2- الاستهلاك الوسيط (الإنتاجي): يرتبط الاستهلاك الوسيط باستهلاك الوحدات الإنتاجية للسلع والخدمات في العمليات الإنتاجية، ومن أمثلة الاستهلاك الوسيط استخدام الحديد في صنع السيارات واستخدام السيارات في المؤسسات الصناعية.

وعلى هذا الأساس، يمكن أن نفرق بين نوعين من المستهلكين هما:

➤ **المستهلك الفرد أو ما يسمى بالمستهلك النهائي :** وهو ذلك الفرد الذي يقوم بالبحث

عن سلعة أو خدمة لشرائها ولإستخدامها الخاص أو العائلي.

➤ **المستهلك الصناعي** : وهو كل الأفراد والمنظمات التي قد تشتري السلع تامة الصنع أو نصف المصنعة والمواد الخام بهدف استخدامها في إنتاج سلع جديدة، أو من أجل إعادة استخدامها في أداء أنشطة وفعاليات أخرى، أو من أجل إعادة بيعها لتحقيق الأرباح. ولذلك فإن المشتري الصناعي يشتري إما بغرض الاستخدام في إنتاج سلع أو خدمات معينة، وإما من أجل بيعها لمشتريين صناعيين متخصصين في إعادة بيعها، أو بيعها إلى المستهلك مباشرة.

2-الاستهلاك الفوري والإستهلاك التدريجي:

الاستهلاك الفوري يقصد به القضاء على السلع بمجرد استخدامها مرة واحدة مثل: استهلاك الخبز والمواد الغذائية بصفة عامة، والاستهلاك التدريجي يقصد به استخدام المنتج عدة مرات مثل شراء ثلاجة للاستعمال المنزلي والأدوات المنزلية بصفة عامة..

3-الاستهلاك الفردي و الإستهلاك الجماعي

الاستهلاك الفردي هو استخدام المنتجات المختلفة من قبل شخص واحد مثل: استهلاك الأغذية، والاستهلاك الجماعي هو استخدام المنتجات المختلفة من قبل مجموعة من الأفراد ومن أمثلة ذلك استخدام سيارات النقل الجماعي، واستخدام المرافق العامة.

4-حسب مصدر السلع والخدمات المستهلكة:

يقسم الاستهلاك في هذا المعيار إلى :الاستهلاك السوقي والاستهلاك الذاتي. حيث في النوع الأول من هذا التقسيم تكون عملية استعمال السلع والخدمات لإشباع الحاجات عن طريق شراء هذه السلع والخدمات من الأسواق مقابل مبالغ نقدية، بينما في النوع الثاني تكون عن طريق استهلاك جزء من الوحدة المنتجة من طرف الشخص قصد تلبية حاجاته.

5-على أساس نوعية الشيء المستهلك:

قد يستهلك الأفراد السلع أو الخدمات المتنوعة، ويعرف الاستهلاك السلعي على انه استخدام لما له وجود مادي، أما الاستهلاك الخدماتي فيعرف بأنه استخدام ما ليس له وجود مادي.

6- على أساس كينز:

يقسم كينز الاستهلاك إلى استهلاك تابع يتوقف على الدخل، واستهلاك تلقائي (ذاتي) مستقل عن الدخل.

ت - دالة الاستهلاك:

يطلق كينز على العلاقة بين الاستهلاك والدخل تحت التصرف بمصطلح دالة الاستهلاك، وهي عبارة عن مقدار الإنفاق الذي يرغب المستهلكون في إنفاقه على السلع والخدمات الاستهلاكية عند كل مستوى من مستويات الدخل تحت التصرف، ويمكن كتابة دالة الاستهلاك على النحو التالي¹:

$$C = f(Y)$$

حيث يشير (C) إلى الاستهلاك الذي يعتبر متغير تابع، ويشير (Y) إلى الدخل المتاح للتصرف ويعتبر متغير مستقل.

ويمكن التعبير عن دالة الاستهلاك على شكل معادلة كالتالي²:

$$C = a + by$$

حيث:

a: مقدار ثابت ويسمى بالاستهلاك التلقائي أو الذاتي، وهو الاستهلاك المستقل عن الدخل.

b: الميل الحدي للاستهلاك.

by: يمثل الاستهلاك التابع الذي يتوقف على الدخل.

: الدخل المتاح للإنفاق. y

يتضح من الدالة أن هناك جزء من الاستهلاك ثابت لا يتأثر بالدخل مهما كان حجمه حتى وإن كان ذلك الدخل مساويا للصفر، وهذا بدون شك يتمشى مع واقع الحياة، حيث لا يمكن تصور إنسان يعيش بدون استهلاك حتى وإن كان معدما ولا دخل له، بل لابد وأن يستهلك، وهذا الجزء الذي يستهلكه هو ما يعرف بالاستهلاك التلقائي.

ويرى كينز أنه كلما زاد الدخل المتاح للتصرف، فإن ما يخصص للاستهلاك سوف يزيد، ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل والعكس، كلما انخفض الدخل المتاح للتصرف، فإن

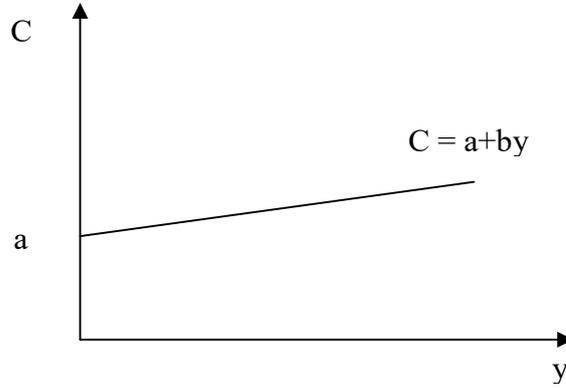
¹ ضياء محيد الموسوي: أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 306.

² بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 72.

ما يخصص للاستهلاك سوف يقل ولكن بنسبة اقل من انخفاض الدخل المتاح للتصرف، ويطلق على هذه العلاقة بدالة الاستهلاك¹.

ويمكن التعبير بيانيا عن دالة الاستهلاك كالتالي:

الشكل رقم (04): دالة الاستهلاك



المصدر: من إعداد الباحثة.

يتضح لدينا من خلال الشكل أنه إذا كان الدخل معدوماً أي ($Y = 0$)، فإن مستوى الإنفاق لا ينخفض للصفر، وإنما يساوي الحد الأدنى من الاستهلاك (a).

ث - العلاقة بين الاستهلاك والدخل:

يمكن إظهار العلاقة بين الدخل والاستهلاك من خلال استخدام المؤشرين التاليين:

➤ **الميل المتوسط للاستهلاك Average Propensity to Consume** : هو نسبة

الدخل التي يخصصها الأفراد للاستهلاك عند مستوى معين من الدخل، أي هو العلاقة أو النسبة بين الاستهلاك والدخل، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$APC = \frac{C}{Y}$$

➤ **الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity to Consume** : يحتل الميل

الحدي للاستهلاك أهمية في الدراسات الاقتصادية، وهو يعني الزيادة في الاستهلاك عندما يزداد الدخل بوحدة واحدة أي:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

حيث:

ΔC : التغير في الاستهلاك

¹ محمود الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 225.

: التغير في الدخل ΔY

وقد أوضح كينز أن الاستهلاك يزداد كلما ارتفع الدخل، ولكن الزيادة في الاستهلاك تقل من الزيادة في الدخل، لذا فإن كينز افترض أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك تكون أكبر من الصفر واصغر من الواحد أي:

$$0 \leq MPC \leq 1$$

ج- العوامل المؤثرة على الاستهلاك:

هناك عوامل أخرى تؤثر على الاستهلاك إلى جانب الدخل المتاح للتصرف، ومن هذه العوامل نجد:

1- العوامل النفسية: يمكن إيجاز العوامل النفسية في العناصر التالية: الحاجات، الدوافع، الإدراك، التعلم، المعتقدات والمواقف.

➤ الحاجة: هي عبارة عن الشعور بالنقص أو العوز لشيء معين، وهذا النقص والعوز يدفع الفرد لأن يسلك مسلكا يحاول من خلاله سد هذا النقص أو إشباع الحاجة.

➤ الدافع: يعرف الدافع على أنه " القوة المحركة الكامنة في الأفراد التي تدفعهم للسلوك باتجاه معين، وتتولد هذه القوة الدافعة نتيجة تلاقي أو انسجام المنبهات التي يتعرض لها الأفراد مع الحاجات الكامنة لديهم، والتي تؤدي إلى حالات من التوتر¹ تدفعهم إلى محاولة إشباع تلك الحاجات، مع العلم أنه قد يكون للأفراد نفس الحاجات و لكن ليس لديهم نفس الدوافع مما يؤدي إلى اختلاف في القرار الشرائي.

➤ الإدراك: يمثل الإدراك عملية استقبال، تنقية، تنظيم وتفسير المؤثرات البيئية من طرف المستهلك²، عن طريق الحواس الخمس.

➤ التعلم: التعلم هو عبارة عن التغيرات في المواقف وسلوك الفرد نتيجة للتجارب السابقة.

➤ المعتقدات والمواقف: الاعتقاد هو فكرة يمتلكها الفرد اتجاه موضوع معين.

➤ التوقعات المستقبلية: تعتبر التوقعات من العوامل المهمة في علم الاقتصاد وفي تأثيرها على الاستهلاك، فإذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون

¹ إبراهيم عبيدات: سلوك المستهلك (مدخل استراتيجي)، ط 2، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 76.

² Amine Abdelmadjid : Le comportement du consommateur face aux variable d'action marketing, édition management, paris, France, 1999, p 135.

من استهلاكهم في الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك، وطبعاً هذا يعتمد إلى حد كبير على طبيعة السلع ومدى قدرة الأفراد على تخزينها في الحالة الأولى والاستغناء عنها في الحالة الثانية.

2- العوامل الشخصية: تتمثل العوامل الشخصية المؤثرة على الاستهلاك في العمر، الجنس الشخصية، الأذواق، والوضعية الاجتماعية التي تتحدد من خلال عدة عناصر منها العزوبية، الزواج وحجم الأسرة.

ويعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل المهمة المؤثرة في أنماط الاستهلاك فالشخص يحاول دائماً أن يقلد أقرانه وجيرانه والمحيطين به في نمط استهلاكهم، ولو أدى ذلك إلى إنفاق معظم أو كل دخله على الاستهلاك¹.

3- العوامل الاجتماعية:

يتأثر سلوك المستهلك بعدة عوامل اجتماعية أهمها:

➤ **الجماعات المرجعية:** تعرف الجماعات المرجعية على أنها جماعات من الأفراد يكون لها تأثير على معتقدات ومواقف وسلوك وقرارات أفراد آخرين، ومن هذه الجماعات نجد: العائلة، الأصدقاء، الجيران، زملاء العمل، جمعيات حماية المستهلك.

➤ **الطبقة الاجتماعية:** هي عبارة عن تقسيم يتصف بالدوام النسبي لمجموعة من الأقسام المتجانسة التي ينتمي إليها الأفراد أو الأسر الذين يشتركون في نفس القيم ولهم سلوكيات شرائية متشابهة إلى حد بعيد.

ومن المحددات المتعارف عليها للطبقة الاجتماعية نجد المهنة، الدخل، الثروة الموروثة منطقة السكن والمستوى التعليمي.

وقد أكدت الدراسات أن هناك علاقة وطيدة بين الطبقات الاجتماعية والأنماط السلوكية المرتبطة بكل منها، فأفراد الطبقة العليا يميلون إلى قراءة المجلات والصحف والتسوق في الأماكن التي تخلو من الازدحام الشديد، وغالباً ما يستثمرون أموالهم في الأسهم والسندات، بينما يفضل أفراد الطبقة الوسطى التسوق في أيام العطل والأعياد، وتوفير

¹ بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 77.

جزء من دخولهم لشراء شقة أو قطعة أرض للبناء أو إعادة بيعها، عكس أفراد الطبقة الدنيا الذين ينتظرون مواسم التنزيلات للقيام بالشراء.

4- العوامل الثقافية: الثقافة بصفة عامة تساعد المجتمعات على تحويل ما تؤمن به من قيم

إلى واقع ملموس يشكل أنماطها الشرائية اتجاه الأشياء ومواقفها من جيل لآخر. فالمسلم له لباسه وأكله ومعتقداته الخاصة التي تكبح سلوكه الاستهلاكي، فتمنعه من شراء منتجات معينة وتدفعه لشراء أخرى وهكذا.

وعموماً فإن الثقافات تتغير عبر الزمن، وتأخذ المجتمعات بالجديد، ولهذا تتغير العادات والتقاليد من جيل إلى آخر.

5- العوامل التسويقية:

يهتم رجال التسويق بتصميم منتجات تتماشى مع الرغبات الحالية والمستقبلية للأفراد كما يهتمون بوضع أسعار تناسب المستهلكين، وتوزيع لهم المنتجات في الوقت والمكان المناسب.

ويقوموا رجال التسويق بإتباع أساليب ترويجية مختلفة للتأثير على القرار الشرائي للمستهلك النهائي والصناعي، من أجل تحقيق المبادلات المربحة وتوسيع أو الحفاظ على الحصة السوقية للمؤسسة الاقتصادية.

6- العوامل الموقفية: تتمثل العوامل الموقفية فيما يلي:

➤ البيئة المادية: وتتضمن كل ما يمكن رؤيته من طريقة عرض السلع ومواقع المتاجر وديكور المحلات والألوان... الخ.

➤ عامل الوقت: يختلف قرار الشراء باختلاف الوقت مثل أيام الأسبوع، ساعات اليوم الفصول الأربعة.

➤ الحالة المسبقة للفرد: وتمثل الحالات المزاجية للفرد مثل الشعور بالسعادة أو الحزن قبل اتخاذ قرار الشراء.

7- العوامل الاقتصادية:

يتأثر المستهلك بعوامل اقتصادية مختلفة أهمها:

➤ الدخل ونمط توزيعه في المجتمع: يساهم الدخل في التأثير على نسبة الاستهلاك بشكل مباشر، حيث كلما ازداد الدخل ازداد معدل استهلاك الأفراد، ويؤثر نمط توزيع الدخل

تأثيراً كبيراً على حجم الاستهلاك، فمن المعروف أن الطبقات الفقيرة ميلها الحدي للاستهلاك مرتفع والعكس في حالة الطبقات الغنية، لذا كلما ارتفع دخل الطبقات الفقيرة مع ثبات العوامل الأخرى، كان من المتوقع أن ترتفع نسبة الدخل المخصص للاستهلاك وتقل النسبة التي تخصص للادخار¹.

➤ **أسعار المنتجات والتوقعات الخاصة بها:** كلما ارتفع سعر المنتجات، كلما نقص الطلب عليها، وتؤدي التوقعات بالنسبة للأسعار دوراً كبيراً في التأثير على حجم الاستهلاك، فإذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون من استهلاكهم في الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك، وطبعاً هذا يعتمد إلى حد كبير على طبيعة السلع ومدى قدرة الأفراد على تخزينها في الحالة الأولى والاستغناء عنها في الحالة الثانية.

➤ **الثروة المفاجئة:** إن حصول الفرد على ثروة مفاجئة كالإرث مثلاً من شأنه زيادة استهلاكه، محاولاً إشباع سلع كان يتطلع لاستهلاكها من قبل، ثم بعد فترة يعتاد على نمط استهلاكي معين فيثبت الاستهلاك نوعاً ما وقد يبدأ في زيادة مدخراته. وتنقسم الثروة إلى أصول سائلة و رصيد من السلع المعمرة، وعلى ذلك فإن زيادة ما يمتلكه الفرد من مصادر الثروة المتمثلة في الأصول المالية السائلة أو عوائد الاستثمارات أو الأوراق المالية قصيرة الأجل (تتمتع بالسيولة)، من شأنه زيادة شعوره بالأمان فيزيد الاستهلاك، أما عندما تتمثل مصادر الثروة في السلع المعمرة من أثاث وتحف وسيارات وغير ذلك فإن ذلك يعني خروج ملاكها من سوق هذه السلع كمشتريين، وبالتالي ينخفض الاستهلاك لهذه السلع لفترة من الزمن.

➤ **الدورة الاقتصادية ومستويات التضخم السائدة:** يتأثر القرار الشرائي للأفراد بالدورة الاقتصادية ومستويات التضخم السائدة، ففي مرحلة الرواج الاقتصادي، يرتفع الأجر الحقيقي للأفراد عكس ما يحدث في مرحلة الكساد أين ترتفع معدلات التضخم، وتتناقص القدرة الشرائية للأفراد وتقل مشترياتهم.

¹ المرجع السابق، ص 77.

➤ **سعر الفائدة:** من وجهة نظر المقترض يعتبر سعر الفائدة عائدا للأموال المستثمرة، ومن وجهة نظر المقترض هو تكلفة لها، وإذا ما احتفظ الأفراد بالأموال فإن سعر الفائدة هو تكلفة الفرصة البديلة أي مقدار التضحية.

وبطبيعة الحال فإن سعر الفائدة المرتفع سوف يشجع على الادخار ويكون الاستهلاك هو الضحية، حيث يخفض المستهلك كميات الشراء بهدف الادخار والحصول على العائد المرتفع، لدرجة أنه وصل سعر الفائدة إلى 15 % في كوريا، ووصلت المدخرات إلى 33 % من الناتج المحلي الإجمالي¹.

وبالمقابل عند انخفاض سعر الفائدة يزداد الاستهلاك لأن الأفراد يشعرون بأن الاحتفاظ بالأموال لن يجر لهم نفعا في المستقبل ويفضلون الاستهلاك الحالي، لذلك عندما تحدد الدولة سعر الفائدة تأخذ الاستهلاك بعين الاعتبار، لأن انخفاض حجم الاستهلاك سوف يؤثر على الإنتاج نفسه الذي تشجعه الدولة.

➤ **تشكيلة السلع والخدمات:** يتصرف المستهلك بدخله استنادا لما يشاهده من سلع وخدمات فإذا ازداد الدخل ولم يجد المستهلك عرضا وفيرا من السلع والخدمات، بأنه يضطر للادخار لذلك يتأثر الاستهلاك بالعرض، والعرض يتأثر بدوره بالاستثمار ورأس المال وقوة العمل وتوفر المواد الأولية وغيرها وبشكل عام كلما ازداد الاستثمار وتوفرت تشكيلة واسعة من السلع والخدمات يصبح المجال واسعا لاستهلاك جديد.

➤ **الضرائب:** تؤثر السياسة الضريبية للدولة على الاستهلاك و من ثم على الادخار، و تعتبر الضرائب استخدام غير إنفاقي للدخل فيشار إليها بالادخار الحكومي، حيث أن زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار الحكومي والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب.

ومن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هو معدل الادخار، حيث كلما ازداد الادخار نقص الاستهلاك

ثانيا- مفاهيم أساسية حول الادخار و دالة الادخار:

أ- مفهوم الادخار:

¹ علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الادخار في نظر الكلاسيك ما هو إلا شكل من أشكال المصاريف، حيث يمثل المشتريات من السلع الرأسمالية أو التجهيزات، بمعنى كل ادخار هو عبارة عن استثمار وبالتالي لا يمكن أن يقلل من الطلب الكلي.

غير أن المفكر الإقتصادي جون مينار كينز نافي ما قاله الكلاسيك واعتبر الإدخار عبارة عن فضلة متبقية من الدخل بعد الإنفاق على الإستهلاك¹، أي أن الفرد يستهلك حسب دخله و ما تبقى من هذا الأخير يدخره.

غير أن الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار، ذلك لأن جزءا منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية.

ويعرف الادخار على انه الاحتفاظ بجزء من الدخل للمستقبل، وهو أيضا " ذلك الجزء من الدخل غير المخصص للإستهلاك و الذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية أو يستخدم على المدى القصير"².

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الادخار على انه اقتطاع جزء من الدخل بعيدا عن الإستهلاك، بغية الانتفاع به مستقبلا.

ويمكن للادخار أن يكون موجبا في حالة ما إذا كان الدخل اكبر من الإستهلاك، كما يمكن أن يكون سالبا في حالة ما إذا كان الإنفاق الإستهلاكي اكبر من الدخل، وفي هذه الحالة ينفق الفرد جزءا من كمدخراته السابقة.

ب- أهمية الادخار:

يتمتع الادخار بأهمية وفوائد عدة لا تتوقف على الفرد فقط بل على المجتمع ككل، ومن هذه الفوائد:

➤ ينمي قدرة الإنسان على التخطيط لمستقبله ولنفسه عموما، وهذا ينعكس على المجتمع ككل.

➤ يعتبر الادخار مصدر أمان وتحصين للإنسان من احتياجه أو طلبه للمساعدة أو الاقتراض من الآخرين.

¹ أحمد سلامي، محمد شبيخي: تقدير دالة الإدخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مجلة الباحث، جامعة الوادي، العدد 06،

2008، ص 130.

² نضال عباس: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 134.

- هو وسيلة لتحسين مستوى المعيشة وزيادة الثروات.
- يساهم في تخفيف التضخم من خلال تخفيف الاستهلاك، ومن ثم انخفاض الطلب الكلي.
- يرسم للإنسان أهداف يحلم بها ويعمل ويسعى إلى تحقيقها، وبالتالي يساعده في الوصول إليها فعليا بعد ذلك.
- تظهر أهمية الادخار في مرحلة ما بعد التقاعد، أين يستطيع المدخرون استخدام أموالهم لتوفير حياة كريمة.
- الادخار نظام تأميني قوي يساعد في مواجهة الأزمات المفاجئة غير المتوقعة والاحتياط للطوارئ.
- يعتبر وسيلة لتمويل المشروعات الاستثمارية.

أما فوائد الإيدار على المجتمع فهي عديدة منها:

- يؤدي تشغيل الأموال المدخرة إلى زيادة الإستثمارات، ومن ثم تحقيق فائض في الدخل القومي واكتفاء الدولة تدريجيا، مما يمنعها من الحاجة لطلب معونة أو الاقتراض من أي دولة أجنبية.
 - زيادة حصيلة المدخرات تؤدي إلى فتح آفاق ومجالات إقتصادية جديدة، وذات نفع عام من مشاريع قومية كإستصلاح أراضي وبناء مدن وتعمير صحراء، كما تؤدي إلى توفير العديد من فرص العمل اللازمة لإدارة المشاريع الجديدة المنتجة.
- ت-أنواع الادخار:**

يمكن تقديم أنواع الادخار حسب عدة تقسيمات مختلفة أهمها:

1- حسب طبيعة التكوين: الادخار من حيث طبيعة تكوينه، ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

- **ادخار اختياري:** هو عبارة ذلك النوع من الادخار الذي ينتج عن الأفراد دون أية ضغوط من أي طرف وبخيرية تامة.
- **ادخار إجباري:** يقصد به ذلك الادخار الذي يتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، وتلجأ الدولة لمثل هذا الادخار لكونه مصدرا لتمويل المشاريع الاستثمارية كشق الطرقات، وبناء المدارس،... الخ، إضافة إلى كونه منفعة للفرد المدخر نفسه

كمعاشات التقاعد واشتراكات الضمان والتأمين الاجتماعي... الخ، وتعتبر الضرائب والرسوم والتضخم أساليب للادخار الإجباري لصالح الدولة.

2- حسب الحدود الجغرافية: ونميز بين¹:

- **الادخار المحلي:** هو عبارة عن مجموع مدخرات دولة داخل حدودها، أي مجموع مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها.
- **الادخار الوطني:** هو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالإضافة إلى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية، ويقصد بهذا الأخير الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات للدولة المعنية، أي أنه مجموع الادخار المحلي الإجمالي مضافا إليه صافي دخول عناصر الإنتاج العاملة في الخارج

3- حسب الهدف منه: ينقسم الادخار حسب الهدف منه إلى:

- **الادخار الوقائي:** هدفه تجنب مفاجآت المستقبل.
- **الادخار الترفيهي:** وفيه يتم الادخار من أجل الترفيه أو شراء أثاث، أو السفر... الخ.
- **الادخار الموجه للاستثمار:** يهدف المدخر من خلاله إلى القيام باستثمارات في ميادين مختلفة، وقد يكون المدخر عبارة عن فرد أو مؤسسة أو الدولة.

ث- دالة الادخار:

ترى المدرسة الكينزية أن الادخار دالة في الدخل، ويمكن اشتقاق معادلته من معادلة

الاستهلاك وفقا لمايلي:

$$Y = C + S \quad \text{لدينا:}$$

$$S = Y - C \quad \text{ومنه:}$$

وبتعويض قيمة (C) تصبح معادلة الادخار كالأتي:

$$S = Y - (a + by)$$

$$S = Y - a - by$$

$$S = Y(1 - b) - a$$

¹ نور اليقين خلادي إيمان: دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص ص 64-65.

$$S = -a + Y(1 - b)$$

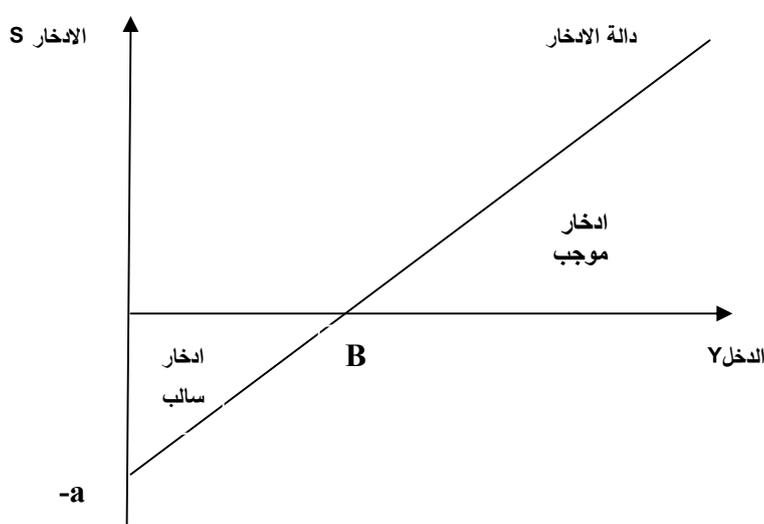
ومنه:

$$S = -a + (1 - b) Y$$

حيث $(-a)$ تعبر عن ذلك الجزء من المدخرات التي تمول الاستهلاك عندما يكون الدخل صفراً، وإشارتها بالسالب لأنها تعبر عن نقص في الادخار، وهي المقابل لـ a في معادلة الاستهلاك، هذا الجزء من الاستهلاك يتم تمويله من مدخرات سابقة أو عن طريق الاقتراض¹.

ويمكن التعبير بيانياً عن دالة الادخار كالتالي:

الشكل رقم (05): دالة الادخار

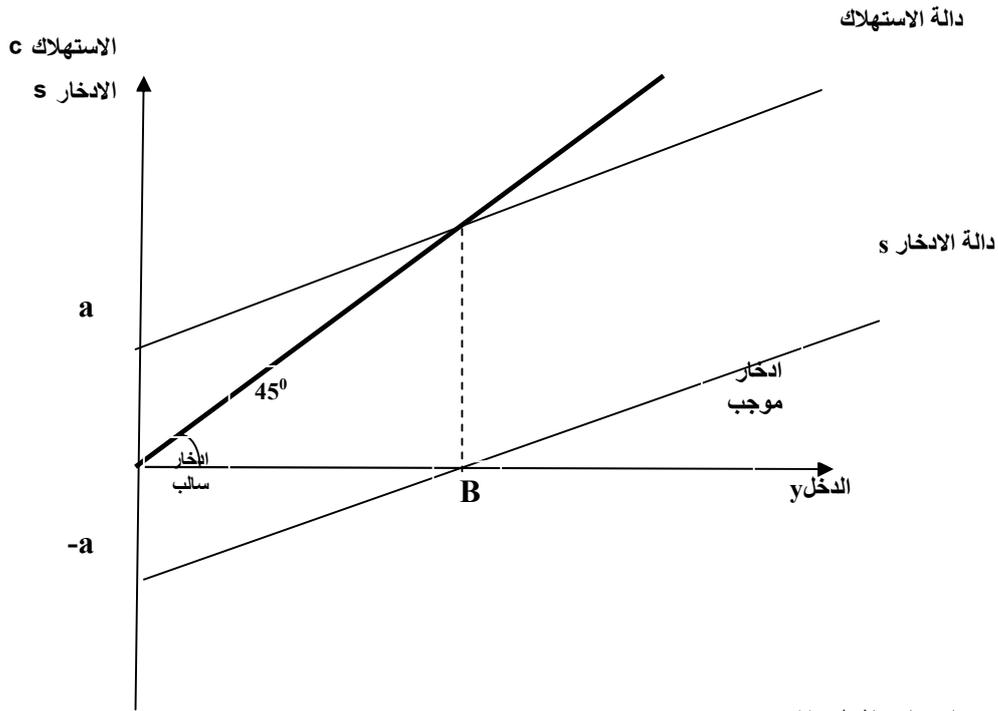


المصدر: من إعداد الباحثة

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه قبل النقطة B يكون الادخار سالباً، وبعدها يكون موجباً وعندما يكون معدوماً، وبناءً على الشكل رقم (04) والشكل رقم (05) يمكن جمع دالتي الاستهلاك والادخار في الشكل الآتي:

¹ بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 73.

الشكل رقم (06): دالتي الاستهلاك والادخار



المصدر: من إعداد الباحثة

نلاحظ من الشكل السابق أن منحنى الاستهلاك يوازي منحنى الادخار، وان هناك خط آخر يسمى خط الدخل، ويتعد هذا الخط عن محور الفواصل بـ 45^0 ، وكل نقطة عليه يكون عندها الاستهلاك يساوي الدخل.

كما يتضح من الشكل أن دالة الاستهلاك تقطع خط الدخل عند نقطة التعادل و التي يكون عندها الدخل = الاستهلاك = B ، ويكون الادخار عندها يساوي الصفر، أي أنه عند مستوى الدخل (B) تقطع دالة الادخار المحور الأفقي، وينفق الدخل بأكمله على الاستهلاك والادخار يكون صفراً، وقبل نقطة التعادل يكون الاستهلاك أكبر من الدخل وعليه يكون الادخار سالبا، أما بعدها فيصبح الاستهلاك أقل من الدخل ويكون للادخار قيم موجبة. وعموماً يمكن استنتاج:

- إن كل من الاستهلاك والادخار يتوقفان على الدخل، والعلاقة بين الدخل وكل من الاستهلاك والادخار علاقة طردية.

- إذا كان الدخل منخفضاً، يمكن أن يوجه بكامله نحو الاستهلاك، ويكون الادخار الايجابي معدوماً، وإذا لم يكن الدخل كافياً لتمويل نفقات الاستهلاك، فإنه يمكن تغطية الفرق بين الدخل والاستهلاك عن طريق الادخار السالب (الاقتراض أو بيع

الموجودات، أو سحب الأموال من البنوك المدخرة)، لهذا يمكن لدالة الادخار أن تبدأ بمستوى ادني من الصفر، في حين لا يمكن لدالة الاستهلاك أن تكون كذلك، ولا بد أن تبدأ من مستوى أعلى من الصفر.

ج- العلاقة بين الادخار والدخل:

يمكن إظهار العلاقة بين الدخل والادخار من خلال استخدام المؤشرين التاليين:

➤ **الميل المتوسط للادخار Average Propensity to Save** : هو نسبة الدخل التي يخصصها الأفراد للادخار عند مستوى معين من الدخل، أي هو العلاقة أو النسبة بين الادخار والدخل، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$APS = \frac{S}{Y}$$

➤ **الميل الحدي للادخار Marginal Propensity to Save** : هو مقدار التغير في

الادخار نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة أي:

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

حيث:

ΔS : التغير في الادخار

ΔY : التغير في الدخل

وبالعودة إلى معادلة الادخار فان: $MPS = 1 - b$

وقيمة الميل الحدي للادخار تكون اكبر من الصفر واصغر من الواحد أي:

$$0 \leq MPS \leq 1$$

وتجدر الإشارة إلى وجود علاقة بين ميول الادخار والاستهلاك يمكن توضيحها في

الآتي:

- مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي إلى الواحد أي:

$$MPC + MPS = 1$$

لان:

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{\Delta C + \Delta S}{\Delta Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta Y} = 1$$

- لما $MPC = 1$ فان التغير في الدخل يساوي التغير في الاستهلاك، ولما $MPS = 1$

فان التغير في الدخل يساوي التغير في الادخار.

➤ مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للاادخار يساوي إلى الواحد أي:

$$APC + APS = 1$$

لان:

$$\frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} = \frac{C + S}{Y} = \frac{Y}{Y} = 1$$

- لما $APC = 1$ فان الدخل يساوي الاستهلاك، ولما $APS = 1$ فان الدخل يساوي الادخار.

➤ الميل المتوسط للاادخار اقل من الميل الحدي للاادخار لان:

$$APS = \frac{S}{Y} = \frac{-a + (1-b)y}{Y}$$

$$APS = \frac{-a}{Y} + 1 - b = \frac{-a}{Y} + MPS$$

$$APS < MPS$$

ومنه

➤ الميل المتوسط للاستهلاك اكبر من الميل الحدي للاستهلاك لان:

$$APC = \frac{C}{Y} = \frac{a + By}{Y}$$

$$APC = \frac{a}{Y} + b = \frac{a}{Y} + MPC$$

$$APC > MPC$$

ح-العوامل المؤثرة على الادخار:

تعتبر محددات الاستهلاك نفسها محددات الادخار، حيث أن الادخار يتأثر طرديا بالدخل ومعدلات الفائدة والثروة المتوقعة والأرباح، بينما يتأثر عكسيا بمستويات الأسعار والضرائب ومعدلات الاستهلاك والخسائر، كما أن الادخار يتأثر بالمشاريع المستقبلية سواء من الجانب الاستثماري أو من الجانب الترفيهي والصحي، وقد تساهم عادات الأشخاص والعقائد الدينية في الامتناع من الادخار المصحوب بفوائد.

وعموما يساهم الادخار الموجه للاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية، والرفع من

الدخل القومي للدولة.

المحور السابع: توزيع

المداخل

المحور السابع: توزيع المداخيل

إذا كان النمو الاقتصادي يشكل الشغل الشاغل للحكومات قصد اللحاق بركب الدول المتقدمة، فإن تحقيق المساواة في تقسيم وتوزيع عوائد هذا النمو، والكيفية التي يتم من خلالها حصول الأفراد على نصيبهم من ثمرات التنمية، هي احد الاهتمامات الكبيرة في عملية التنمية التي أخذت حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية التنموية. وتأتي أهمية دراسة توزيع الدخل من كون اعتبار هذه القضية إحدى القضايا الأساسية التي تحكم علاقات المجتمع وتطوره، ولما لهذه القضية من تأثير كبير على استقرار المجتمع وتماسكه الاجتماعي.

أولاً- مفهوم الدخل وتصنيفاته :

يشمل مفهوم الدخل الأموال النقدية، وغير النقدية التي يحصل عليها الأشخاص أو الكيانات القانونية، نتيجة القيام بمجموعة من الأنشطة خلال فترة زمنية محددة. وللدخل تصنيفات مختلفة أهمها:

أ- حسب المالك: ونميز بين:

1-الدخل الفردي: يشير الدخل الفردي كما يعرفه سامويلسون، إلى مجموع ما يتلقاه أو يكسبه شخص أو أسرة خلال فترة معينة في العادة تكون سنة واحدة، وتشمل كل أشكال الدخل من عناصر الإنتاج أو من الإعانات أو التحويلات¹.

وهو دخل الأشخاص الطبيعيين، وقد يكون على شكل اجر أو راتب، ربح أو ريع.

2-دخلك الأعمال التجارية: هو مجموع الدخل الذي تحصل عليه الشركات خلال فترة محددة، وقد يكزن على شكل ريع، ربح أو فائدة.

3-الدخل الحكومي: هو كافة الأموال التي تدخل إلى خزينة الدولة من صادراتها وما تجمعها من ضرائب من مواطنيها .

ب- الدخل الصافي والإجمالي:

¹ أحمد مصطفى البطران: العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980-2010)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، ص 13.

1-الدخل الإجمالي: هو دخل المنظمة أو دخل الفرد قبل خصم الضرائب أو النفقات الأخرى.

2-الدخل الصافي: هو ما تبقى من الدخل الإجمالي بعد خصم محمل النفقات.

ت- الدخل الحقيقي والنقدي:

نقصد بالدخل النقدي مقدار الدخل مقاسا بالوحدات النقدية (عملة البلد)، بينما الدخل الحقيقي يتمثل في كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل الدخل النقدي¹. ويقيس الدخل الحقيقي القدرة الشرائية للأشخاص .

ويعتبر الدخل القومي احد تصنيفات الدخل واحد أهم المقاييس المعتمدة لقياس الأداء الاقتصادي لأي دولة، وقد أصبحت الدول النامية والمتقدمة على حد سواء تهتم بتقديراته وكيفية توزيعه، لما له من دلالات اقتصادية واجتماعية مختلفة.

ثانيا- مفهوم الدخل القومي وطرق حسابه:

و يمكن أن نعرف الدخل القومي * من عدة زوايا منها:

الدخل القومي من زاوية إنفاقه هو عبارة عن " مجموع النفقات الحاصلة في المجتمع سواء تمت بهدف الاستهلاك أو الاستثمار، وهذا ضمن فترة محددة غالبا سنة"².

ويعرف الدخل القومي من زاوية إنتاجه على انه " مجموع صافي قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة"³.

وبهذا فان الدخل القومي من زاوية إنتاجه هو نفسه الناتج القومي.

أما من زاوية توزيعه، فيعرف الدخل القومي على انه " مجموع عوائد عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية سواء داخل أو خارج البلد خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة"⁴. ومنه:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الأجر} + \text{الربح} + \text{الفائدة} + \text{الربح}.$$

¹ سكينية بن حمود: مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص 130.

* الدخل القومي هو ترجمة National Income بالغة الانجليزية.

² عبد الكريم بريشي: دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة مقدمو لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،

تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص 136.

³ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

⁴ نفس المكان.

حيث أن:

الأجر هو عائد العمل، والريع هو عائد الأرض، والفائدة هي عائد رأس المال والربح هو عائد التنظيم.

وحسب المفهوم الكينزي، فإن الدخل الذي يحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج إما أن يقوموا باستهلاك جزء منه في شراء السلع والخدمات أو يدخروا الجزء المتبقي، أي أن:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار}$$

وفي حالة ما إذا تم توجيه الادخار إلى الاستثمار يصبح:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{استثمار}$$

أما الجزء الذي يذهب إلى الادخار ولا يستثمر فهو يمثل المخزون السلعي. وفي أحيان كثيرة تلجا الدولة إلى الاستيراد، وبذلك تتفق جزءا من دخلها على استزادها وهناك بعض السلع تقوم الدولة باستزادها فتحصل بذلك على عوائد تدخل ضمن دورة الدخل لذا فإن الحساب النهائي وفق هذه الطريقة يكون وفق للمعادلة الآتية¹:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الإنفاق الاستهلاكي (العام+الخاص)} + \text{الإنفاق الاستثماري (العام+الخاص)} + \text{المخزون السلعي} + \text{الفرق بين الصادرات والواردات.}$$

وقد يحسب الدخل القومي من خلال فقط احتساب المبالغ المنفقة من قبل أصحاب عوائد عوامل الإنتاج المساهمين على العملية الإنتاجية على السلع و الخدمات ليصبح:

$$\text{الإنفاق القومي} = \text{الإنفاق الاستهلاكي الخاص} + \text{الإنفاق الاستهلاكي العام} + \text{الإنفاق الاستثماري الخاص} + \text{الإنفاق الاستثماري العام (الحكومي).}$$

ومما سبق نستنتج أن:

- الدخل القومي هو التعبير النقدي للنتاج القومي.

¹ المرجع السابق، ص 201.

- الإنفاق القومي هو مجموع ما ينفق خلال فترة معينة على الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد القومي.

ويمكن أن نعرف **الناتج القومي** على أنه القيمة النقدية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الأعوان الاقتصاديين الذين يحملون جنسية البلد خلال فترة معينة عادة تكون سنة، مع استبعاد المواد الخام والسلع الوسيطة.

أما **الناتج المحلي** فهو قيمة ما ينتج على أرض الوطن بصرف النظر عن جنسية البلد. ويعرف **الإنتاج القومي** على أنه مجموع ما أنتج في الاقتصاد القومي من السلع والخدمات المادية وغير المادية في فترة معينة، وهو يشمل نوعين من الإنتاج:

✓ إنتاج مادي: يتمثل في المنسوجات والمصنوعات وغيرها (السلع)

✓ إنتاج غير مادي: مثل التعليم والرعاية الصحية والدفاع والأمن وغيرها (الخدمات)

ثالثاً- أهمية الدخل القومي:

يعتبر الدخل القومي أحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمعاينة تطور النشاط الإنتاجي على المستوى الوطني، فتغير الدخل القومي من سنة إلى أخرى يعكس مدى نمو أو ركود أو استقرار الاقتصاد الوطني في تلك الفترة، من هذا الباب يعتبر أحد المعايير لتقييم التنمية الاقتصادية لأي بلد .

ويعتبر مستوى الدخل القومي الحقيقي وشكل توزيعه بين أفراد المجتمع احد المقاييس المستعملة في تقدير مستوى الرفاهية الاقتصادية لمجتمع ما، بحيث من الناحية النظرية لو ارتفع الدخل القومي الحقيقي بمعدل اكبر من معدل نسبة تزايد السكان خلال فترة زمنية معينة، لارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي و بالتالي تزيد رفايته الاقتصادية هذا يعني انه أصبح يستطيع في المتوسط الحصول على كميات اكبر من السلع والخدمات و بالتالي ترتفع قدرته على إشباع حاجاته اكبر من ذي قبل، بحيث أن:

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي = الدخل القومي/عدد السكان

فحينما يكون نمو الدخل القومي اكبر من نمو عدد السكان، نقول انه بشكل عام زاد نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي زادت قدرته الشرائية التي يعبر عنها بالرفاهية.

وتوضح أرقام الدخل القومي كيفية توزيع الدخل بين كل من الأجور والفوائد والأرباح والربح، كما يصح لكل من الحكومة وقطاع الصناعة ميزانيتهما آخذين في الحسبان

مستوى التوزيع، ومعدل التغيير الذي يحدث في الدخل القومي، فإذا تناقص الدخل القومي على سبيل المثال، يمكن للحكومة أن تخفض من الضرائب، وذلك بهدف إعطاء الناس المزيد من الدخل المتاح للتصرف فيه بالإنفاق، فإذا أنفق الناس هذه الزيادة التي حدثت في دخولهم على السلع والخدمات المنتجة محلياً، فإن درجة نشاط الأعمال ستتزايد، ويؤدي ذلك إلى إيجاد المزيد من الوظائف وفرص العمل، الأمر الذي قد يقود بدوره إلى تزايد الدخل القومي.

رابعاً- طرق توزيع الدخل:

تختلف الطرق التي ينظر من خلالها إلى توزيع الدخل، ويشمل مفهوم التوزيع محاولة تفسير القوى التي تحكم معدل مكافأة الوحدة لكل عنصر من عناصر الإنتاج، وبشكل أدق تحديد الحجم النسبي لهذه المكافأة من خلال دراسة الدخل القومي وتوزيعه بين أفراد المجتمع أو على فئات الدخل المختلفة التي تكون المجتمع. وتوزيع الدخل هو الطريقة التي يقسم بها الدخل القومي بين مختلف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يستحقون نصيب منه. وعموماً توجد هناك طريقتين ينظر من خلالهما إلى توزيع الدخل هما التوزيع الوظيفي للدخل و التوزيع الشخصي للدخل.

أ- التوزيع الوظيفي للدخل:

ويسمى أيضاً بالتوزيع الأولي، وفيه يتم توزيع الدخل القومي على الذين شاركوا في إنتاجه على شكل أجور، فائدة، أرباح وريع.

1- الأجور والمرتبات:

الأجر بالمعنى الاقتصادي هو " التعويض المدفوع للعامل الأجير كثمن لجهد المستغل من قبل شخص (منتج) أو أشخاص آخرين (منتجون) خلال فترة زمنية معينة " ¹.

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 181.

وتمثل الأجر جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والعمولات والهبات والمزايا العينية والبدلات وخلافه.

ويمكن تعريف الأجر على انه ثمن العمل وهو المقابل النقدي أو العيني المدفوع لخدمات العمال، وهو أيضا نصيب عنصر العمل من الدخل القومي.

وتجدر الإشارة أن هناك فرق بين الراتب والأجر، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): الفرق بين الراتب والأجر

| الراتب | الأجر |
|---|---|
| يتم دفع الراتب على أساس الزمن | يتم دفع الأجر على أساس كمية الإنتاج أو على أساس الزمن أو على أساسهما معا، ويدخل فيه التعويضات والمكافآت والجوائز. |
| يوزع عادة على موظفي الأعمال الإدارية | يوزع على شاغلي الأعمال الصناعية والإنتاجية والتجارية. |
| يشمل العناصر المالية النقدية | يشمل العناصر المالية النقدية والعينية |
| يحصل عليه الفرد خلال فترة زمنية ثابتة عادة شهر. | يحصل عليه العامل يوميا، أسبوعيا، شهريا أو حسب المدة المتفق عليها. |

المصدر: من إعداد الباحثة.

أما عن النقاط المشتركة بينهما فكلاهما يمثلان تعويضا نقديا مباشرا يحصل عليه الفرد لقاء مساهمته في العملية الإنتاجية.

وتختلف الأجر من ناحية طريقة الدفع، فعندما يدفع بصورة منتظمة إلى العامل الأجير وبشكل نقد، فإنه يعرف باسم الأجر النقدي، أما عندما يدفع على شكل مدفوعات مادية أو عينية فإنه يعرف باسم الأجر العيني¹.

ومن جهة أخرى، يمكن أن تكون الأجر اسمية، وتتمثل في المبلغ من النقود الذي يحصل عليه العامل مقابل قوة عمله، أو أجورا حقيقية، وتعادل كمية وسائل المعيشة من

¹ المرجع السابق، ص 181.

سلع وخدمات التي يستطيع العامل شراؤها فعليا مقابل الأجر النقدي الذي يحصل عليه، ويتوقف مستوى الأجور الحقيقية على عاملين هما: حجم الأجور الاسمية ومستوى أسعار وسائل المعيشة الضرورية للعامل¹.

2- مفهوم الربح وأنواعه:

للربح معان كثيرة في الاقتصاد، فيرى ريكاردو أن الربح "هو ذلك الجزء من ناتج الأرض يدفع للمالك نظير استخدام قوى الأرض الأصلية التي لا تهلك"².

وقد وصف مؤسس علم الاقتصاد آدم سميث في القرن الثامن عشر، الربح بأنه دخل غير ناجم عن جهد أو عمل أو تضحية أو مشقة، وقد أسمى الفريد مارشال الربح الاقتصادي بأنه "الدخل الذي يزيد على نفقة الإنتاج - أي على قيمة التضحية والجهد - بمعنى آخر الربح هو الفرق بين ما يحصل عليه المنتج أو البائع وبين الحد الأدنى من الدخل الذي كان مستعدا لقبوله"³.

يُستنتج من ذلك ثلاث نتائج أساسية هي⁴:

- أن الدخل نادرا ما يكون صافيا أو خالصا من الجهد، بل يمتزج أو يختلط، في أغلب الأحيان، باللاجهد، أي بدخل آخر هو الربح المقصود، إذ ليس هناك من دخل غير ناجم عن تضحية بالمطلق، بل هناك جزء أو مقدار، مهما كان بسيطا، من التضحية أو الجهد يدخل في هذا الدخل أو ذلك.
- كل دخل يشكل فارقا كبيرا بين التكلفة - الجهد والتضحية - وسعر البيع يتضمّن بالضرورة جزءا من الربح.
- إن الربح - بوصفه لا يقابل الجهد والتضحية - فهو يثير الشبهة في كونه لا أخلاقيا . إذ المبدأ الأخلاقي للدخل يتمثل في ضرورة أن ينجم عن العمل والتضحية.

¹ سكينه بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص 95.

² المرجع السابق، ص 101.

³ غسان إبراهيم، ورقة بحثية بعنوان: الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الربعي في سورية، متاحة على الرابط:

www.parliament.gov.sy/SD08/msf، بتاريخ: 2019/02/13.

⁴ نفس المكان.

هكذا، يصبح الربيع في الاقتصاد المعاصر، أوسع بكثير من دخل مالك الأرض، ويشمل فضلا عن ذلك، كل الأسعار الاحتكارية وأسعار المضاربات العقارية والمالية التي يكون الفارق بينها وبين أسعار التكلفة غير مبرر اقتصاديا.

ومنه يمكن تعريف الربيع على انه الدخل غير الناتج عن العمل، وينشأ من فروق الأسعار الناتجة عن ندرة عوامل الإنتاج بصفة عامة، وهناك أنواع كثيرة من الربيع يمكن تمييز بعضها في الآتي:

➤ **الربيع المطلق أو ربيع الأرض:** وهو ثمن منفعة الأرض كعنصر إنتاج، حيث يجب دفع ثمن الأرض (الربيع)، وذلك لان الأرض نادرة¹.

➤ **الربيع التفاضلي:** وهو الربيع الناشئ عن اختلاف درجة خصوبة الأراضي الزراعية.

➤ **ربيع الموقع:** هو ربيع يظهر نتيجة للعوائد الخارجية التي ترتبط مع الموقع الخاص في وحدات النشاط الاقتصادي، مثل الوجود بالقرب من وسائل النقل كالكسك الحديدية؛ مما يساهم في تقليل الأجور المترتبة على النقل.

➤ **الربيع الوظيفي:** هو من أنواع الربيع الحديثة ويظهر نتيجة لمميزات عينية يتميز بها الموظفون، مثل الحصول على سكن مجاني، ووسيلة نقل كالسيارة، ومجموعة من الخدمات والسلع ذات الأسعار المخفضة.

➤ **ربيع المضاربة*:** هو الدخل الذي ينتج دون تقديم عمل، حيث أن المضارب يتعرض للخسائر المالية، ولكنه يحصل على دخل مرتفع جدا في أغلب الأوقات، مما يؤدي إلى جمعه للكثير من الثروات التي تصبح مصدرا مهما للإنفاق، ويظهر ربيع المضاربة بشكل واضح في سوق الأوراق المالية أو السوق العقاري.

➤ **الربيع الاحتكاري:** تعد نسبة الربح الاحتكاري مرتفعة مقارنة بالربح المتوسط الذي تحققه المشروعات الموجودة في سوق المنافسة التامة، وليس بالضرورة أن تكون الزيادة في الأرباح الاحتكارية ناتجة عن أداء اقتصادي مرتفع، بل تكون غالبا ناتجة عن ظهور احتكار في السوق يحدد المستوى الخاص بالعرض، حيث تعد أسعار المنتجات أعلى بكثير من التكاليف الإنتاجية؛ مما يؤدي إلى توفير أرباح مالية إضافية للمحتكرين تمثل ريعا احتكاريا.

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 185.
*المضاربة هي المخاطرة بالبيع والشراء بناء على توقع تقلبات الأسعار بغية الحصول على فارق الأسعار.

3- الربح:

من وجهة نظر المحاسب، الربح هو الفرق بين إجمالي إيرادات المشروع وإجمالي نفقاته أما من وجهة نظر الاقتصاد، فالربح هو نوع من الدخل القومي يحصل عليه طبقة ملاك المشروعات التي يتميز بها الوجود الرأسمالي¹.

والربح هو عائد عنصر التنظيم، ويتضمن الربح الاقتصادي التكاليف الظاهرة والتكاليف الضمنية التي تتكون من عوامل الإنتاج التي يمتلكها صاحب المشروع، كاستخدامه لخدمته الشخصية في إدارة مشروعه أو استخدامه لأرضه الخاصة أو رأس ماله الخاص، وهو ما يعني أن التكاليف من وجهة نظر الاقتصاد هي أكبر من التكاليف من وجهة نظر المحاسب، لذا فإن الربح الاقتصادي هو الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الاقتصادية (الظاهرة والضمنية) وبهذا يكون الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي مادامت التكاليف الاقتصادية أكثر من التكاليف المحاسبية².

ويختلف الربح عن باقي عوائد الإنتاج في كونه قد يكون سالبا، وهذا يعني أن المالك يمكن أن يخسر بعض رأسماله، وتتميز الأرباح بعدم ثباتها وتعرضها لتقلبات كثيرة ترجع إلى ظروف إنتاج السلع وتكلفتها وظروف العرض والطلب وظروف المنافسة والأسواق.

4- الفائدة :

يوجد أكثر من تعريف لسعر الفائدة ملخصها أنها نسبة تحصل عليها البنوك من العملاء عند تقديم القروض لهم، ونسبة تدفعها البنوك للعملاء عند إيداع أموالهم فيها. والفائدة وفقا للتعريف الثاني هي عبارة عن ثمن لرأس المال الذي تم اقتراضه لفترة محددة على أن يقوم المقرض بدفع الفائدة ورد القرض بعد انتهاء هذه الفترة، وهي أيضا ثمن أو مقابل استخدام النقود، وتحسب عادة على مستوى سنوي وتحدد بنسبة مئوية من المبلغ المتبقي من القرض سنويا، وكلما ازدادت مدة القرض كلما ازدادت المخاطرة على المقرض، وبالتالي كلما ازداد سعر الفائدة.

ويتحدد سعر الفائدة بتقاطع العرض والطلب (التوازن) على الأموال القابلة للإقراض التي يكون الطلب عليها بسبب تفضيل المستفيد الحصول على السلع في وقت مبكر، وتعمل

¹ سكيمة بن حمود، مرجع سبق ذكره، ص 107.

² كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

سعر الفائدة على التوفيق بين خطط المقرضين والمقترضين، وعند التوازن تتساوى كمية الأموال المطلوبة من قبل المقترضين مع كمية الأموال المعروضة من قبل المقرضين¹.

ب- التوزيع الشخصي للدخل:

ويسمى أيضا بإعادة التوزيع، ويتم فيه توزيع الدخل القومي على جميع أفراد المجتمع وذلك بغض النظر عن مساهمتهم أو عدم مساهمتهم في العملية الإنتاجية، فقد يحصل الأفراد أو الأسر على دخولهم من العمل أو من المعاشات التقاعدية أو الإعانات أو أي من أشكال التحويلات الأخرى، وينصب الاهتمام في هذا التوزيع على درجة التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، وظاهرة الغنى والفقير وإجراءات إعادة التوزيع، أين تتدخل الدولة بشكل مباشر لإدخال ما تراه مناسبا من التعديلات على التوزيع الوظيفي للدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق توزيع الضرائب على الميسورين وتوزيع الإعانات على الفقراء ومحدودي الدخل، كما تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل الحكومي على شكل نفقات عامة الهدف منها إشباع حاجة عامة، أو تحقيق النفع العام. وسنعرض في الأتي كل من النفقات العامة، الإعانات، والضرائب.

1- مفهوم، صور وتقسيمات النفقات العامة:

النفقة العامة هي عبارة عن " مبلغ من المال تستخدمه الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة والتي تنتسب لها من أموالها بقصد إشباع حاجة عامة"²، ولكون هذه الأموال داخلة في الذمة المالية* للدولة.

وتعرف أيضا بأنها " كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون إشباعا لحاجة عامة"³.

ويمكن أن تأخذ النفقات العامة عدة صور أهمها:

- الأجور والمرتبات التي تدفع إلى الموظفين والعمال والمتقاعدين العاملين في أجهزتها.
- قيم السلع والخدمات التي تشتريها الدولة، وتهدف من ذلك إلى إشباع الحاجات العامة.

¹ المرجع أعلاه، ص 189.

² محمد علي جاسم، كاظم جابر: النفقات العامة التحويلية ودورها في إعادة توزيع الدخل، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 82، جامعة بغداد، العراق، 2015، ص 334.

*الذمة المالية هي مجموعة الحقوق و الالتزامات المالية الحاضرة و المستقبلية التي تعود للشخص.

³ حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 378.

- الإعانات المختلفة إلى تقدمها الدولة إلى مختلف الفئات أو إلى الدول والمنظمات الدولية.

- تسديد أقساط وفوائد الدين العام الذي تفرضه الدول.

- النفقات الموجهة للبنية التحتية وإنشاء المشاريع المختلفة.

ويمكن تقسيم النفقات العامة التي تقوم بها الدولة على عدة تقسيمات تختلف باختلاف الزاوية التي تنظر منها إليها، ومن أهم هذه التقسيمات نجد¹:

➤ **من حيث دوريتها وانتظامها** : تقسم النفقات العامة وفق هذا الأساس إلى نفقات عامة عادية وأخرى غير عادية.

- **النفقات العادية**: هي التي تتجدد كل مدة زمنية معينة، ولما كانت مدة الميزانية سنة واحدة فقد جرت العادة على اعتبار النفقة العادية إذا تكررت كل سنة، كرواتب الموظفين ومصاريف تحصيل الإيرادات.

- **النفقات غير العادية**: تكون غير مكررة كنفقات منكوبي الزلزال أو الحرائق أو الفيضانات أو الأوبئة أو حرب فُرضت على البلد، وغيرها، ودورية النفقات العامة تمكن الحكومة من تقديرها تقديرا يقرب من الصحة، وتدبير ما يلزم لسدادها من الإيرادات العادية وأهمها الرسوم والضرائب.

➤ **بحسب أغراضها**:

تستهدف النفقات العامة أغراضا متعددة يمكن تقسيمها على:

- **النفقات الإدارية**: وتتضمن الأموال التي يتم إنفاقها على تهيئة الجهاز الإداري وجعله قادرا على أداء الخدمة العامة بصورة منتظمة.

- **النفقات الاقتصادية**: وتتضمن الأموال التي يتم إنفاقها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية ومثالها الإنفاق على المشاريع الاقتصادية المختلفة.

- **النفقات الاجتماعية**: وتتضمن النفقات العامة التي يتم إنفاقها لتحقيق أهداف اجتماعية ومثالها الإنفاق على التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي، وغيرها.

- **النفقات المالية**: وتتضمن النفقات التي يتم إنفاقها لسداد الفوائد وأقساط الدين العام.

¹ محمد علي جاسم، كاظم جابر ، مرجع سبق ذكره، ص ص 335-336.

- النفقات الحربية : وتشمل نفقات برامج التسلح والقوات المسلحة سواء كانت معدة للأمن الداخلي أو الأمن الخارجي.

وتقسم النفقات أيضا إلى:

➤ النفقات الإنتاجية وغير الإنتاجية:

- النفقات الإنتاجية: تؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات وزيادة الإنتاج المحلي للبلد.

- النفقات غير الإنتاجية: هي تلك النفقات التي لا تستخدم في زيادة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات، بل تستخدم في المحافظة على النظام العام للبلد.

➤ النفقات الفعلية والتحويلية:

- النفقات الفعلية: هي التي تدفع من قبل الدولة لقاء مقابل على شكل سلع وخدمات، مثل المرتبات والأجور، نفقات المشاريع أو إنشاء مشاريع ووحدات جديدة.

- النفقات التحويلية: هي نفقات تنفقها الدولة بدون أن يكون لها مقابل مثل الإعانات والهبات.

2- مفهوم الإعانات وأشكالها:

الإعانات هي شكل من أشكال النفقات العامة التحويلية، ويمكن تعريفها على " أنها نفقات تقرر الدولة دفعها للهيئات العامة والخاصة والأفراد على حد سواء، دون أن تحصل منهم على مقابل لتلك الأموال " ¹.

وقد تكون الإعانات نقدية أو عينية، ويمكن تقسيمها إلى:

➤ الإعانات الدولية: الإعانات تكون دولية إذا دفعتها الدولة لأي شخص من أشخاص

القانون الدولي العام بغض النظر عن وصفه (الدولة، المنظمات الدولية حتى لو كان مقرها في نفس الدولة الدافعة للإعانة، وغيرها من أشخاص القانون الدولي)، ولأي شخص من أشخاص القانون الداخلي من الأجانب القاطنين خارج حدودها الإقليمية ².

➤ الإعانات الداخلية: وهي المبالغ التي تدرجها الدولة في ميزانيتها العامة، وتوجه لأغراض إدارية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وعلى هذا الأساس تقسم الإعانات الداخلية إلى:

¹ احمد خلف حسين الدخيل: الإعانات الدولية وسيلة للتغطية على عدم شرعية الحكومات، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول رضا الناس هو مصدر شرعية الحكومة، ماي 2017، ص 04.

² نفس المرجع، ص 06.

- **الإعانات الإدارية:** توجه إلى الهيئات العامة أو المحلية على أساس مساعدة لها من باب تحمل الدولة جزءا من نفقاتها، وقد تقدم نتيجة حدوث كوارث طبيعية أو حالات طارئة.
- **الإعانات الاقتصادية:** هي مبالغ تدفع من الدولة إلى بعض المشروعات الاقتصادية (الإنتاجية، الفلاحية، الصناعات التقليدية) بهدف مسانبتها في الوقوف أمام المنافسة الأجنبية، وهدفها حماية الإنتاج الوطني ومحاربة ارتفاع الأسعار.
- **الإعانات الاجتماعية:** تدفع إلى الأفراد بهدف تحقيق أهداف اجتماعية مثل الإعانات التي تدفع للعاطلين عن العمل، العجزة، ضحايا الإرهاب، قفة رمضان وهكذا.
- **الإعانات السياسية:** تدفع إلى الهيئات والمنظمات التي تربطها بالدولة رابطة سياسية على مستوى الفكر والعمل.

3- الضرائب والرسوم:

3-1- تعريف الضرائب وأهدافها:

تعتبر الضرائب والرسوم نوع من أنواع الجباية التي هي عبارة عن اقتطاعات نقدية تقوم بها الدولة على الأفراد لتغطية نفقاتها. وتميزت الضريبة بعدة تعريفات، فقد عرفت على أنها ما يمكن دفعه لدعم كلفة الحكومة وهي بذلك تختلف عن الغرامة أو العقوبة التي تفرض من قبل الحكومات، لان الضريبة لا تعني ردعا أو معاقبة سلوك غير مقبول¹. وقد عرفت أيضا بأنها " اقتطاع مالي تأخذه الدولة من الأفراد جبرا دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة"².

ويمكن تعريف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي تفرضه الدولة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين القادرين بدون مقابل، بهدف تمويل نفقاتها، وذلك من أجل تحقيق النفع العام، وتفرض الدولة نسب ضريبية مختلفة على قطاعات الإقتصاد لتشجيع وتوجيه الإستثمار في قطاع عن قطاع آخر. وللضرائب عدة أهداف منها:

¹ ياسر عمار عبد الحميد : شفافية الضريبة وأفاق تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر المعنون بـ " نحو إستراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الفساد وتعميم ثقافة النزاهة المقدم إلى هيئة النزاهة، بغداد العراق، 2008، ص 08.

² محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا: المالية العامة، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص 57.

- توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة.
- تحقيق العدالة الإجتماعية ومنع تكتل الثروات في عدد قليل من أفراد المجتمع.
- معالجة الركود الإقتصادي.
- تشجيع بعض النشاطات الإنتاجية ومنع التمرکز في مشاريع إقتصادية معينة.
- حماية المنتجات المحلية بفرض ضرائب أعلى على المنتجات المستوردة وتخفيضها أو إلغائها عن المنتجات المحلية خاصة الزراعية منها.

2-3- تعريف الرسم وأهدافه:

تختلف الضريبة عن الرسم، والرسم هو مبلغ نقدي يدفعه الأفراد للدولة مقابل خدمات خاصة يتم الحصول عليها من الوزارات والهيئات الحكومية، ويكون عادة مبلغا مقطوعا ومحددا وليس نسبة كما هو الحال في الضرائب، ولا تغطي الرسوم في العادة إلا جزءا بسيطا من التكلفة، كما أنها لا تشكل أهمية واضحة في الإيرادات، غير أنها مهمة، وكلما زادت قيمة الرسم عن قيمة أداء الخدمة، كلما أصبحت ضريبة.

وكأمثلة على الرسوم: رسم رخصة السير، رسن جواز السفر، رسم تجديد الاستمارة، الرسوم المفروضة على الطلاب مقابل خدمة التعليم، طوابع البريد... الخ وللرسوم عدة أهداف أهمها:

- تحقيق المصالح المشتركة بين الفرد والدولة عن طريق أخذ الدولة لرسوم مادية مقابل الخدمات.
- التخفيف من أعباء النفقات الحكومية، كما أنها تعتبر أداة لتعويض جزء من التكاليف والحد من إساءة الإستعمال.
- توضع للحد من إسراف الإستخدام وأداة للرقابة والإنضباط.

3-3- أوجه الشبه والاختلاف بين الرسم والضريبة:

تختلف الضرائب عن الرسوم في عدة نقاط يمكن إبرازها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): الفرق بين الضرائب والرسوم

| الضرائب | الرسوم |
|---|--|
| الضريبة تدفع بصفة نهائية دون مقابل يمكن أن يحصل عليه المكلف | يعود الرسم على من يقدمه بالنفع الخاص إضافة إلى النفع العام |
| الهدف من فرض الضريبة هو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية | يهدف الرسم إلى تحقيق الإيراد المالي للدولة . |
| تعتبر الضرائب جزءا كبيرا من إيرادات الدولة | تعتبر الرسوم جزءا صغيرا من إيرادات الدولة |
| تدفع الضرائب بصورة دورية وبصفه نهائية | لا تدفع الرسوم بصورة دورية |
| لا يمكن تجنب الضرائب | يمكن تجنب الرسوم بعدم طلب الخدمة. |
| صعبة التحصيل | سهلة التحصيل |
| تحدد وفق للمقدرة المالية لكل مكلف وتكون على شكل نسبة مئوية | تحدد بمبلغ ثابت للجميع. |

المصدر: من إعداد الباحثة.

ورغم هذه الاختلافات إلا أن الضريبة تتدخل مع الرسم في خصائص كثيرة، فكلاهما عبارة عن مبلغ من المال، يدفعان إلى الدولة، ويهدفان إلى تحقيق النفع العام وتغطية النفقات العامة، ويفرضان بموجب قانون.

4-3- أنواع الضرائب:

تختلف أنواع الضرائب باختلاف المعايير المعتمدة لذلك، ومن أهم هذه المعايير:

1-4-3- حسب درجة التعدد: تقسم الضرائب إلى:

- **الضريبة الوحيدة:** يقصد بنظام الضريبة الوحيدة ذلك النظام الضريبي الذي تعتمد فيه الدولة على ضريبة واحدة للحصول على كل ما تحتاجه من المكلفين، أو على ضريبة أساسية واحدة مع وجود بعض الضرائب الأخرى قليلة الأهمية.
- **الضريبة المتعددة:** نظام الضرائب المتعددة يقوم على أساس فرض الدولة لعدد من الضرائب الأساسية، والتي يكمل بعضها بعضا كفرض ضرائب على الدخل أو على تملك الأموال أو على تداولها.

2-4-3- حسب المادة الخاضعة: ونميز بين:

- **الضرائب على الأشخاص:** هي تلك الضرائب التي تتخذ من الوجود الأدمي والإنساني للفرد داخل الدولة محلا لفرض الضريبة، وتعتبر هذه الضريبة من أقدم الضرائب في التاريخ وكانت تقتصر على الذكور البالغين، كما عرفت مصر حتى أواخر القرن التاسع عشر وكانت تسمى بضريبة الفردة أو ضريبة الرؤوس لكونها تفرض على الشخص باعتباره رأساً¹.

وتفرض هذه الضريبة على المواطنين أنفسهم بملغ معين على كل شخص.

الضرائب على الأموال: هي ضريبة تدفع على الأموال سواء كانت رأس مال أو دخل.

3-4-3- حسب طبيعة الضرائب:

يعتبر هذا التقسيم للضرائب أكثر التقسيمات أهمية وانتشاراً، فالدولة قد تستقطع جزءاً من ثروات الأفراد ودخولهم بشكل مباشر على نحو يسمح بتقدير المال محل الضريبة بدقة وبمراعاة مصدره ومعاملته ضريبياً بأسلوب ملائم.

وقد تقوم باستقطاع جزء من أموال المكلف بشكل غير مباشر، فتسمى بالضرائب غير المباشرة، ويوضح الجدول الآتي الفرق بينهما.

الجدول رقم (05): الفرق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة

| الأنواع المعيار | الضرائب المباشرة | الضرائب غير المباشرة |
|-----------------|---|---|
| طريقة التحصيل | واضحة ومحدد فيها المكلف والدخل الخاضع للضريبة | يتم تحصيلها عند حدوث واقعة معينة يترتب عليها إستحقاق الضريبة مثل دخول البضائع المستوردة إلى المنطقة الجمركية أو عند الإنتاج . |
| معيار نقل عبء | إذا كان المكلف قانونياً هو | إذا تم نقل عبئها إلى شخص آخر |

¹ نبيل قطاف: دور الضرائب و الرسوم في تمويل البلديات، دراسة ميدانية لبلدية بسكرة، الفترة 2000-2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007-2008، ص 15.

| الضريبة | نفسه دافعها | يقوم بدفعها . |
|--------------------------------|--|---|
| ثبات المادة الخاضعة للضريبة | يتميز بالثبات النسبي والتجدد المستمر كضريبة الدخل، ويمكن تقديرها قبل الحصول عليها . | لا تتميز بالثبات، وتقرض على أحداث لا تتصف بالتكرار والإستمرارية، وهي ترتبط بحكم الأعمال وليس بالدخل. |

المصدر: من إعداد الباحثة.

وتختلف قيمة الضريبة من دولة إلى أخرى، ورغم أن للدولة أسبابها في فرض الضريبة إلا أن هناك الكثير من يتهرب في دفعها، وهذا ما يضر بالخزينة العامة ويقلل من الحصيلة الضريبية، وبالتالي يحد من قدرة الدولة على أداء خدماتها بصورة جيدة .

الخاتمة

الخاتمة:

في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم في المجال التكنولوجي، الاقتصادي والاجتماعي، ومع التغيرات المستمرة في أذواق المستهلكين ورسوخ ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة، وجد المستثمرين أنفسهم في تردد كبير في اختيار مجال الإستثمار الذين يوظفون فيه أموالهم، وكذا اختيار الطريقة المثلى للإنتاج، ومن ثم توزيع السلع والخدمات المنتجة على المستهلكين من أجل تلبية احتياجاتهم وتخفيف مشاكلهم الاقتصادية، وتوسيع الحصة السوقية وأرباح منظمات الأعمال.

ومن خلال هذا العمل، توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن إبرازها في الآتي:

- علم الاقتصاد وهو انه ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث عن كيفية استخدام الموارد المحدودة، من أجل إنتاج سلع وخدمات يتم توزيعها على المجتمع الاستهلاكي في الحاضر أو المستقبل، من أجل إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة وغير المحدودة.
- يتداخل علم الاقتصاد مع فروع كثيرة من العلوم الأخرى، وعلى العموم هناك ثلاثة طرق للتحليل الاقتصادي هي الطريقة الوصفية، الطريقة الرياضية والطريقة القياسية.
- يستخدم الاقتصاد الرأسمالي مجموعة من الحلول في علاج المشكلة الاقتصادية هي الحرية الاقتصادية و الرقابة على النشاط الاقتصادي بواسطة جهاز الثمن.
- يرى الاشتراكيون أن النظام الرأسمالي يتعرض للمشاكل الاقتصادية بسبب أن شكل الإنتاج جماعي بينما علاقات التوزيع فردية.
- عرفت البشرية عدة أنظمة اقتصادية أهمها: النظام البدائي، النظام العبودي، النظام الإقطاعي، النظام الحرفي، النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي والنظام المختلط.
- يتأثر الاستثمار بمجموعة من العوامل أهمها: الإيرادات المتوقعة ورأس مال المنظمة حجم التكاليف، السياسة الاقتصادية للدولة، التوقعات حول الوضع الاقتصادي وحول العرض والطلب، مدى توفر البنية التحتية اللازمة للإستثمار، أسعار الفائدة، البنية الإدارية، التقدم التكنولوجي.
- يشير قانون المردود المتزايد إلى أن التغير في جميع عوامل الإنتاج تؤدي إلى الزيادة في مردود الإنتاج، بينما يشير قانون المردود المتناقص إلى أن الزيادة في استخدام عنصر

إنتاجي واحد مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة في دالة الإنتاج سيؤدي إلى إنخفاض الإنتاج الحدي.

- يتأثر سلوك المستهلك بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.
- الإدخار هو جزء من الدخل غير المخصص للاستهلاك، وقد يوجه إلى الاستثمار ومن ثمة إنتاج سلع وخدمات توجه إلى المجتمع الاستهلاكي.
- الدخل القومي هو إجمالي عوائد عوامل الإنتاج خلال مدة معينة، ويتم توزيعه على مختلف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يستحقون نصيب منه.
- يقوم التوزيع الوظيفي على توزيع الدخل القومي على الذين شاركوا في إنتاجه على شكل أجور، فائدة، أرباح وريع.
- يهتم التوزيع الشخصي بتوزيع الدخل القومي على جميع أفراد المجتمع، وذلك بغض النظر عن مساهمتهم أو عدم مساهمتهم في العملية الإنتاجية.
- تتدخل الدولة بشكل مباشر لإدخال ما تراه مناسباً من التعديلات على التوزيع الوظيفي للدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق توزيع الضرائب على الميسورين وتوزيع الإعانات على الفقراء ومحدودي الدخل، كما تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل الحكومي على شكل نفقات عامة الهدف منها إشباع حاجة عامة، أو تحقيق النفع العام.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

- ابراهيم عبيدات: سلوك المستهلك (مدخل استراتيجي)، ط 2، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن 2001.
- أحمد يوسف دودين: أساسيات التنمية الإدارية والإقتصادية في الوطن العربي: نظريا وتطبيقيا الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- احمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد: مقدمة في الموارد الاقتصادية، جامعة الإسكندرية الإسكندرية ، مصر، 2001.
- إيهاب محمد يونس، أميرة على محمد: مبادئ الاقتصاد، أكاديمية الشروق، القاهرة، مصر، 2015.
- السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون: اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007.
- بسام الحجار: علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.
- بوعلام بوشاشي: فوائد الاقتصاد، دار المعرفة، بولوغين، الجزائر، بدون سنة نشر.
- حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2000.
- زينب سين عوض الله، سوزي عدلي ناشد: مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2004.
- سكينه بن حمود: مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر.
- سمير خليل: إدارة الإنتاج والعمليات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- عبد الله بن عبد المحسن الطريقي: الاقتصاد الإسلامي (أسس، مبادئ وأهداف)، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
- عبد على كاظم المعموري وآخرون: مبادئ الاقتصاد ، المديرية العامة للمناهج، بغداد، جمهورية العراق، 2017.
- علي خالفي: المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة للطباعة و النشر، الدويرة، الجزائر، 2009.
- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي: مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن 2009.
- ماجد احمد عطا الله: إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- محمد الزيود وآخرون: أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلبي، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا: المالية العامة، دار العلوم، الجزائر، 2003.
- محمود يونس، احمد رمضان نعمة الله: مقدمة في علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية مصر، 2007.
- محمود الوادي وآخرون: الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف: مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 .
- نضال عباس: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013.

الكتب الالكترونية:

- مختار عبد الحكيم طلبه: كتاب الكتروني بعنوان مقدمة في المشكلة الاقتصادية، 2007، ، متاح على الرابط: <https://www.goodreads.com> ، بتاريخ 2019/01/31.

القران الكريم:

- سورة إبراهيم، القران الكريم، الآية 34، ص 260.

الأطروحات والمذكرات:

- أحمد مصطفى البطران: العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980 -2010)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر، غزة، فلسطين 2013،
- أم الخير فرد: أهمية العامل التقني في عملية الإنتاج -حالة الجزائر-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: الاقتصاد الكمي، قسن العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006/2005.
- امينة سرير: استخدام البرمجة بالاهداف في لسيير الانتاج لمؤسسة وطنية تحت ظروف عدم الدقة اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص بحوث العمليات وتسير المؤسسة، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2018/201.
- خالد اعميري: اثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2015/2014.

- عبد الكريم بريشي: دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة مقدمو لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2013/2014.
- نبيل قطاف: دور الضرائب و الرسوم في تمويل البلديات، دراسة ميدانية لبلدية بسكرة، الفترة 2000-2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نفود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007-2008.
- نور اليقين خلادي إيمان: دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011/2012.

الملتقيات والمؤتمرات والمجلات:

- احمد خلف حسين الدخيل: الإعانات الدولية وسيلة للتغطية على عدم شرعية الحكومات، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول رضا الناس هو مصدر شرعية الحكومة، ماي 2017،
- الطاهر قانة: نطاق علم الاقتصاد وموضوعه، ومجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير /المركز الجامعي بغرادية، غرداية، يومي 23 و 24 فيفري 2011.
- عماد عمر خلف الله أحمد: الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية الملتقى الدولي الأول بعنوان الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرادية، الجزائر يومي 23-24 فيفري 2011.
- ياسر عمار عبد الحميد : شفافية الضريبة وأفاق تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر المعنون ب" نحو إستراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الفساد وتعميم ثقافة النزاهة المقدم إلى هيئة النزاهة، بغداد العراق، 2008.

المجلات:

- أحمد خالد عكاشة : نظرية التفضيل الشرعي في الاقتصاد الإسلامي ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول، الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين، جانفي 2013.
- أحمد سلامي، محمد شيخي: تقدير دالة الإدخار العائلي في الجزائر 1970-2005 ، مجلة الباحث، جامعة الوادي، العدد 06، 2008.

- جواد كاظم حميد: طبيعة النظام الاقتصادي المختلط واتجاهاته الصين نموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، المجلد التاسع، جامعة البصرة، العراق، جويلية 2014.
- سعد العنزي، حميد سالم: دور الموارد غير الملموسة في تعزيز أداء مكاتب المفتشين العامين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون، بغداد، جمهورية العراق، 2013.
- عبد القادر دبون: دور التحسين المستمر في تفعيل جودة الخدمات الصحية، مجلة الباحث ، عدد 11، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2012.
- محمد علي جاسم، كاظم جابر : النفقات العامة التحويلية ودورها في إعادة توزيع الدخل، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 82، جامعة بغداد، العراق، 2015.

الجرائد الرسمية:

- المادة 02 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الجزائر، 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016.

اوراق بحثية الكترونية:

- علي كنعان: الاستهلاك والتنمية، بحث مقدم إلى جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص 03، متاح على الرابط: www.mafhoum.com/، بتاريخ 2019/02/07.

المواقع الالكترونية:

- احمد محمد عاشور: المشكلة الاقتصادية، متاح على الرابط: <http://www.alukah.net/culture/0/106072/>، بتاريخ 2018/10/27.
- إبراهيم بولمكاحل: مفهوم النظم الاقتصادية وتطورها التاريخي، متاح على الرابط: <http://www.boulemkahel.yolasite.com/> بتاريخ 2018/11/02
- انمار اسعد خليل: النظام الإقتصادي الرأسمالي، متاح على الرابط: <https://www.scribd.com/>، بتاريخ 2018/10/30.
- سامي ملوكي: مراحل المجتمع العبودي، متاح على الرابط: http://sami740.blogspot.com/2012/10/blog-post_1912.html، بتاريخ 2018/11/01.
- غسان إبراهيم، ورقة بحثية بعنوان: الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية، متاحة على الرابط: www.parliament.gov.sy/SD08/msf/، بتاريخ: 2019/02/13.

- يوسف كتلان: تاريخ الوقائع الاقتصادية، متاح على الرابط:
<https://app.box.com/s/u84mx7189g9l5sgbazds> بتاريخ 2018/10/27.

المراجع باللغة الفرنسية:

Les livres:

- Amine Abdelmadjid : Le comportement du consommateur face aux variable d'action marketing, édition management, paris, France, 1999.
- Vandercammen Marc et autres: Marketing (l'essentiel pour comprendre, décider, agir), DEBOECK, paris,France, 2eme édition, 2006.

Les sites d internet:

- Mr DIEMER: L'INVESTISSEMENT DES ENTREPRISES, IUFM AUVERGNE, sur le site : www.oeconomia.net/private/cours/economiegenerale/, le 1801/2019.